الموازنة والاعتمادات الفيدرالية للسنة المالية ٢٠١١

الديمقراطية والحوكمة وحقوق الإنسان
في الشرق الأوسط

ستيفن مكينيرني
ابريل ٢٠١٠

المشروع للديمقراطية في الشرق الأوسط

مؤسسة هينرش بل
أمريكا الشمالية

الكاتب ستيفن مكينيرني

ستيفن مكينيرني هو مدير العلاقات الحكومية للمشروع ديمقراطية الشرق الأوسط. يتمتع مكينيرني بخبرة عريضة في قضايا الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما أنه أجرى درسات عُليا في مجال سياسات الشرق الأوسط وتاريخه فضلا عن اللغة العربية وذلك بالجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة الأمريكية في القاهرة. علاوة على ذلك فقد تحدث حول شئون الشرق الأوسط أمام العديد من المنافذ الإعلامية منها أخبار MSNBC وCBS. ونشرت كتاباته التي تناولت شئون الشرق الأوسط والسياسة الأمريكية في كل من نشرة الإصلاح العربي التابعة لصندوق كارنيجي، وجرائد الديلي ستار ونيو ريبابليك وفورين بوليسي وواشنطن بوست. وبالإضافة إلى ما تقدم، حصل على درجة الماجستير من جامعة ستانفورد.

شكر وتقدير

يود الكاتب أن يعرب عن شكر خاص للمراجعين الأربعة دان برومبيرج، وميشيل دان، وجيرمي شارب وريتشارد يونجز وذلك لقراءتهم مسودات هذه الورقة وتزويده بالمعلومات المناسبه والاقتراحات القيمه . كما وفر صديقي وزميلي السابق شادي حامد نصائح تفصيلية ومفيدة للغاية. وفي مشروع ديمقراطية الشرق الأوسط قدم كل من برت هانسن، وجوش ليندن وتشانان وايسمان مساعدات هائلة في مجالي البحث والتحرير. وأخيرا، كما كان الحال في السنوات الماضية، لعب المدير التنفيذي لمشروع ديمقراطية الشرق الأوسط، أندرو ألبرتسون دورا رئيسيا في العملية من بدايتها إلي نهايتها، حيث قدم الارشادات القيمة حول الخطوط العريضة للتقرير وهيكله،لتعزيز التقرير النهائي.

المشروع للديمقراطية في الشرق الأوسط منظمة مستقلة، غير حكومية، غير ربحية تبحث كيفية تطوير ديمقراطية حقيقية في الشرق الأوسط، وكيف يمكن للولايات المتحدة أن تدعم هذه العملية على أفضل وجه. من خلال الحوار ، والبحث ، والدعوة ، نهدف إلى تعزيز دائرة الدعم لسياسات الولايات المتحدة التي تدعم سلميا الاصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط

تم إعداد هذا التقرير بدعم من

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
NORTH AMERICA

إن النتائج التي خلُصت إليها هذه الورقة هي بمثابة نتائج توصل إليها الكاتب ولا تمثل بالضرورة مواقف خاصة بمشروع ديمقراطية الشرق الأوسط كمنظمة

جدول المحتويات

قائمة الاختصارات ١
الملخص التنفيذي ٢
المقدمة: تقييم أولويات إدارة الرئيس أوباما ٤
الصورة الكبرى: إجمالي المساعدات لمنطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا ٦
تقسيم الطلبات الخاصة بالديمقراطية والحوكمة:
سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والمنافسة السياسية، والحكم الرشيد والمجتمع المدني ٩
مبادرات رئيسية: حسابات وبرامج متعددة الدول ١٠
١. مبادرة الشراكة الشرق أوسطية ١٠
٢. مؤسسة التصدي لتحديات الألفية ١٣
٣. برنامج الديمقراطية الإقليمية للشرق الأدنى ١٥
٤. المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية ١٦
٥. مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المعني بالديمقراطية والصراعات والمساعدات الإنسانية ١٧
٦. صندوق المِنح الوطنية من أجل الديمقراطية ١٨
٧. المنظمات الدولية متعددة الأطراف ١٩
٨. الدخول إلى شبكة الإنترنت وحرية استخدامها ١٩
نظرة عن قرب: المساعدات الثنائية في طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١١ حسب الدولة ٢١
أفغانستان ٢٢
باكستان ٢٣
مصر ٢٤
العراق ٢٧
الأردن ٢٩
لبنان ٣٠
المغرب ٣١
الضفة الغربية وغزة ٣٣
اليمن ٣٤
ما الذي سيحدث الآن؟ بدء تنفيذ الاعتمادات المالية للكونجرس ٣٧
الخاتمة: الاستمرارية وتأكيد أولويات السنة الأولى للإدارة ٣٨
ملحق: جداول البيانات ٤٠

قائمة الاختصارات

BBG	*Broadcasting Board of Governors*	مجلس محافظي البث
BMENA	*Broader Middle East and North Africa*	الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا
CBJ	*Congressional Budget Justification*	تفنيد استخدامات ميزانية الكونجرس
CIA	*Central Intelligence Agency*	وكالة الاستخبارات الأمريكية
CLP	*Community Livelihood Project*	مشروع سبل عيش المجتمع (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
DA	*Development Assistance*	المساعدة الإنمائية
DCHA	*Bureau for Democracy, Conflict, and Humanitarian Assistance (USAID)*	المكتب المعني بقضايا الديمقراطية والصراعات والمسائل الإنسانية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
DOD	*Department of Defense*	وزارة الدفاع
DRL	*Bureau of Democracy, Human Rights and Labor*	المكتب المعني بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية الأمريكية
ESF	*Economic Support Fund*	صناديق الدعم الاقتصادي
FMF	*Foreign Military Financing*	التمويل العسكري الخارجي
GJD	*Governing Justly and Democratically*	الحكم بالديمقراطية والعدل
MCA	*Millennium Challenge Account*	حساب مواجهة تحديات الألفية
MCC	*Millennium Challenge Corporation*	مؤسسة التصدي لتحديات الألفية
MENA	*Middle East and North Africa*	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MEPI	*Middle East Partnership Initiative*	مبادرة الشراكة الشرق أوسطية
NEA	*Bureau of Near Eastern Affairs, U.S. Department of State*	مكتب شئون الشرق الأدنى، التابع لوزارة الخارجية الأمريكية
NED	*National Endowment for Democracy*	صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية
NERD	*Near East Regional Democracy*	برنامج الديمقراطية الإقليمية للشرق الأدني
OTI	*Office of Transitional Initiatives*	مكتب المبادرات الانتقالية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
RGP	*Responsive Governance Project*	مشروع الحوكمة التجاوبية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
UNDEF	*United Nations Democracy Fund*	صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية
USAID	*United States Agency for International Development*	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
VOA	*Voice of America*	صوت أمريكا

الملخص التنفيذي

في شهري شباط/فبراير وأذار/مارس قدم الرئيس أوباما إلى الكونجرس سلسلة من المستندات تتناول بالتفصيل طلب الميزانية الخاص به للسنة المالية ٢٠١١، وعلى الرغم من أن هذا هو طلب الميزانية الثاني للرئيس أوباما، إلا أنه في واقع الأمر يعتبر الطلب الأول الذي تعده إدارته بالكامل. قبل عام، حذر الكثير من المراقبين من مغبة توقع الكثير من طلب الميزانية السنوي الأول للرئيس أوباما، مشيرين إلي احتمال أن يتضمن النهج الموجه للمنطقة بعض الأمور المتبقية بشكل مؤقت من إدارة الرئيس بوش، ذلك بالإضافة إلى وجود بعض التغييرات الوقتية الطارئة على بعض الدول المهمة، وهي الأمور التي ستخضع جميعها لإعادة التقييم.

وعلى النقيض فإن إحدى السمات الملحوظة لميزانية السنة المالية ٢٠١١ هي مستوى الاستمرارية المثير للدهشة الذي تشهده هذه السنة اتباعًا للسنة المالية ٢٠١٠. فلقد حصلت بعض البرامج الأساسية التي علقت بشكل مؤقت منذ عام علي دعم أطول أمدًا، بينما تم إدماج التغييرات التي تمت في السنة المالية ٢٠١٠ في ميزانية السنة المالية ٢٠١١. وقد أشارت نسخة العام الماضي من هذا التقرير إلى أن ميزانية السنة المالية ٢٠١٠ قد اتضح منها أن الإدارة الجديدة "تأخذ علي محمل الجد دور الولايات المتحدة في دعم قضايا الديمقراطية، والحوكمة وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط الموسع" وهو الأمر الذي يظل قائمًا في الميزانية الجديدة للسنة المالية ٢٠١١.

في ذات الوقت تعكس الميزانية الجديدة التوتر المستمر بين التزام الإدارة ببناء علاقات أقوي مع الحكومات غير الديمقراطية في المنطقة من ناحية، ورغبتها المعلنة في دعم الكرامة الإنسانية و"المشاركة الأوسع نطاقا". ومن الجدير بالذكر أن طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١١ لا يبدد المفهوم السائد بين داعمي الديمقراطية بأن الإدارة الأمريكية تركز أكثر مما يجب على تحسين قدرة أنظمة الحكم الحالية، بينما تغض الطرف عن الحاجة إلى التعددية والمنافسة السياسية. ففي الوقت الذي يعزز فيه طلب السنة المالية ٢٠١١ الزيادات في الدعم المقدم لقضايا الديمقراطية المشار إليها في ميزانية السنة المالية ٢٠١٠، فإنه أيضًا يؤيد بعض الاستقطاعات والتحولات المؤرقة في النهج المتبع مع دول مثل مصر والأردن.

علاوة على ذلك توقعت نسخة العام الماضي من هذا التقرير أن يقترب الكونجرس الواقع تحت سيطرة الديمقراطيين من المنح الكامل لطلب ميزانية الرئيس أوباما للسنة المالية ٢٠١٠ وذلك بشكل أكثر مما كان يمنحه لطلبات الزيادة والتغييرات الطارئة على الميزانيات السنوية لإدارة الرئيس بوش. وقد ثبت صحة ذلك بشكل عام في شهر ديسمبر ٢٠٠٩ بتمرير قانون الاعتمادات المالية الموحد للسنة المالية ٢٠١٠. وللمرة الثانية خلال هذا العام يبدو من المحتمل أن يمرر الكونجرس اعتمادات السنة المالية ٢٠١١ للمنطقة بمنحه قدراً يقترب كثيراً من المطلوب.

تتعدى عملية دعم الديمقراطية مستويات التمويل أو برامج المساعدة، حيث تعد كيفية صرف الأموال على نفس القدر من أهمية حجم الاموال المصروفة ، بل إضافة إلى ذلك، يجب أن يمثل الدعم الدبلوماسي ومجموعة أخرى عريضة من أدوات السياسة عناصر مكملة للتمويل والبرامج. وتمثل مستويات التمويل الموجودة في الميزانية السنوية مجرد مكون واحد لما له أن يمثل مهمة معقدة بالضرورة ومتعددة الأوجه. بيد أن هذه المستويات تستحق بكل تأكيد الخضوع للفحص، لا لأثرها الجوهري على الأمر فحسب، ولكن أيضًا بسبب الإشارات التي تبعث بها إلى الإصلاحيين وحكومات المنطقة.

وأخيرًا، عند مطالعة التقرير الذي يدرس مستويات التمويل وأولويات الميزانية، تجدر ملاحظة أنه على الرغم من نية إدارة الرئيس أوباما المعلنة لدعم «الانخراط الأوسع نطاقا» مع الدول الشرق أوسطية، إلا أن مساعدات الولايات المتحدة لاتزال تهيمن عليها المعونات العسكرية الإقليمية. فمع وضع العراق جانبًا، تطلب ميزانية السنة المالية ٢٠١١ مبلغ ٥,١ مليار دولار من أجل المساعدات العسكرية للشرق الأوسط، بينما تطلب ١,٣ مليار دولار للمساعدات والمبادرات غير العسكرية والمخصص منها ٢٢٥,٩ مليون دولار لدعم قضايا الديمقراطية والحوكمة. بالإضافة إلى ذلك تقلصت هذه الأرقام نتيجة لطلب مبلغ ١٥٩,٣ مليار دولار تحت بند نفقات وزارة الدفاع في العراق وأفغانستان. وفي حالة ما اتجهت الولايات المتحدة لتقديم الدعم بشكل يتسم بالمصداقية إلى شعوب المنطقة وليس فقط لحكوماتها الإستبدادية، عندها يجب أن يعاد النظر في هذا التفاوت الكبير ما بين الإنفاق العسكري والمبالغ المخصصة لقوة الإقناع الدبلوماسي في المنطقة.

النتائج الأساسية:

- **تحظى مبادرة الشراكة الشرق أوسطية بدعم الرئيس أوباما.** باتت مبادرة الشراكة الشرق أوسطية جزءاً مركزياً من مجهودات الإدارة الأمريكية من أجل إشراك المجتمع المدني ودعم الديمقراطية في المنطقة. بعد حصول السنة المالية ٢٠١٠ على زيادة في التمويل تبلغ ٣٠٪ تطلب الميزانية الجديدة زيادة إضافية تبلغ ٣٢٪ والتي تصل إلى حوالي ٨٦ مليون دولار، حيث ما يزيد عن نصف التمويل (٥٢,٩ مليون دولار) مخصص لبرامج الديمقراطية والحوكمة الخاصة بمبادرة الشراكة الشرق أوسطية، مع تخصيص ٢٧,٢ مليون دولار للمجتمع المدني بزيادة قدرها ٣٩٪ عن السنة المالية ٢٠١٠.

- **التأكيد على تغييرات مثيرة للجدل بالنسبة لمساعدات الولايات المتحدة المقدمة لمصر.** يظل تمويل المطلوب لدعم الديمقراطية في مصر ثابتًا عند المستويات التي انخفضت بشدة في أذار/مارس ٢٠٠٩، والتي تضمنت استقطاعات غير متناسبة في تمويل المجتمع المدني. كما يظل القرار المتعلق بتقديم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التمويل فقط للمنظمات غير الحكومية المُسجلة والموافق عليها من الحكومة المصرية قائمًا. وأخيرًا، تتدارس الإدارة فكرة «المِنح» التي اقترحتها الحكومة المصرية لرفع رقابة الكونجرس عن المعونات الاقتصادية الأمريكية في المستقبل.

- **ترك الإدارة الأمريكية حوكمة العراق للمؤسسات العراقية.** في الوقت الذي تقلل القوات العسكرية الأمريكية من تواجدها في العراق، تبدأ الميزانية هي الأخرى في خفض التمويل الثنائي واسع النطاق والموجه إلى قضايا الديمقراطية والحوكمة في العراق، حيث انخفض بنسبة ٤٦٪ عن مستوياته الحالية.

- **«مضاعفة» الإدارة الأمريكية للمساعدات المقدمة لكل من أفغانستان وباكستان.** بعد زيادة المعونة المقدمة إلى كل من أفغانستان وباكستان منذ عام مضى من ١,٨٧ مليار دولار إلى ٤,٣٦ مليار دولار، طلب الرئيس أوباما زيادة تلك المعونة بنسبة أكبر لتصل إلى ٦,٩٥ مليار دولار. وتمتد هذه الزيادة لتشمل تمويل البرامج المتعلقة بقضايا الديمقراطية والحوكمة في البلدين، حيث أن المطلوب لها ١,٥٨ مليار دولار مقارنة بطلب السنة المالية ٢٠١٠ البالغ ٩٩١ مليون دولار.

- **زيادة المعونة المقدمة إلى اليمن.** في ميزانية السنة المالية ٢٠١٠ بالعام المنصرم طلب الرئيس أوباما زيادة قدرها ٣٨٪ في المعونة الخارجية المقدمة لليمن، بما يتضمن زيادة تفوق الثلاثة أضعاف في تمويل البرامج المعنية بقضايا الديمقراطية والحوكمة. أما الآن، وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١١ فقد طلب الرئيس أوباما زيادة إضافية قدرها ٥٨٪ علي المساعدات المقدمة لليمن، وذلك في نفس الوقت الذي يعاد فيه هيكلة نهج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تجاه البلد.

- **حرية استخدام شبكة الإنترت نقطة بالغة الأهمية.** تتبني كل من إدارة الرئيس أوباما والكونجرس علي حد سواء دعم حرية الدخول إلى شبكة الإنترنت والتعبير عن الآراء من خلالها باعتبارها مكوناً رئيسياً للجهود المبذولة لدعم حقوق الإنسان في الخارج، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط محط تركيز خاص لهذا النهج.

- **زيادة إجمالي المساعدات الخارجية.** طلبت إدارة الرئيس أوباما زيادة ضخمة في إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة لمنطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا. ويمثل الطلب البالغ ١٤ مليار دولار زيادة قدرها ٢٧٪ عن إجمالي طلب المعونة للمنطقة في ميزانية السنة المالية ٢٠١٠.

- **زيادة إجمالي التمويل لقضايا الديمقراطية والحوكمة.** مع وضع حالات التمويل الضخم الموجه للعراق وأفغانستان وباكستان والذي يحركه التوجه الأمني والعسكري، تزيد ميزانية السنة المالية ٢٠١١ من التمويل المقدم لكل من قضايا الديمقراطية والحوكمة بنسبة ١٠٪ في المنطقة بأكملها.

المقدمة: تقييم أولويات إدارة الرئيس أوباما

«يجب علينا بذل أفضل ما في وسعنا حتى نحقق التوازن بين الانعزال والمشاركة، وبين الضغوط والحوافز وذلك حتى تشهد حقوق الإنسان وكرامته تقدمًا مع مرور الوقت.»

الرئيس أوباما في أوسلو، النرويج، في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٩

مما يُحسب لإدارة الرئيس أوباما أنها جعلت من المهمة الصعبة المتمثلة في إعادة تجديد العلاقات بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط والمجتمعات المسلمة ضمن أهم أولويات سياستها الخارجية. وخلال الأسابيع الأولى من توليه منصبه كان الرئيس أوباما يتحدث دوماً عن الحاجة إلى تشكيل علاقة جديدة تقوم على «الاهتمام والاحترام المتبادلين». وفي خطابه بالقاهرة في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ أسهب الرئيس أوباما في شرح هذه الرؤية، محددًا سبعة تحديات أساسية تواجه الغرب والعالم الإسلامي. وفي الوقت الذي كانت أول ثلاثة تحديات تتمثل في قضايا الإستقرار والأمن، جاءت الأربعة الأخر لتركز على المسائل المتعلقة بـ«كرامة الإنسان» وهي الديمقراطية، وحرية العقيدة، وحقوق المرأة والتنمية. وصرح الرئيس بأنه «بينما ركزت أمريكا في الماضي على البترول والغاز في هذه البقعة من العالم إلا أننا نسعى الآن إلى تحقيق نطاق أوسع من المشاركة ... إن الأمريكيين مستعدون للانضمام إلى المواطنين والحكومات، والمنظمات المجتمعية، والقيادات الدينية والأعمال التجارية بالمجتمعات الإسلامية حول العالم سعيًا لمساعدة شعوبنا علي تحقيق حياة أفضل.»

وعلى الرغم من هذه النوايا الطيبة، إلا أن الإدارة الأمريكية قد ناضلت من أجل التفاوض بشأن التوترات المتواصلة ما بين التزامها ببناء علاقات عمل قوية مع الحكومات الإقليمية ودعمها المعلن لكرامة الإنسان وتحقيق "نطاق أوسع من المشاركة". وقد يظهر هذا التوتر في أجلي صوره في دول مثل إيران ومصر حيث عارضت الحكومتان صراحةً الدعم الأمريكي المالي والمعنوي لنشطاء حقوق الإنسان، بل وظهر ذلك أيضًا في المبادرات الإنمائية والتي كان من المحدد إطلاقها بعد خطاب الرئيس أوباما بالقاهرة. وعلى ما يبدو أن وزارة الخارجية قد اختارت الأولويات في هذا الشأن واضعة في اعتبارها اجتذاب دعم الحكومات الإقليمية باختيار التركيز على مبادرات الأعمال، والعلوم والتكنولوجيا، والتعليم بدلا من الإصلاح السياسي. ولقد صرحت الوزيرة كلينتون بأن التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية يدعمون بعضهم البعض، لهذا فإن أوجه التقدم التي قد تشهدها مبادرات التنمية هذه سوف تدعم بالضرورة التطور الديمقراطي أيضاً، لكن هذا الأمر لم يتضح بعد.

إن طلب إدارة الرئيس أوباما الأخير الخاص بالميزانية يعكس بطرق شتى هذا التوتر المستمر، حيث توضح الأرقام أن الإدارة الأمريكية لازالت تسعى للوصول إلى مستويات عالية من التمويل لمعظم برامج الديمقراطية. ولكن لا يتضح بنفس القدر إذا ما كانت تلك البرامج تحصل علي مستويات الدعم الدبلوماسي الضروري من أجل الوصول إلى اهدافها.

في شهري شباط/فبراير وأذار/مارس قدم الرئيس أوباما إلى الكونجرس سلسلة من المستندات تتناول بالتفصيل طلب الميزانية الخاص به للسنة المالية ٢٠١١، وعلى الرغم من أن هذا هو الطلب الثاني للميزانية للرئيس أوباما، إلا أنه في واقع الأمر يعتبر الطلب الأول الذي تعده إدارته بالكامل.. وبسبب الإجراءات الداخلية الطويلة التي تمر بها الميزانية، احتوى طلب السنة المالية ٢٠١٠ الذي قدمه الرئيس أوباما إلى الكونجرس في ربيع ٢٠٠٩ على الكثير من مستويات التمويل التي تمخضت عن العمليات التي بدأ العمل بها خلال الأشهر الأخيرة لإدارة الرئيس بوش. وبغض النظر عن التغييرات التي تعكس تغيير الإدارة الأمريكية الجديدة لنهج التعامل مع دول محددة مثل أفغانستان، وباكستان ومصر، أظهر طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٠ الذي قدمه الرئيس أوباما منذ عام مضى استمرارية كبيرة لأمور تتعلق بإدارة الرئيس بوش، حيث تستمر الإدارة الجديدة في تمويل مبادرات رئيسية انطلقت في عهد الرئيس بوش، كما تحتفظ بإجمالي الزيادات في تمويل قضايا الديمقراطية والحوكمة في شتى أرجاء المنطقة.

غير أن الكثير من المراقبين قد حذروا منذ عام مضى من استنتاج أمور كثيرة من ميزانية الرئيس أوباما الأولى، لافتين الأنظار إلى احتوائها على بعض "أرقام للرئيس بوش" وهي الأرقام المتبقية من إدارته بدلًا من "أرقام الرئيس أوباما الحقيقية" والتي لن تظهر إلا مع الميزانية الثانية للرئيس الجديد للسنة المالية ٢٠١١. أما وقد طرحت تفاصيل ميزانية السنة المالية ٢٠١١، فإنها تتسم بقدر من الاستمرارية يفوق ميزانية السنة المالية ٢٠١٠ وهو الأمر الذي لم يتوقعه الكثيرون. فقد

حصلت برامج رئيسية كانت خضعت للتعليق بصفة مؤقتة منذ عام مضى على دعم أطول أمدًا، بينما تم إدماج التغييرات التي أدخلت في السنة المالية ٢٠١٠ في ميزانية السنة المالية ٢٠١١. علاوة على ذلك، علي الرغم من الزيادة المعقولة التي شهدها تمويل قضايا الديمقراطية والحوكمة في هذه الميزانية إلا أنه يظل جزءاً صغيراً مقارنة بالتمويل المطلوب من أجل المساعدات العسكرية في المنطقة.

وبكل تأكيد فإن أرقام الميزانية ومستويات التمويل وحدها لا تكفي لعرض القصة بأكملها، حيث يجب دعم تمويل قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان والحوكمة بالوسائل الدبلوماسية وغيرها من أدوات السياسة الأخرى حتى تحقق نجاحًا. بيد أن مستويات التمويل إنما تلعب دوراً قوياً في وضع السياسة الأمريكية وعرض أولويات الإدارة الأمريكية على الآخرين. والجدير بالذكر أن دراسة أرقام الميزانية يوفر رؤى هامة تتعلق على الأقل بأحد مكونات أمر يجب أن يمثل بالضرورة مجهوداً كبيراً ومتعدد الأوجه من أجل دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط. ومع مرور عام على تولي الرئيس أوباما للرئاسة تمثل الميزانية الجديدة عرضاً ملموساً لإلتزام الإدارة الأمريكية بالأولويات المُعلنة.

يهدف هذا التقرير إلى تقييم الجوانب الأكثر أهمية بميزانية إدارة الرئيس أوباما للسنة المالية ٢٠١١ ذات الصلة بالشئون الخارجية، وذلك من منظور قضايا الديمقراطية، والحوكمة وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إضافة إلى ذلك، يقوم هذا التقرير لدراسة موجزة لبلدين يقعان خارج المنطقة محل الإهتمام، ألا وهما أفغانستان وباكستان، وذلك لإرتباطهما الوثيق بالسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. ويلقي التقرير الضوء على الإتجاهات والتغييرات التي شهدتها مستويات التمويل على مدى السنوات القليلة الماضية، كما يقسم التقرير طلب الميزانية حسب الأهداف الاستراتيجية ومناطق البرامج وحسب الدول. هناك تأكيد خاص على التمويل المطلوب للبرامج المخصصة تحت بند الهدف الاستراتيجي لوزارة الخارجية والمرتبط بالحكم بالديمقراطية والعدل. وتم عقد العديد من المقابلات مع مسئولي الإدارة، وموظفي الكونجرس، والخبراء والمحللين المستقلين، وممارسي الترويج للديمقراطية ومسئولين حكوميين سابقين، فكان ذلك بمثابة إتمام لتحليل مستندات الميزانية الفيدرالية. وأخيرًا، يصل التقرير إلى نتائج تتعلق بأسباب التغييرات المقترحة في التمويل والتبعات المحتملة للميزانية والخاصة بآفاق الإصلاح الديمقراطي في المنطقة.

الصورة الكبرى: إجمالي المساعدات لمنطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا

يتضمن طلب ميزانية الرئيس أوباما للسنة المالية ٢٠١١[١] مبلغ ٥٨,٥ مليار دولار للشئون الخارجية بزيادة قدرها ١١,٦٪ عن مبلغ ٦,١ مليار دولار لميزانية الشئون الخارجية للسنة المالية ٢٠١٠ والتي مررها الكونجرس في ديسمبر ٢٠٠٩,[٢] غير أنه يجب ملاحظة أنه بالتزامن مع طلب الإدارة الخاص بالميزانية السنوية للسنة المالية ٢٠١١ قدمت أيضًا للكونجرس طلب إنفاق تكميلي للحروب للسنة المالية ٢٠١٠ تضمن مبلغ ٤,٥ مليار دولار للإنفاق على الشئون الدولية في أفغانستان والعراق وباكستان. إذا ما قرر الكونجرس منح هذا الطلب بالكامل عندها سيمثل طلب السنة المالية ٢٠١١ للشئون الدولية زيادة أكثر اعتدالاً تبلغ ٢,٨٪ عن مستويات السنة المالية ٢٠١٠ المتضمنة الإنفاق التكميلي. ويمثل إجمالي هذا الطلب البالغ ٥٨,٥ مليار دولار للشئون الدولية ١,٤٪ من إجمالي الميزانية الفيدرالية و١٠,٧٪ من طلب الميزانية الخاص بوزارة الدفاع.

وفي إطار هذا الإجمالي المخصص للشئون الدولية تطلب ميزانية الرئيس ٤١,٣ مليار دولار للمساعدات الخارجية وهي الزيادة الملحوظة للعام الثاني على التوالي، وهذا إنما يجعل الإدارة الأمريكية تسير على الطريق المحدد لها بمضاعفة الدعم الخارجي من السنة المالية ٢٠٠٩ وحتى السنة المالية ٢٠١٥ وفقًا لما وعد به الرئيس أوباما. يمثل مبلغ ٤١,٣ مليار دولار زيادة بنسبة ٥٨٪ خلال عامين عن مستوى السنة المالية ٢٠٠٩ المقدر بمبلغ ٢٦,١ مليار دولار.[٣]

بالنسبة للدول الواقعة في منطقة الشرق الأدنى[٤] ضمن نطاق وزارة الخارجية، تطلب ميزانية السنة المالية ٢٠١١ مبلغ ٧،٠٣ مليار دولار وهو الرقم الذي يزيد بنسبة ٦،٣٪ عن إجمالي المبلغ الممنوح للسنة المالية ٢٠١٠. علاوة على ذلك فإن أكبر متلقيان للمساعدات الأمريكية الخارجية بموجب طلب السنة المالية ٢٠١١ هما دولتان رئيسيتان تقعان من الناحية الفنية خارج نطاق منطقة الشرق الأدني ولكنهما تؤثران علي المنطقة، وهما أفغانستان وباكستان. وبهذا يبلغ الطلب ١٤,٠ مليار دولار بزيادة قدرها ٢٧٪ عن مستوى التمويل الممنوح من الكونجرس للسنة المالية ٢٠١٠، وذلك بالنسبة للتصنيف الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا[٥] والمتضمن ١٨ دولة من الشرق الأدنى جنبًا إلى جنب مع أفغانستان، وباكستان، وتركيا وموريتانيا.

على الرغم من أن تلك الزيادات في إجمالي التمويل لها أهميتها، إلا أنه من المهم أيضًا النظر عن كثب لأنواع التمويل التي شهدت زيادات، وتلك التي شهدت انخفاضات بمستوى التغير في التمويل في شتى أرجاء المنطقة.ولهذا الغرض من الممكن أن نقسم التمويل وفقًا للأهداف الاستراتيجية الخمس التالية التي تأمل وزارة الخارجية تحقيقها فيما يتعلق بالمساعدات الخارجية:

---

١ مكتب الإدارة والميزانية، ميزانية الحكومة الأمريكية للسنة المالية ٢٠١١. فبراير ٢٠١٠.

٢ إن المقارنات بين مستويات التمويل المطلوبة للسنة المالية ٢٠١١ ومستويات السنة المالية ٢٠١٠ يصعبها طلب الإدارة الأمريكية مؤخرا لمشروع قانون تكميلي للاعتمادات المالية للسنة المالية ٢٠١٠. هذا المشروع التكميلي يطلب التمويل لثلاثة دول فقط وهي العراق وأفغانستان وباكستان وهو المشروع الذي تم التقدم به إلى الكونجرس مصاحبا لتفنيد استخدامات ميزانية الكونجرس للسنة المالية ٢٠١١ في ٤ آذار/مارس ٢٠١٠. لم يأخذ الكونجرس قرارا الى الآن حيال هذا الموضوع ومن ثم فإن المستويات النهائية للتمويل لهذه الدول بالنسبة للسنة المالية ٢٠١٠ مازالت غير واضحة . ولغرض المقارنة سيعقد هذا التقرير امقارنة بين مستويات التمويل المطلوبة لهذه الدول وكذا أي إجمالي إقليمي يتضمن هذه الدول الثلاث والطلب الخاص بالسنة المالية ٢٠١٠ الذي قدمته الإدارة في آيار/ مايو ٢٠٠٩. بالنسبة لكافة الدول الأخرى وللعمليات الإجمالية غير المتضمنة لتلك الدول الثلاث فسوف يخضع طلب السنة المالية ٢٠١١ للمقارنة مع المستويات الممنوحة للسنة المالية ٢٠١٠ والتي يجب عمومًا أن تكون الأرقام النهائية التي تم إنفاقها في السنة المالية الحالية.

٣ يطري التحالف الأمريكي للقيادة العالمية على ميزانية الرئيس للشئون الدولية بالسنة المالية ٢٠١١، ذلك الجزء الهام من تمويل الأمن القومي" التحالف الأمريكي للقيادة العالمية، ١ فبراير ٢٠١٠.

٤ الدول الثمانية عشر التي يتناولها مكتب وزارة الخارجية لشئون الشرق الأدنى هي الجزائر، والبحرين، ومصر، وإيران، والعراق، واسرائيل والأراضي الفلسطينية، والأردن، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، وتونس، والإمارات العربية المتحدة واليمن.

٥ للمزيد من الشرح التفصيلي بشأن الأهداف الاستراتيجية المشار إليها أنظر «وزارة الخارجية الأمريكية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الخطة الاستراتيجية للسنة المالية ٢٠٠٧ وحتى السنة المالية ٢٠١٢».

- **الأمن والسلام: يو**فر أشكال عديدة من المساعدات العسكرية من خلال خمسة مجالات للبرامج ألا وهي: مقاومة الإرهاب، ومحاربة اسلحة الدمار الشامل، والحفاظ على الإستقرار وإصلاح القطاع الأمني، ومكافحة الجرائم العابرة للحدود ، والتخفيف من حدة الصراعات وتحقيق الوفاق والمصالحة.

طلب السنة المالية ٢٠١١ حسب الهدف، الشرق الأدنى

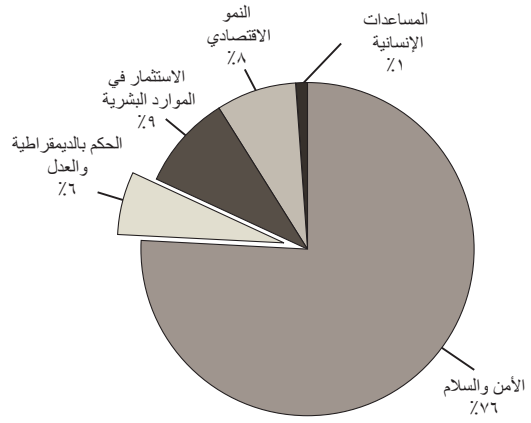

تمويل السنة المالية ٢٠٠٨ حسب الهدف، الشرق الأدنى

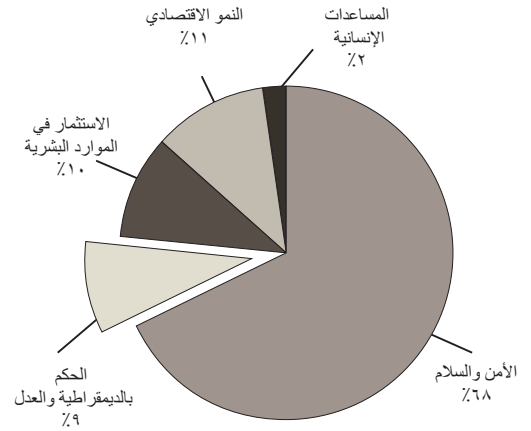

- **الحكم بالديمقراطية والعدل:** يتكون من أربع أولويات استراتيجية ومجالات للبرامج ألا وهي: سيادة القانون وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والمنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء وأهمية مؤسسات المجتمع المدني (توجد المزيد من التفاصيل عن كل من مجالات البرامج في القسم التالي حول الحكم بالديمقراطية والعدل).

- **الاستثمار في الموارد البشرية:** يركز على ضمان الصحة الجيدة، وتحسين فرص الحصول علي التعليم، ورفع مستوى جودة أنظمة التعليم، وتوفير الخدمات الإجتماعية والحماية للفئات السكانية المستضعفة على الخصوص.

- **تعزيز النمو والرخاء الاقتصاديين:** يعمل على تقوية الأسواق الخاصة، والتجارة، والاستثمار، والبنية التحتية، والزراعة، والبيئة، والفرص الاقتصادية والقطاع المالي.

- **المساعدات الإنسانية:** يوفر الحماية، والمساعدة وكذلك الحلول للمتضررين من المدنيين المتأثرين بالصراعات والكوارث، والمتشردين بسبب تعرضهم للضرر، والاضطهاد، والاستغلال، والإساءة، وسوء التغذية والأمراض، والإنفصال الأسري، والتمييز بسبب النوع، والعمل القسري وغيرها من التهديدات الأخرى.[٦]

تطلب الميزانية مبلغ ١,٩٨ مليار دولار من المساعدات لمنطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا في إطار الهدف المعني بالحكم بالديمقراطية والعدل، وهو ما يمثل زيادة تبلغ ٢٩٪ عن طلب السنة المالية ٢٠١٠، غير أن غالبية هذه الأموال مخصصة لثلاث دول فقط ألا وهي العراق، وأفغانستان وباكستان، وهو الأمر الذي يثير قلق بعض الدوائر أن هذا التركيز للتمويل يمكن أن يشير إلى تقلص دعم تعزيز الديمقراطية في أماكن أخرى بالمنطقة.[٧] وبالنظر إلي منطقة الشرق الأدني تطلب الميزانية مبلغ ٤٠١ مليون دولار لبرامج الحكم بالديمقراطية والعدل، أو نسبة ٥,٦٪ من المبلغ الإجمالي. هذه الأرقام أقل من مبلغ الـ٥٣٠,٨ مليون دولار، أو نسبة ٨,١٪ من الإجمالي، في السنة المالية ٢٠١٠.

٦ للمزيد من الشرح التفصيلي بشأن الأهداف الاستراتيجية المشار إليها أنظر «وزارة الخارجية الأمريكية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الخطة الاستراتيجية للسنة المالية ٢٠٠٧ وحتى السنة المالية ٢٠١٢».

٧ دانييل برامبيرج «سعيًا لتحقيق الديمقراطية والأمن في منطقة الشرق الأوسط الكبير»، معهد الولايات المتحدة للسلام، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

ويمكن أن يعزي الانخفاض في التمويل المطلوب لبرامج الحكم بالديمقراطية والعدل في الشرق الأدنى بالكامل إلي الانخفاض الذي يزيد علي ١٥٠ مليون دولار لبرامج الديمقراطية والحوكمة في العراق، حيث يمثل التمويل المطلوب لهذه البرامج ٣,٥٪ من ميزانية المنطقة إذا استثنينا العراق، بزيادة طفيفة للغاية مقارنة بالسنوات الماضية. وفي نفس الوقت، أصبحت المساعدات المندرجة تحت بند هدف تحقيق السلام والأمن تمثل ٧٩٪ الآن من إجمالي المساعدات للمنطقة، بزيادة عن السنوات السابقة، بينما شهد التمويل المخصص للنمو الاقتصادي انخفاضات تدريجية في السنوات الأخيرة.

تمويل السنة المالية ٢٠١١ حسب الهدف، الشرق الأدنى دون العراق

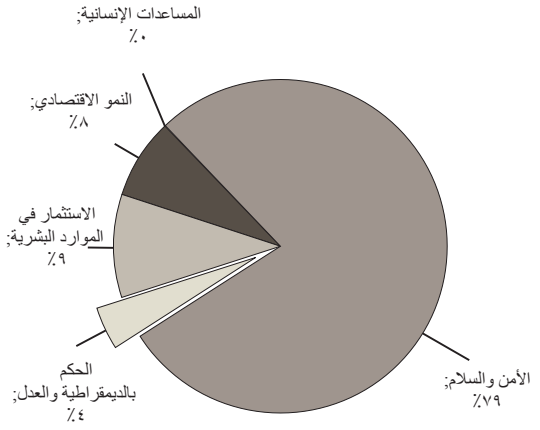

تمويل السنة المالية ٢٠٠٨ حسب الهدف، الشرق الأدنى دون العراق

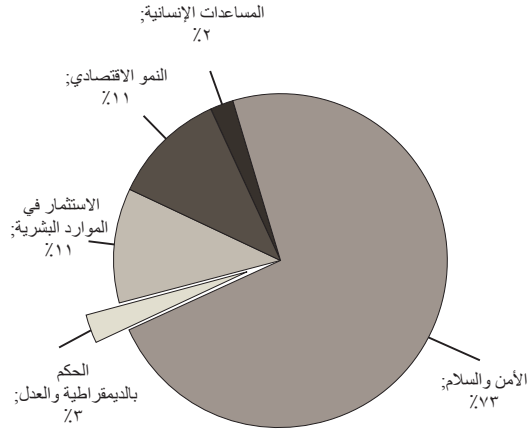

تقسيم الطلبات الخاصة بالديمقراطية والحوكمة: سيادة القانون وحقوق الإنسان، والمنافسة السياسية، والحكم الرشيد والمجتمع المدني

كما هو مشار إليه آنفًا تقسم وزارة الخارجية الأمريكية ميزانية الشئون الدولية إلي خمسة أهداف استراتيجية كبيرة ألا وهي: الحكم بالديمقراطية والعدل، والأمن والسلام، والاستثمار في الثروة البشرية، والنمو الاقتصادي والمساعدات الإنسانية. ومن الجدير بالذكر أن العديد من تلك المجالات ترتبط ببعضها البعض، حيث من الممكن القول بن تعزيز السلام، والأمن والتنمية الاقتصادية تعتبر في حد ذاتها مكونات أساسية للتطور الديمقراطي. غير أن هدف الحكم بالديمقراطية والعدل يعد، على الرغم من عدم مثاليته، أفضل مقياس لتمويل دعم قضايا الديمقراطية والحوكمة وحقوق الإنسان. والجدير بالذكر أن هدف الحكم بالديمقراطية والعدل ينقسم بدوره إلى مجالات البرامج الأربع التالية:[٨]

- **سيادة القانون وحقوق الإنسان:** يساعد هذا المجال على الإصلاح الدستوري والقانوني، والاستقلال القضائي وإصلاحه، وتطبيق العدالة والوصول إليها، وحماية حقوق الإنسان، الحد من الجريمة والمجهودات المجتمعية من أجل تحسين مستوى الأمن.

- **الحكم الرشيد:** يقوي من القدرات التنفيذية والتشريعية والمحلية للحكومة ويحسن من مستوى شفافية المؤسسات الحكومية ومساءلتها، كما يقوي من برامج مكافحة الفساد.

- **المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء:** تعزز الانتخابات الحرة العادلة الشفافة متعددة الأحزاب، بالإضافة إلى دعم الأحزاب السياسية الممثلة والمسئولة والملتزمة تجاه الديمقراطية.

- **المجتمع المدني:** يعزز الإعلام المستقل، والمنظمات غير الحكومية (خصوصًا التي تعمل في مجال مناصرة قضايا معينة)، ومراكز البحوث ونقابات العمال.

يتم استخدام هذه الفئات الأربع لتصنيف كافة عمليات التمويل المخصصة للحكم بالديمقراطية والعدل سواء كان ذلك من خلال المساعدات ثنائية الأطراف أم البرامج متعددة الدول عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية. وبسبب الاستقطاعات الكبرى في المساعدات المقدمة إلى العراق بالتزامن مع خفض التواجد العسكري الأمريكي في العراق، فإن الأرقام الإجمالية الأولية لتمويل الحكم بالديمقراطية والعدل بمنطقة الشرق الأدنى جميعها تتصف بالانخفاض الملحوظ مقارنة بالسنة المالية ٢٠١٠. ولكن عند استبعاد الأرقام العراقية من المنطقة تظهر صورة مختلفة، حيث يبلغ اجمالي تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل ٢٢٥,٧ مليون دولار وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠٪ بالنسبة للمبلغ الممنوح في السنة المالية ٢٠١٠ والذي يقدر ب٢٠٤,٣ مليون دولار. بالإضافة إلى ما ذُكر فإن طلب الميزانية يعكس زيادة في ثلاثة من أصل أربعة برامج خاصة بالحكم بالديمقراطية والعدل، ألا وهي: سيادة القانون وحقوق الإنسان (زيادة بنسبة ٣٩٪ من ٤٩,٤ مليون دولار إلى ٦٨,٧ مليون دولار)، والمنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء (زيادة بنسبة ١٣٪ من ٢٣,٢ مليون دولار إلى ٢٦,٢ مليون دولار) والمجتمع المدني (زيادة بنسبة ٣٪ من ٨٣,٦ مليون دولار إلى ٨٦,٣ مليون دولار). ويشهد برنامج الحكم الرشيد وحده انخفاضا متواضعا (يتمثل في ٨٪) في التمويل المطلوب، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام إنما تمثل عكس ما كان عليه الوضع في العام الماضي، حيث شهد تمويل برنامج الحكم الرشيد زيادة قدرها ١٦٪.

٨ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، «إطار استراتيجي للديمقراطية والحوكمة»، ديسمبر ٢٠٠٥.

مبادرات رئيسية: حسابات وبرامج متعددة الدول

يوجد عدد من الحسابات والبرامج المحددة والمتعددة الدول والتي تبذل جهودًا تركز على تحسين حالة حقوق الإنسان، والديمقراطية والحوكمة في منطقة الشرق الأوسط الموسع. تتضمن هذه الحسابات والبرامج ما يلي: مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، والمكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية، ومكتب الديمقراطية والحوكمة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والملحق بالمكتب المعني بالمساعدات المتعلقة بالديمقراطية والصراعات والمساعدات الإنسانية، وبرنامج الديمقراطية الإقليمية للشرق الأدنى والمؤسس منذ عام مضى، والمؤسسات الواقعة خارج نطاق الحكومة مثل صندوق المِنح الوطنية من أجل الديمقراطية، بالإضافة إلى المؤسسات متعددة الأطراف مثل صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

يعتقد البعض بأن تواجد عدد كبير من المؤسسات التي توزع المساعدات الخارجية سيؤدي حتمًا إلى تكرار غير ضروري للبرامج، فضلا عن الافتقار إلي الكفاءة و الترابط والتنسيق.[٩] ولكن مثل هذه الأنتقادات ركزت في معظم الأحيان على المساعدات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية عوضًا عن تقييم الاحتياجات المتعلقة بالمساعدات ذات الصلة بالديمقراطية والحوكمة. إن دعم قضايا الديمقراطية والحوكمة يتطلب مجموعة متنوعة من البرامج المختلفة، حيث تظهر الحاجة إلى أنواع مختلفة من الوكالات تقوم بأدوار متفاوتة داخل الحكومة الأمريكية وتتمتع بعلاقات مختلفة مع الحكومات المضيفة. وفي أي حالة من الحالات ومع ظهور الكثير من النقاش حول خيارات تتعلق بإجراء إصلاحات واسعة النطاق في المساعدات الخارجية، بما في ذلك الدمج الممكن بين الوكالات القائمة، إلا أنه على المدى القريب على الأقل أظهرت إدارة الرئيس أوباما دعمًا للمجموعة القائمة من المؤسسات.

سوف يدرس هذا التقرير الآن عمليات التمويل والميزانيات الخاصة بالعديد من تلك الوكالات والمؤسسات، كما سيراجع المجهودات التي تبذلها هذه المؤسسات والوكالات في دعم الديمقراطية بمنطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال افريقيا. فضلا عن ذلك سوف يناقش التقرير دعم حرية استخدام شبكة الإنترنت والذي طالما كان محط تركيز رئيسي لإدارة الرئيس أوباما.

١. مبادرة الشراكة الشرق أوسطية

يمكن القول بأن أحد أقوى البراهين على التزام إدارة الرئيس أوباما بالديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي في منطقة الشرق الأوسط هو دعمها القوي لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية. فقد تساءل الكثير من المراقبين عما إذا كان سيكتب لهذه المبادرة التي كان ينظر إليها في سنواتها الأولي علي أنها مبادرة حزبية لإدارة الرئيس بوش الاستمرار تحت الإدارة الديمقراطية الجديدة أم سيتم نقلها خارج مكتب شئون الشرق الأدنى بوزارة الخارجية إلى المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل أو إلي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.[١٠] في طلب ميزانيته للسنة المالية ٢٠١٠ العام الماضي اختار الرئيس أوباما الإبقاء على مبادرة الشراكة الشرق أوسطية لمدة سنة على الأقل قبل إتخاذ قرار أطول أمدًا حول مستقبلها. والآن، في طلب ميزانيته للسنة المالية ٢٠١١، رسخ الرئيس أوباما من دعمه لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية وموقعها داخل مكتب شئون الشرق الأدنى، بل وأصبحت الإدارة الأمريكية تعد مبادرة الشراكة الشرق الأوسط انعكاساً هاماً لمدى التزامها بالديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة. وعلى وجه الخصوص، زادت الإدارة الأمريكية بشكل ملحوظ من تمويل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية من أجل دعم المجتمع المدني.

وقد طلب الرئيس للسنة المالية ٢٠١١مبلغ ٨٦ مليون دولار من أجل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، مضاهيا بذلك طلبات الأعوام العدة الماضية، ولكن الكونجرس منح أقل مما هو مطلوب لهذه المبادرة كل عام فيما عدا السنة المالية ٢٠٠٦. إذا ما منح الكونجرس طلب الرئيس للسنة

٩ أنظر جيرالد إف هايمان، وكالة على مستوى مجلس للوزراء: الحل الخطأ للمشكلة الصحيحة. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١٠ «كيف ستبدو الشراكة الشرق أوسطية في عام ٢٠١٥؟» مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٧ اغسطس ٢٠٠٨.

المالية ٢٠١١ بالكامل فإن ذلك سيمثل زيادة نسبتها ٣٢٪ مقارنة بمستوى التمويل للسنة المالية ٢٠١٠، و٧٢٪ مقارنة بمستوي ٥٠ مليون دولار خلال عامين، وهو المستوى الذي منحه الكونجرس سنويًا من السنة المالية ٢٠٠٧ وحتى السنة المالية ٢٠٠٩. بالإضافة إلى ذلك فإن غالبية التمويل (نسبة ٦١,٥٪) المطلوب لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية مخصص لهدف الحكم بالديمقراطية والعدل، المطلوب له ٥٢,٩ مليون دولار (بزيادة قدرها ٤٥٪ عن مبلغ ٣٦,٤ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٠). كما يتم بشكل مطرد تخصيص حصة أكبر من تمويل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية كل عام من أجل قضايا الديمقراطية والحوكمة.

تستمر ميزانية السنة المالية ٢٠١١ في زيادة نصيب المجتمع المدني من مصروفات مبادرة الشراكة الشرق أوسطية. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في ضوء الإتجاه الذي ساد في السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، والمشار إليه في نسخة العام الماضي من هذا التقرير، نحو خفض التمويل الثنائي للوكالة الأمريكية للتنمية في المنطقة والمخصص للفاعلين في المجتمع المدني . يتضمن طلب السنة المالية ٢٠١١ مبلغ ٢٧,٢ مليون دولار للمجتمع المدني بزيادة قدرها ٣٩٪ عن مبلغ ١٩,٦ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٠. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من موافقة الكونجرس علي منح مبلغً أقل مما هو مطلوب بفارق ٢١ مليون دولار لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية في السنة المالية ٢٠١٠ ، إلا أن الإدارة اختارت أن تخصص المبلغ المطلوب بالكامل للمجتمع المدني، بينما توزع العجز ما بين الثلاثة مجالات الأخرى. هذا الأمر إنما يشير إلى اعتراف الإدارة وقادة مبادرة الشراكة الشرق أوسطية بالدور الهام الذي تلعبه المبادرة في دعم فاعلي المجتمع المدني بالمنطقة.

تأسست مبادرة الشراكة الشرق أوسطية في ديسمبر ٢٠٠٢ في إطار مكتب شئون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية وذلك "لتوفير إطار والتمويل اللازمين لعمل الولايات المتحدة مع حكومات وشعوب العالم العربي من أجل توسيع رقعة الفرص الاقتصادية والسياسية والتعليمية للجميع."[١١] حتى السنة المالية ٢٠٠٩ كانت برامج المبادرة تقع ضمن أربع فئات أو ركائز أساسية وهي: الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والإصلاح التعليمي وتمكين المرأة. وفي عام ٢٠٠٩ قررت مبادرة الشراكة الشرق أوسطية التخلص تمامًا من تصنيف "الفئات الأساسية"، الأمر الذي لا يجب التعامل معه باعتباره تغييراً هاماً وجوهرياً، حيث تستمر بكل تأكيد برامج مبادرة الشراكة الشرق أوسطية في دعم الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والإصلاح التعليمي وتمكين المرأة. إن ما تقرر هو أن فائدة أكبر تتحقق من تصنيف برامج المبادرة ببساطة وفقًا للأهداف الاستراتيجية ومجالات البرامج نفسها التي وضعها مكتب المساعدات الخارجية لتصنيف المساعدات الفنية التي توزعها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من المؤسسات الحكومية الأمريكية الأخرى.

خلال الثماني سنوات الماضية منذ إنشائها تطورت مبادرة الشراكة الشرق أوسطية بشكل ملحوظ وأصبح لها مكانة في جهاز مساعدات الحكومة الأمريكية. ومقارنة ببرامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الشرق الأوسط فإن برامج مبادرة الشراكة الشرق أوسطية عامة أقصر أمدًا وأكثر تركيزًا على معالجة تحديات سياسية بعينها، وهي التحديات التي يجب التغلب عليها حتى يتسنى لبرامج التنمية الأطول أمدًا والتابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن تحقق نجاحًا. ومع مرور الوقت تحولت مبادرة الشراكة الشرق أوسطية من العمل مع وزارات الحكومات المضيفة في المسائل المتعلقة بالحوكمة -وهو العمل الذي تعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أكثر مناسبة له- إلى التمويل المباشر وذلك من خلال برنامجها للمِنح الصغيرة والموجه إلى منظمات المجتمع المدني المستقلة وكذا لدعم المنافسة السياسية،[١٢] وهي مجالات بموضع الكثير من الجدل , فقد لا تستطيع الوكاله الامريكيه للتنمية تطبيقها بسبب علاقاتها بالحكومات المضيفة في المنطقة. وعلى ما يبدو أن إدارة الرئيس أوباما قد عجلت من هذا التحول حيث أنها خفضت تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمجتمع المدني في المنطقة في السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، بينما أعطت الأولوية لدعم مبادرة الشراكة الشرق أوسطية للمجتمع المدني. ولدي المبادرة حاليًا حوالي ٥٠٠ مشروع جارٍ في المنطقة، وأكثر من نصف هذه المشاريع تأتي في شكل مِنح لمنظمات المجتمع المدني المحلية. كما توفر المبادرة حاليًا المزيد من الأموال من أجل المِنح الخاصة بمجالات الإهتمام المحددة، مع استهداف طلبات التقدم للحصول علي المنح مؤخرا لموضوعات مثل وسائل الإعلام الجديدة وتمكين المرأة والشباب. وعلى الرغم من اتفاق الكثيرين بمجتمع السياسة

---

١١ «مبادرة الشراكة الشرق أوسطية» وزارة الخارجية الأمريكية، ١٢ ديسمبر ٢٠٠٢.

١٢ تمارا كوفمان ويتس وأندريو ماسلوسكي «تعزيز الديمقراطية تحت رئاسة أوباما: دروس من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية» مؤسسة بروكينجز، آيار/مايو ٢٠٠٩.

الخارجية على أن المبادرة تعد من بعض الأوجه أكثر ملاءمة لدعم الفاعلين السياسيين المستقلين عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلا أنه لايزال القلق يحيط بتحويل هذا الدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى مبادرة الشراكة الشرق أوسطية في دول مثل مصر، حيث ماتزال المبادرة تحصل فقط علي جزء ضئيل من الموارد التي تمتلكها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بغرض التوزيع على المنطقة.

تمويل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، المطلوب مقابل الممنوح للسنوات المالية ٢٠٠٤ ـ ٢٠١١

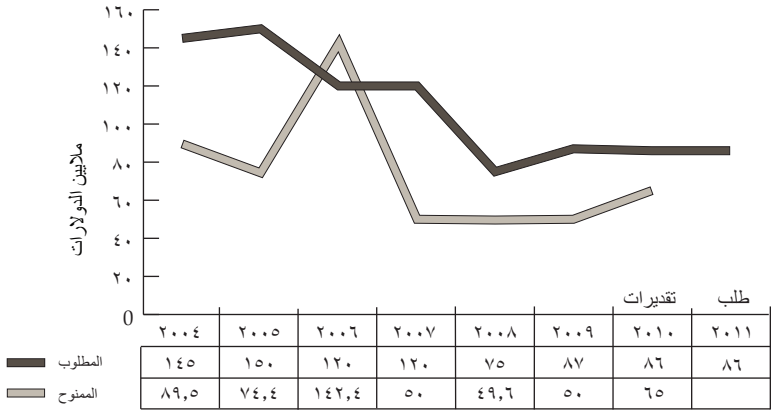

	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ تقديرات	٢٠١١ طلب
المطلوب	١٤٥	١٥٠	١٢٠	١٢٠	٧٥	٨٧	٨٦	٨٦
الممنوح	٨٩,٥	٧٤,٤	١٤٢,٤	٥٠	٤٩,٦	٥٠	٦٥	

يرجى ملاحظة أن الرقم الخاص بالسنة المالية ٢٠٠٦ قد يكون مضللاً بعض الشئ، حيث أنه في قانون الاعتمادات المالية للعمليات الداخلية والخارجية للسنة المالية ٢٠٠٦ "منح" الكونجرس ١١٤,٢ مليون دولار للحساب المخصص وقتها لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية. غير أن الإدارة الأمريكية أوكلت إلى المبادرة فيما بعد برامج بما يزيد عن ٢٠ مليون دولار في صناديق إضافية للدعم الاقتصادي والمخصصة لإيران والأراضي الفلسطينية ليزيد الإجمالي عن المستوى الذي هدف الكونجرس إلى "منحه".

تتسم برامج مبادرة الشراكة الشرق أوسطية في المنطقة بتركيز قوي على تحفيز الشباب والنساء علي المشاركة السياسية من خلال مشاريع تستهدف هاتان المجموعتان في كل الدول التي تعمل بها المبادرة تقريبا. تقوم الكثير من مشاريع المبادرة بإشراك مواطنين من دول عربية عديدة مع دعم التفاعل والحوار بينهم. وتلعب المبادرة دوراً هاماً في دول الخليج العربي علي وجه الخصوص، حيث أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعتبر غير نشطة وتمثل المبادرة المصدر الرئيسي لتمويل البرامج المعنية بالديمقراطية والحوكمة. وتشتمل مشاريع المبادرة فيما تشتمل على برنامج لاستخدام التكنولوجيا على شبكة الإنترنت لتشجيع النقاش والنشاط المدني بين الشباب في الإمارات العربية المتحدة ، وتتضمن كذلك برنامجاً تدريبياً على الصحافة التقليدية ووسائل الإعلام الجديدة لطلاب المدارس الثانوية في عمان، وأيضًا برنامجاً لدعم الشابات من القائدات السياسيات والمدنيات في دول شمال أفريقيا الخمس.

إبان الأعوام الأخيرة لإدارة الرئيس بوش، وخصوصًا بعد فوز الحزب الديمقراطي بغالبية المقاعد في الكونجرس في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٦، واجهت مبادرة الشراكة الشرق أوسطية مقاومة متزايدة في الحصول على التمويل المطلوب من الكونجرس. لم يأتِ تشكك الكونجرس تجاه المبادرة بسبب تردد الديمقراطيين في اعتناق ما رآه الكثيرون على أنه برنامج محازب لإدارة الرئيس بوش فحسب، ولكن أيضًا من جانب كبار الأعضاء الجمهوريين بالكونجرس. فقد وصف تقرير صدر في شهر نوفمبر ٢٠٠٧ عن السيناتور الجمهوري عن ولاية إنديانا ريتشارد لوجار، وفريق العمل الجمهوري بلجنة مجلس الشيوخ المعنية بالعلاقات الخارجية، مبادرة الشراكة الشرق أوسطية بأنها تخضع لإدارة غير منتظمة وتفتقر إلى التنسيق المنظم والمتسق مع السفارات في المنطقة.[١٣] والجدير بالذكر أن التمويل الموجه لمبادرة الشراكة الشرق الأوسطية وصل ذروته في السنة المالية ٢٠٠٦ ليصل إلى ١٤٢,٤ مليون دولار، ومنذ ذلك الحين خضع طلب ميزانية الرئيس للتقليص التدريجي ، مصحوبا بتردد من جانب الكونجرس في منح المبالغ المطلوبة بأكملها.

غير أنه يبدو أن إدارة الرئيس أوباما وعلاقتها التي شهدت تحسنا مع الكونجرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون قد عكست هذه الإتجاهات. يحتوي قانون الاعتمادات المالية الموحد للسنة المالية ٢٠١٠، والذي تم تمريره في ديسمبر ٢٠٠٩، على ٦٥ مليون دولار مخصصة لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية، وهو المبلغ الذي يمثل زيادة قدرها ٣٠٪ عن التمويل الممنوح سنويًا للمبادرة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠٠٩.

١٣ السيناتور ريتشارد لوجار «كفاح السفارات من أجل توجيه الدعم الخارجي: تقرير لأعضاء اللجنة المعنية بالشئون الخارجية»، مجلس الشيوخ، الولايات المتحدة، ١٦ نوفمبر ٢٠٠٧.

وكانت هذه هي المرة الثانية فقط خلال المدة منذ عام ٢٠٠٤ التي لا يمنح الكونجرس فيها تمويلاً للمبادرة على مستوى ينخفض على الأقل عن ثلث الطلب المتقدم به الرئيس. وتسود التوقعات الآن بأن هذا الإتجاه قد يستمر، وأن الكونجرس من الممكن أن يقرر منح الطلب البالغ ٨٦ مليون دولار بالكامل للسنة المالية ٢٠١١.

٢. مؤسسة التصدي لتحديات الألفية

مؤسسة التصدي لتحديات الألفية، مثل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، هي مبادرة واسعة النطاق للمساعدات الخارجية أسستها إدارة الرئيس بوش والتي يتشكك الكثير من المراقبين في مستقبلها تحت الإدارة الديمقراطية الجديدة. ومثل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، فإن دعم الرئيس أوباما لمؤسسة التصدي لتحديات الألفية قد أطال عمر المؤسسة على الأقل على المدى القصير. ولكن التوقعات لازالت قائمة بأن الكونجرس قد يسعى لتغيير آليات التمويل الخاصة بمؤسسة التصدي لتحديات الألفية خلال الأعوام القادمة، مما سيحد من استقلاليتها ويقوض من نهجها الفريد تجاه المساعدات.[١٤]

يتضمن طلب الرئيس للسنة المالية ٢٠١١ مبلغ ١,٢٨ مليار دولار من أجل مؤسسة التصدي لتحديات الألفية، بزيادة قدرها ١٦٪ عن مبلغ ١,١٠٥ مليار دولار الممنوح من الكونجرس في قانون الاعتمادات المالية الموحد للسنة المالية ٢٠١٠، كما أنه يقل بنسبة ١٠٪ عن مبلغ ١,٤٢٥ مليار دولار المطلوب في السنة المالية ٢٠١٠. والجدير بالذكر أن طلب السنة المالية ٢٠١١ هو في حقيقة الأمر أقل مستوى تمويل مطلوب لمؤسسة التصدي لتحديات الألفية منذ العام الأول للبرنامج في عام ٢٠٠٤. بيد أنه يجب ألا يُفهم ذلك على أنه مؤشر علي عدم دعم المبادرة، بل على العكس، فعلى الرغم من أن مستقبل المؤسسة كان مشكوكًا في أمره منذ ١٦ شهراً، ورغم تضاؤل دعم الكونجرس لها في ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، إلا أن مبلغ ١,١٠٥ مليار دولار الممنوح من الكونجرس للسنة المالية ٢٠١٠ مَثل زيادة قدرها ٢٦٪ عن السنة المالية ٢٠٠٩ في وقت توقع الكثيرون فيه أن يشهد البرنامج المزيد من الاستقطاعات. ومن الواضح أن دعم إدارة الرئيس أوباما للمبادرة كان وراء رغبة الكونجرس في زيادة التمويل.

وقد تأسست مؤسسة التصدي لتحديات الألفية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ "بناء على المبدأ القائل بأن الدعم يكون أكثر فعالية عندما يعزز الحكم الرشيد، والحرية الاقتصادية والاستثمار في الموارد البشرية." تقوم المؤسسة بإدارة توزيع الأموال من خلال حساب مواجهة تحديات الألفية الذي يتلقى التمويل من الكونجرس من خلال الاعتمادات المالية السنوية. وقد كانت مؤسسة التصدي لتحديات الألفية مثارا لبعض الجدل مع نقد بعض المراقبين للمؤسسة باعتبارها متساهلة بشأن معاييرها الديمقراطية[١٥]، بينما يحث البعض الآخر على تطبيق أوسع نطاقا لنموذج «الشروط الإيجابية» لمؤسسة التصدي لتحديات الألفية على برامج المساعدات الأمريكية الأخرى.[١٦] وقد أبرمت ثلاث دول عربية وهي الأردن والمغرب واليمن اتفاقات للحصول علي المساعدات مع مؤسسة التصدي لتحديات الألفية.

مبادرة الشراكة الشرق أوسطية:
تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل للسنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠١١

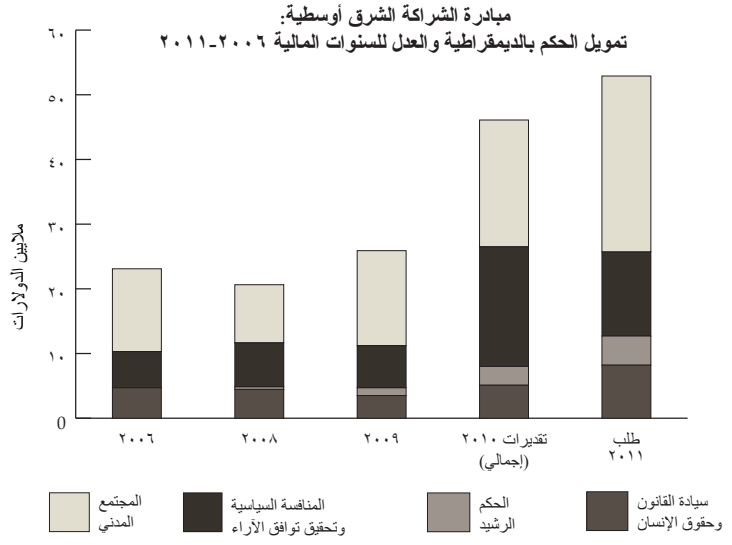

١٤ جون هيوكو «مؤسسة التصدي لتحديات الألفية: هل باستطاعة التجربة أن تصمد؟» مؤسسة كارنيجي لمِنح السلام الدولي، أذار/مارس ٢٠١٠.

١٥ «يجب على مؤسسة التصدي لتحديات الألفية أن تلزم الدول بمعايير عالية للحوكمة الديمقراطية» خبر صحفي لفريدم هاوس، ٢ نوفمبر ٢٠٠٦.

١٦ إي جي لاري دايموند في «العودة الديمقراطية»، مجلة الشئون الخارجية، أذار/مارس ٢٠٠٨.

تعطي مؤسسة التصدي لتحديات الألفية بطاقة بدرجات الإنجاز كل من الدول المائة وثمانية وعشرين المُصنفة علي مستوى العالم "كدول منخفضة الدخول" أو "دول متوسطة الانخفاض في الدخول". تقوم بطاقات درجات الإنجاز بقياس مستوى كل دولة بموجب ١٧ مؤشراً يقعون ضمن ثلاث فئات وهي: الحكم العادل، والاستثمار في الموارد البشرية والحرية الاقتصادية. ثم تقوم بعد ذلك المؤسسة بتوفير اتفاقات متعددة الأعوام لتلك الدول التي تثبت استحقاقها الحصول على المساعدات بناء على أدائها في السبعة عشر مؤشراً؛ أضف إلى ذلك فرصها في الحد من وطأة الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي.

بالإضافة إلى ذلك قد تحصل الدول على الاستحقاق لبرنامج التأهل للمساعدات الخاص بمؤسسة التصدي لتحديات الألفية، وهو البرنامج المصمم لمساعدة المرشحين لـ"التاهل لمساعدات" حساب مواجهة تحديات الألفية من أجل الدخول في اتفاقات الدعم الأطول أمدًا. من خلال برنامج التأهل للمساعدات، قد تحصل الدول على مِنح أصغر وأقصر أمدًا من تلك التي تمنحها اتفاقات مؤسسة التصدي لتحديات الألفية. فإن المساعدات التي توفرها اتفاقات التأهل للمساعدات تركز في المعتاد أكثر على مجهودات الإصلاح السياسي التي تمكن الدول من إجراء تحسينات خاصة على مؤشرات معينة تحول دون تأهلهم للدخول في اتفاق مع مؤسسة التصدي لتحديات الألفية.

على الرغم من تركيز البرامج الممولة من خلال اتفاقات أطول أمدًا في الأساس على النمو الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص بدلا من الإصلاح السياسي، إلا أن الهدف هو الاستمرار في توفير الحوافز لإجراء الإصلاح السياسي من خلال بطاقات درجات الإنجاز والمعايير الإرشادية السنوية. تتضمن المؤشرات السبعة عشر، المستخدمة في بطاقات درجات إنجاز الدول السنوية ستة مؤشرات ترتبط بهدف "الحكم العادل"، وهي درجات منظمة فريدم هاوس للحريات المدنية والحقوق السياسية، ومؤشرات معهد البنك الدولي الخاصة بالفساد، وسيادة القانون، وفعالية الحكومة والتعبير عن الرأي والمساءلة. نظريًا يعتبر استخدام هذه المؤشرات بمثابة الحافز للدول حتى تحقق تقدمًا فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية سعيًا للحصول على مساعدات اقتصادية ذات قيمة.

تمويل مؤسسة التصدي لتحديات الألفية، المطلوب مقابل الممنوح، السنوات المالية ٢٠٠٤-٢٠١١

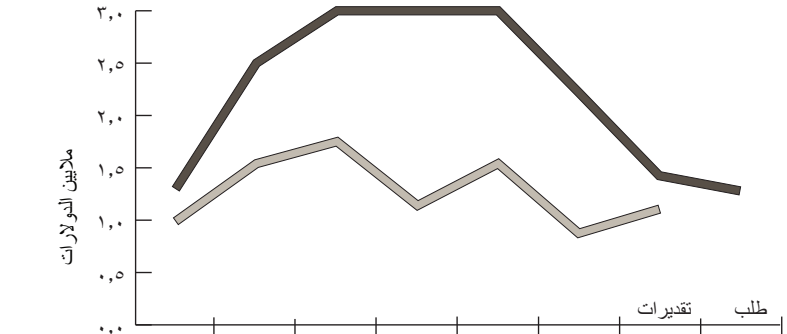

	تقديرات						طلب
	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
المطلوب	١,٣	٢,٥	٣	٣	٣	٢,٢٢	١,٤٢٥	١,٢٨
الممنوح	٠,٩٩	١,٥٤	١,٧٥	١,١٤	١,٥٤	٠,٨٧٥	١,١٠٥	

غير أن مؤسسة التصدي لتحديات الألفية قد أثارت بعض الانتقادات في بعض الدوائر لابرام الاتفاقات مع دول أداؤها منخفض للغاية في مجالات الإصلاح الديمقراطي. ولقد دعت منظمة فريدم هاوس إلي شرط صارم يحرم الدول التي تحصل علي أقل من ٤ (بمقياس ١ إلي ٧) في تقييم منظمة فريدم هاوس المتعلقة بالحقوق السياسية والحريات المدنية من الحصول علي اتفاق مع مؤسسة التصدي لتحديات الألفية.[١٧] ويبدو بشكل غير رسمي أنه يتم الالتزام بهذه القاعدة في حالة معظم الدول مع استثناء ملحوظ لدول الشرق الأوسط، حيث أن الدول العربية الثلاث التي أبرمت اتفاقات مع المؤسسة، وهي الأردن والمغرب واليمن، لطالما فشلت في تسجيل الأرقام المطلوبة لكلا المؤشرين فجاءت دون المتوسط فيهما.

وأشار انتقاد شائع آخر للمؤسسة، وخصوصًا من جانب أعضاء في الكونجرس، إلى التصور بأن إدارة الرئيس بوش لم تفِ بوعدها الخاص بأن تكون مساعدات مؤسسة التصدي لتحديات الألفية بمثابة برنامج إضافي لا يؤدي إلي سحب الأموال بعيدًا عن البرامج القائمة والخاصة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويرى العديد من المعلقين أن الدعم ثنائي الأطراف لبعض متلقي مساعدات المؤسسة قد انخفض

١٧ «يجب على مؤسسة التصدي لتحديات الألفية أن تلزم الدول بمعايير عالية من الحوكمة الديمقراطية» خبر صحفي لمنظمة فريدم هاوس، ٢ نوفمبر ٢٠٠٦.

نتيجة تمويل اتفاقات مؤسسة التصدي لتحديات الألفية.[١٨] سوف يتم تناول وضع اتفاقات المؤسسة مع كل من الأردن والمغرب بالتفصيل فيما بعد في الأجزاء الفرعية الخاصة بكل من تلك الدولتين.

و بالرغم من انتقاد الكونجرس لمؤسسة التصدي لتحديات الألفية ومنحها التمويل على مستويات أدنى من المطلوب في الفترة من السنة المالية ٢٠٠٥ وحتى السنة المالية ٢٠٠٩، إلا أن الكونجرس منحها زيادة كبيرة في السنة المالية ٢٠١٠. على ما يبدو أن دعم إدارة الرئيس أوباما الواضح قد حسن من وضع المؤسسة في الكونجرس الواقع تحت سيطرة الديمقراطيين. أما في السنة المالية ٢٠١١، فيبدو من المحتمل أن الكونجرس سوف يحافظ على مستوى تمويل مؤسسة التصدي لتحديات الألفية هذا ما لم يزد من مستواه الحالي والبالغ ١,١٠٥ مليار دولار. ولكن البعض قد أعرب عن قلقه من أن برنامج بحجم مؤسسة التصدي لتحديات الألفية قد يكون هدفاً للإستقطاعات[١٩] خصوصًا إذا ما اتسم كل من الإقتصاد والمناخ المالي بالضعف.

٣. برنامج الديمقراطية الإقليمية للشرق الأدنى

تأسس برنامج الديمقراطية الإقليمية للشرق الأدنى في أذار/مارس ٢٠٠٩ باعتباره برنامجاً جديداً معنياً بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة وخصوصًا في إيران. يركز هذا البرنامج تركيزاً قوياً على دعم وسائل الإعلام، والتكنولوجيا، وحرية استخدام شبكة الإنترنت. يأتي تأسيس برنامج الديمقراطية الإقليمية للشرق الأدنى بمثابة اعتراف كبير من إدارة الرئيس أوباما بالحاجة إلى دعم الإصلاحيين الديمقراطيين في إيران، بينما يهدف في ذات الوقت إلى التعامل مع النقد الموجه إلى نهج إدارة الرئيس بوش في هذا الصدد. إن التمويل تحت مسمى برنامج الديمقراطية الإقليمية للشرق الأدنى ليس من المطلوب إرساله إلى إيران أو أي دولة أخرى، الشيء الذي يتيح للإدارة مرونة كبرى في توجيه برامج التمويل.

يطلب الرئيس أوباما للسنة المالية ٢٠١١ مبلغ ٤٠ مليون دولار لبرنامج الديمقراطية الإقليمية للشرق الأدنى، محافظا بذلك على المستوى المطلوب والممنوح في السنة المالية ٢٠١٠. كما تستمر غالبية التمويل الموجه لهذا البرنامج في دعم المجتمع المدني كما كان الحال في عامه الأول (السنة المالية ٢٠٠٩) حيث خصص ١٤,٩ مليون دولار، من أصل ٢٥ مليون دولار مخصصة لهذا البرنامج، من أجل دعم المجتمع المدني. أما بالنسبة للسنتين الماليتين ٢٠١٠ و٢٠١١ فقد تم تخصيص ٢٥ مليون دولار من أصل المبلغ المطلوب البالغ ٤٠ مليون دولار للمجتمع المدني، مع تخصيص ٥ مليون دولار لكل من مجالات البرامج الثلاثة المتبقية والمتعلقة بالحكم بالديمقراطية والعدل. في السنة المالية ٢٠١٠ خصص الكونجرس ١٠ مليون دولار من مبلغ ٤٠ مليون دولار الخاص بأموال برنامج الديمقراطية الإقليمية للشرق الأدنى تحت بند «الدخول إلى شبكة الإنترنت وحرية استخدامها». تحدد هذه المبادرة عالميًا كلاً من الصين وإيران باعتبارهما من الدول ذات الأولوية بهذه المجهودات مع توفير ما يخصصه برنامج الديمقراطية الإقليمية للشرق الأدنى باعتباره التمويل المطلوب لدعم حرية استخدام شبكة الإنترنت في إيران.

تأسس برنامج الديمقراطية الإقليمية للشرق الأدنى ضمن قانون الاعتمادات المالية الموحد للسنة المالية ٢٠٠٩ وهو القانون الذي تم تمريره في أذار/مارس ٢٠٠٩. والجدير بالذكر أن هذا البرنامج لم يُدرج في أي من طلبات الميزانية الخاصة بإدارة الرئيس بوش، بما في ذلك السنة المالية ٢٠٠٩، ويبدو أن من قام بوضع هذا البرنامج هو فريق الانتقال القادم الذي تم تشكيله من أجل إدارة الرئيس أوباما بالتوازي مع لجان الاعتمادات المالية التابعة للكونجرس. وقد حل البرنامج محل التمويل المخصص التمويل المخصص لإيران بموجب صناديق الدعم الاقتصادي تحت إدارة الرئيس بوش.

إن قرار إدارة الرئيس أوباما بعدم تخصيص أو تحديد أي تمويل على وجه الخصوص لإيران هو أمر له بعض المزايا المحتملة، أولها أنه يسمح للإدارة بالمرونة في التعامل مع التغييرات الفعلية الواقعة في إيران. وإذا ما أثبتت البرامج عدم فاعليتها أو انتاجيتها، فيمكن إعادة برمجة هذه الأموال بسهولة لدعم الديمقراطية في دول أخرى بالمنطقة. علاوة على ذلك يسمح ذلك القرار للإدارة بتمويل عملية وضع البرامج، مثل عقد المؤتمرات التثقيفية والتدريبية لموظفي المنظمات غير

---

١٨ انظر على سبيل المثال «المساعدات الخارجية الأمريكية تحت المجهر في جلسة مجلس الشيوخ» مكتب السيناتور الديمقراطي عن ولاية نيوجيرسي روبيرت مينينديز، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٧. أثار عضو الكونجرس الديمقراطي عن ولاية كاليفورنيا آدام شيف هذا الشاغل أيضًا فيما يخص الانخفاض الملاحظ في أموال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المطلوبة لأرمينيا في السنة المالية ٢٠٠٨ بعد ابرام اتفاق مؤسسة التصدي لتحديات الألفية مع أرمينيا.

١٩ جيميس روبرتس «الدعم الخارجي: يجب على الكونجرس تحويل أموال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى حساب مواجهة تحديات الألفية» مؤسسة هيريتيدج، ٤ اغسطس ٢٠٠٩.

الحكومية، وتتضمن مشاركين من بلاد شتى لا إيران فحسب. ويرى البعض بأنه من الممكن أن يبدد وجود مشاركين من دول حليفة للولايات الشكوك بأن تكون هذه البرامج محاولات خفية لتغيير النظام.

من جانب آخر عبر العديد من الأعضاء الجمهوريين في الكونجرس عن قلقهم من احتمال أن يشير الافتقار إلى تخصيص محدد لقضايا الديمقراطية والحوكمة في إيران علي وجه الخصوص إلى غياب الدعم. جاءت نسخة مجلس الشيوخ لمشروع الاعتمادات المالية للسنة المالية ٢٠١٠ من أجل العمليات الداخلية والخارجية متضمنة تخصيصاً يطالب بإنفاق مبلغ ٤٠ مليون دولار بالكامل على برامج الديمقراطية بإيران، وهو المبلغ المخصص لبرنامج الديمقراطية الإقليمية للشرق الأدنى ولكن النسخة النهائية الشاملة والتي تم تمريرها في ديسمبر لم تتضمن مثل هذا النص، فعلى ما يبدو أن الكونجرس الواقع تحت سيطرة الديمقراطيين على الأرجح سوف يمنح كامل طلب الرئيس البالغ ٤٠ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١١، ولكن من غير المحتمل أن تتناول النسخة النهائية من مشروع السنة المالية ٢٠١١ تمرير التخصيص المطالب بإنفاق المبلغ على إيران. قد يقوم الكونجرس مرة أخرى بتخصيص المبلغ لحرية استخدام شبكة الإنترنت، ولكن الإدارة على الأرجح قد تنفق جزءاً كبيراً من أموال برنامج الديمقراطية الإقليمية للشرق الأدنى على هذا الهدف، سواء أراد الكونجرس أم لم يرد.

٤. المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية

إن المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل هو المكتب الوظيفي لوزارة الخارجية المنوط بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان على مستوى العالم. يعتبر المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل مكوناً رئيسياً لدعم إدارة الرئيس أوباما للديمقراطية، بما في ذلك تركيز الإدارة على حرية استخدام شبكة الإنترنت. وفي الشرق الأوسط لعب المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل دوراً رائداً في تنفيذ برامج الديمقراطية والحوكمة في العراق، ويركز الكثير من عمله علي المجتمعات الأكثر انغلاقًا بالمنطقة، ملبيا في أغلب الأحيان حاجات بعض الدول التي يقل فيها نشاط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالنسبة لقضايا الديمقراطية. وخلال العام الماضي زاد المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل من برامجه بمصر للتعويض عن الاستقطاعات الحادة في تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لكل من الديمقراطية والحوكمة في مصر.

في طلب ميزانية الرئيس أوباما للسنة المالية ٢٠١١ يتحدد بند خط العمليات الخارجية للمكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل بمبلغ ٧٠ مليون دولار، وهو مطابق لمستوى المبالغ المطلوبة والممنوحة في السنة المالية ٢٠١٠ وضمن هذا المبلغ الإجمالي هناك طلب لتحويل التمويل من جانب برامج المجتمع المدني (مطلوب مبلغ ٢٤ مليون دولار وهو أقل من ٣٤,٧٥ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٠) إلى مجال سيادة القانون وحقوق الإنسان (مطلوب مبلغ ٣٨,٢٥ مليون دولار وهو ما يزيد عن مبلغ ٢٧,٥ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٠). بينما تظل المبالغ المخصصة للمنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء (٧ مليون دولار) والحكم الرشيد (٧٥٠ ألف دولار) كما هي بلا تغيير مقارنة بالمستويات المطلوبة والممنوحة في السنة المالية ٢٠١٠ وفي السنوات السابقة.

بالإضافة إلى ما سبق، يتلقى أيضًا المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل تمويلاً من أجل نفقاته التشغيلية من خلال حساب له في الجزء الخاص بعمليات وزارة الخارجية في مشروع القانون، والمطلوب له ٢٣,٧ مليون دولار بزيادة قدرها ٩٪ عن مبلغ ٢١,٨ مليون دولار الممنوح في السنة المالية ٢٠١٠. ويشير تفنيد استخدامات ميزانية الكونجرس إلى أن هذه الزيادة في التمويل سوف تسمح للمكتب بأن يزيد عدد موظفيه من ١١٨ إلى ١٣٧. ولأن المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل يستخدم موظفيه وموارده للمساعدة في وضع البرامج لبعض المبالغ المعتمدة بشكل ثنائي ومن خلال حسابات أخرى، يجب ألا تؤخذ تخصيصات ميزانية المكتب على أنها تغطي كافة أنشطته. أما فيما يتعلق بالحجم مقارنة بالبرامج الأخرى، يصل إجمالي التمويل المطلوب من أجل نفقات البرامج والتشغيل الخاصة بالمكتب على مستوى العالم تقريبًا إلى ٩٣ مليون دولار. ولأغراض المقارنة تطلب الميزانية مبلغ ٨٦ مليون دولار لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية والتي تعمل فقط في منطقة الشرق الأدنى. وهنا تجدر الإشارة إلى أن تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يتعدى بشكل كبير أي من هذين المبلغين مع طلب حوالي ٤٠٠ مليون دولار لتمويل كل من الديمقراطية والحوكمة الذي ستقوم بتوفيره الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الشرق الأدنى وحده.

تصف وزارة الخارجية المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل بأنه "المكتب الرائد في المجهودات الموسعة لدعم حقوق الإنسان والديمقراطية على مستوى العالم." ولكونه معروفاً بإصدار التقارير القُطرية السنوية للوزارة حول ممارسات حقوق الإنسان فقد زاد المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل تدريجيًا من قدرته على دعم عمل مكاتب أخرى بوزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فيما يخص الديمقراطية وحقوق الإنسان، وكذا في إدارة برامجه الخاصة. وتركز برامج المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل خصوصًا على توفير

الدعم من خلال المِنح الصغيرة قصيرة الأجل للمنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان.

يولي المكتب اهتماماً خاصاً "للدول ذات الأولوية حيث تحدث انتهاكات مشينة لحقوق الإنسان، وحيث يقع مناصرو الديمقراطية وحقوق الإنسان تحت طائلة الضغوط." يعمل المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتضم مجهوداته دعم برامج المنظمات الأمريكية غير الحكومية "المبتكرة" للديمقراطية وحقوق الإنسان استجابة للتطورات غير المتوقعة، مثل الأزمات السياسية، وإتخاذ إجراءات مفاجئة ضد نشطاء حقوق الإنسان، بما في ذلك اللجوء إلى صندوق الطوارئ العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان، وهو الذي يصرف المساعدات المالية الطارئة للمدافعين عن حقوق الإنسان وعائلاتهم عند استهدافهم من قِبل الأنظمة القامعة. بالنسبة للسنة المالية ٢٠١١ يحدد تقنيد استخدامات ميزانية الكونجرس الصين باعتبارها دولة ذات أولوية للمكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، كما يعلن التزامه تجاه وضع البرامج في "الدول التي بها نسبة كبيرة من السكان المسلمين."

يُنظر إلى برامج المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل عامة على أنها أكثر قدرة على التكيف والاستجابة للظروف المتغيرة والتطورات السياسية عن غيره من البرامج المشابهة المعنية بتوزيع التمويل من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، حيث يوفر المكتب الدعم قصير المدى للمشروعات غير المقترن بالأهداف علي مستوى الأقطار. وتسمح مهمة المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل له بالتركيز على المسائل الخاصة بالديمقراطية والحوكمة، مقارنة بكل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومكتب شئون الشرق الأدنى واللذين يجب عليهما التفاعل مع الحكومات المضيفة بشكل ثنائي حول مجموعة من المسائل. ومن هذا المنطلق من الممكن رؤية المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على أنه يلعب نفس الدور ككل بالنسبة لوزارة الخارجية الذي تسعى إلى لعبه مبادرة الشراكة الشرق أوسطية لمكتب شئون الشرق الأدنى، وهو الحفاظ على التركيز المتسق على قضايا الديمقراطية والحوكمة وحقوق الإنسان. علاوة على ذلك يعمل المكتب في شتى أرجاء المنطقة؛ والكثير من العمليات التمويلية التابعة له غير مخصصة لدول بعينها، مما يسمح له بمرونة أكبر في وضع البرامج عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

غالبًا ما ركز عمل المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل على دعم الديمقراطية في دول مليئة بالمصاعب والتحديات، بما في ذلك الدول التي يقل فيها الوجود الفعلي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أو ينعدم، وحيث تفتقر إلى علاقات قوية وتاريخية للمساعدات. وقد تضمن هذا العمل خلال الأعوام القليلة الماضية دعم الإعلام والقضاء المستقلين في ليبيا، مثل برامج التبادل التي جاءت بالصحفيين والمحاميين والقضاة الليبيين إلى الولايات المتحدة لمشاهدة المؤسسات الأمريكية ودراسة أهمية استقلال كل من القضاء والإعلام. وفي سوريا ساعد المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل في المجهودات ذات الصلة بتعزيز حرية العقيدة والحوار بين ا الأديان، أضف إلى ذلك توفير مواد باللغة العربية حول حقوق الإنسان وسيادة القانون للجامعات السورية. أما في تونس فقد قدم المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل الدعم لبرنامج يتم من خلاله استقدام أساتذة أمريكيين في القانون للتدريس بصفتهم أستاذة زائرين بالجامعات التونسية باعتباره جانباً من الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة القضاء وشفافيته واستقلاليته.

قام الكونجرس في الأصل بإنشاء المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، وكان في المعتاد داعما للغاية لدوره داخل وزارة الخارجية، وهو الدور الذي زاد بشكل مطرد مع مرور السنين منذ تأسيسه. إن التمويل الخاص به ليس مثار أي جدل في الكونجرس حيث يحصل عادة على المبلغ المطلوب بالكامل في الميزانية السنوية.

٥. مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المعني بالديمقراطية والصراعات والمساعدات الإنسانية

على الرغم من استمرار الزيادة الثابتة في تمويل برامج الديمقراطية والحوكمة من خلال مبادرة الشراكة الشرق أوسطية والمكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، إلا أن غالبية المساعدات غير العسكرية إلى الشرق الأوسط تظل خاضعة للتوزيع من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. هذا المستوى يقف تقريبًا عند ٤٠٠ مليون دولار في ميزانية السنة المالية ٢٠١١، مقارنة بحوالي ٥٣ مليون دولار المطلوبة لتمويل الديمقراطية والحوكمة من خلال مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، و٧٠ مليون دولار مطلوبة لتمويل برامج الديمقراطية الخاصة بالمكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل حول العالم. في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يوفر مكتب الديمقراطية والحوكمة التابع للمكتب المعني بالديمقراطية والصراعات والمساعدات الإنسانية الدعم للبعثات القُطرية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمكاتب الإقليمية، والسفارات الأمريكية من أجل البرامج ذات الصلة بتقدم مستوى الديمقراطية والحوكمة وحقوق الإنسان. وتحصل كافة برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقريبا علي التمويل من خلال ميزانيات المساعدات الثنائية والتي تتم مناقشتها في القسم الخاص بكل دولة فيما يلي.

إن اجمالي الطلب الخاص بالمكتب المعني بالديمقراطية، والصراعات والمساعدات الإنسانية هو ٢,٤٢ مليار دولار، محافظًا بذلك على ثبات مبلغ التمويل البالغ ٢,٤٠ مليار دولار للسنة المالية ٢٠١٠، في حين انخفض الجزء الخاص بالمكتب المعني بالديمقراطية، والصراعات والمساعدات الإنسانية والمخصص لهدف الحكم بالديمقراطية والعدل بنسبة ٢٧٪ من مبلغ ٨٢,٤ مليون دولار إلى ٥٩,٨ مليون دولار. وقد شهد التمويل الخاص بمجال برنامج المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء ضمن هذا المبلغ انخفاضا أكثر حدة من ٣٥,٥ مليون دولار إلى ٢٠,٨ مليون دولار.

إن المهمة المعلنة للمكتب المعني بالديمقراطية، والصراعات والمساعدات الإنسانية بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي "إنقاذ الأرواح، والحد من وطأة المعاناة، ودعم الديمقراطية وتعزيز الفرص للأشخاص المتأثرين سلبًا بالفقر، والصراعات، والكوارث الطبيعية، وانهيار الحكم الرشيد." وعلى الرغم من أن غالبية عمليات التمويل المقدمة من هذا المكتب هي للمساعدات الإنسانية، إلا أن المكتب المعني بالديمقراطية، والصراعات والمساعدات الإنسانية يضم أيضًا مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المعني بالديمقراطية والحوكمة. يقدم هذا المكتب بعض البرامج الخاصة بالديمقراطية، غير أن جانب كبير من عمله يتمثل في توفير الدعم الرئيسي للبعثات القُطرية للوكالة والمتعلقة ببرامج الديمقراطية والحوكمة.

كما هو مشار إليه في الجزء الخاص بمبادرة الشراكة الشرق أوسطية أعلاه، قامت إدارة الرئيس أوباما بخفض تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمجتمع المدني بشكل كبير، الأمر الذي عادله بقوة الزيادة التي شهدها التمويل الخاص بالمجتمع المدني من خلال المبادرة. وسوف يستمر برنامج الحكم بالديمقراطية والعدل التابع للمكتب المعني بالديمقراطية، والصراعات والمساعدات الإنسانية في التركيز على حماية الديمقراطيات الهشة من فقدان التقدم المحقق مؤخرا والمتعلق بالإصلاحات السياسية. ويقوم مكتب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المعني بالديمقراطية والحوكمة بتقديم المساعدة لمجموعة متنوعة من البرامج في كل دولة من دول المنطقة تقريبًا، حيث لا يقوم بدعم البرامج الثنائية للحكم بالديمقراطية والعدل فحسب، ولكنه أيضًا يعمل بشكل وثيق مع المبادرات مثل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية وبرامج التأهل للحصول علي مساعدات مؤسسة التصدي لتحديات الألفية في الأردن.

٦. صندوق المِنح الوطنية من أجل الديمقراطية

صندوق المِنح الوطنية من أجل الديمقراطية هو مؤسسة غير حكومية أسسها في الأصل الكونجرس، وتحصل تقريبًا على كل تمويلها في شكل اعتماد مالي سنوي من الكونجرس. وعلى الرغم من مجابهة برامج الصندوق للنقد والجدل على مدى السنين، إلا أنه يتمتع حاليًا بدعم ثنائي الأحزاب في الكونجرس والإدارة الأمريكية.

تطلب ميزانية الرئيس مبلغ ١٠٥ مليون دولار لصندوق المِنح الوطنية من أجل الديمقراطية في السنة المالية ٢٠١١. وعلى مدى أربع سنوات متتالية، أي من السنة المالية ٢٠٠٦ وحتى السنة المالية ٢٠٠٩، ظل طلب ميزانية الرئيس بالنسبة لصندوق المِنح الوطنية من أجل الديمقراطية ثابتاً عند ٨٠ مليون دولار، قبل أن يرتفع ليصل إلى ١٠٠ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٠. بيد أن الكونجرس تعدى المبلغ الذي طلبه الرئيس خلال السنوات الثلاث المنصرمة بمنحه ٩٩,٢ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٨ و١١٥ مليون دولار في السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و٢٠١٠.

أسس الكونجرس صندوق المِنح الوطنية من أجل الديمقراطية في عام ١٩٨٣ لتعضيد وضع المؤسسات الديمقراطية حول العالم من خلال المجهودات غير الحكومية، وهو يتمتع الآن بالوجود فيما يزيد عن ١٠٠ دولة. ولقد حدد الصندوق مؤخرًا خمس أولويات استراتيجية رئيسية، وهي فتح نوافذ سياسية في الدول الإستبدادية، ومساندة الديمقراطيين والعمليات الديمقراطية في الدول شبه الإستبدادية، والمساعدة على إنجاح الديمقراطيات الجديدة، وإقامة الديمقراطية فيما بعد الصراع، ولاسيما دعم الديمقراطية في العالم الإسلامي.[٢٠]

لدي صندوق المِنح الوطنية من أجل الديمقراطية برامج جارية في كل دولة من دول الشرق الأوسط تقريبًا، تتضمن ما يلي: مجهودات لدعم الصحفيين والإعلام المستقل في الأردن، والمغرب، واليمن وتونس؛ وكذا برامج لتشجيع المشاركة الإنتخابية للنشطاء السياسيين تليها مراقبة للإنتخابات وتقييم لما بعد الإنتخابات في مصر، ولبنان والكويت؛ فضلا عن أنشطة لبناء منظمات المجتمع المدني وتدريبها، وتوفير الفرص لمد الشبكات بين النشطاء السياسيين في الدول المتصفة بمناخ سياسي منغلق مثل ليبيا، وسوريا، وإيران والمملكة السعودية. ويجادل البعض بأن صندوق المِنح الوطنية من أجل الديمقراطية يعتبر أأكثر ملائمة للمجهودات الأمريكية لتعزيز الديمقراطية

---

٢٠ صندوق المِنح الوطنية من أجل الديمقراطية «وثيقة استراتيجية، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧».

من الوكالات التابعة لوزارة الخارجية، حيث تقل احتمالات استخدامه لبرامج تعزيز الديمقراطية كأدوات لتحقيق أهداف سياسية أمريكية أخرى..[٢١]

إن علاقات صندوق المِنح الوطنية من أجل الديمقراطية مع الإدارة الأمريكية والكونجرس تعتبر بشكل ما نمطاً مغايراً لغيرها من البرامج متعددة الدول التي تناولناها بالنقاش هنا، فلطالما استمرت مساندة الكونجرس خلال الأعوام القليلة الماضية لتمويل صندوق المِنح الوطنية من أجل الديمقراطية أكثر من مساندته للشِق التنفيذي، وذلك بمنحه تمويلاً يزيد عن الطلب السنوي لميزانية الإدارة الأمريكية. ويبدو أن زيادة المبلغ الذي طلبته الإدارة لصندوق المِنح الوطنية من أجل الديمقراطية ليصل إلى ١٠٥ مليون دولار جاء استجابة لإجراءات الكونجرس المتعلقة بمنح تمويل يزيد عن الطلبات السنوية الماضية، ومن ثم يبدو من المحتمل أن يتجاوز الكونجرس أيضًا طلبه للسنة المالية ٢٠١١.

٧. المنظمات الدولية متعددة الأطراف

لطالما كانت الولايات المتحدة هي الجهة المانحة لمجموعة عريضة ومتنوعة من المنظمات الدولية متعددة الأطراف، كما ألقى الرئيس أوباما الضوء على أهمية هذه المؤسسات ودور الولايات المتحدة فيها. هذا إنما يتضمن عدداً كبيراً من الوكالات التابعة للأمم المتحدة مثل اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسكو، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة. وثمة منظمات أخرى تدعمها هذه الميزانية أيضًا مثل منظمة الولايات الأمريكية، والمنظمة البحرية الدولية والمنظمة القانونية للتنمية الدولية. وفيما يتعلق بالدعم الموجه إلى ديمقراطية الشرق الأوسط فإن أكثر المنظمات صلة بالموضوع هي صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

احتفظ إجمالي التمويل الموجه للمنظمات الدولية متعددة الأطراف بمستوى ثابت بشكل أساسي في طلب الرئيس عند مبلغ ٣٥٠,٦ مليون دولار، مسجلاً بذلك انخفاضًا طفيفًا عن طلب العام الماضي لمبلغ ٣٥٦,٦ مليون دولار. غير أن هذه البرامج حصلت في النهاية في السنة المالية ٢٠١٠ على ٣٩٠ مليون دولار، وهكذا يمثل الطلب الحالي انخفاضاً تبلغ نسبته ١٠٪. ويصل المطلوب من هذا المبلغ لبرامج الحكم بالديمقراطية والعدل إلى ١٥,٤ مليون دولار، لينخفض بذلك عن مبلغ ٢٤,٤ مليون دولار المطلوب في السنة المالية ٢٠١٠. والكثير من الانخفاض المشهود جاء في مبلغ ٥ مليون دولار المطلوب لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، حيث كان المطلوب له ١٤ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٠.

أسس الأمين العام للأمم المتحدة صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية في عام ٢٠٠٥ لإتمام جهود الأمم المتحدة القائمة والمتعلقة بتعزيز الديمقراطية. وعلى وجه الخصوص يركز الصندوق على دعم الإرتباط بين المجتمع المدني ومؤسسات الحكومة الرسمية المعنية بالديمقراطية (مثل لجان الإنتخابات، والبرلمانات، والمجالس البلدية والمحلية، والهيئات القضائية، والبعثات الوطنية لحقوق الإنسان، والحكومات المركزية والمحلية على سبيل المثال). ويعتبر كل من التثقيف المدني، وتسجيل الناخبين والتحسين من فرص الحصول على المعلومات من ضمن الأهداف الجوهرية للبرنامج. ولقد بدأت الولايات المتحدة في منح التمويل للصندوق من خلال الاعتمادات المالية المخصصة للعمليات الخارجية في السنة المالية ٢٠٠٩.

لم يحدث عمومًا ونسبيًا أي جدل حول تمويل المنظمات الدولية متعددة الأطراف، وغالبًا ما وافق الكونجرس على طلب الرئيس في هذا الصدد. وما من سبب بعينه يدعو لتوقع منح الكونجرس أقل مما هو مطلوب للسنة المالية ٢٠١١، ما لم تجبر الضغوط المالية الكونجرس على إيجاد حسابات كبرى من الممكن الاستقطاع منها، وفي هذه الحالة سوف يرجع الأمر إلى تصرف الإدارة الأمريكية بشأن كيفية توزيع تلك الاستقطاعات بين المنظمات الكثيرة الممولة وفقًا لهذه الميزانية.

٨. الدخول إلى شبكة الإنترنت وحرية استخدامها

من بين المجالات الهامة لمجهودات إدارة الرئيس أوباما المبذولة لدعم الديمقراطية، والحوكمة وحقوق الإنسان على مستوى العالم توفير الدعم لحرية استخدام شبكة الإنترنت. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ألقت الوزيرة كلينتون خطاباً رفيعاً ركز على هذا المجال حيث ناقشت دور الإنترنت والتكنولوجيا لضمان حريات روزفيلت الأربع ألا وهي: حرية التعبير، وحرية العقيدة، والتحرر من الحاجة، والتحرر من الخوف، ولقد أضافت لهذه الحريات أيضًا حرية أخرى وهي

٢١ ميشيل إيه كوهين وماريا فيجورا كوبكو «إعادة إنعاش تعزيز الديمقراطية الأمريكية: خطة شاملة من أجل الإصلاح» المؤسسة الأمريكية الجديدة ومعهد جورجتاون لقانون حقوق الإنسان، ابريل ٢٠٠٩.

«حرية الإتصال» والتي عرفتها بأنها تدور حول « فكرة عدم منع الحكومات الأشخاص من الإتصال بشبكة الإنترنت، أو بالمواقع أو ببعضهم البعض. فإن حرية الإتصال مثلها مثل حرية التجمع ولكن في هذه الحالة على شبكة الإنترنت.»

نص قانون الاعتمادات المالية الموحد في السنة المالية ٢٠١٠ والذي مرره الكونجرس في ديسمبر ٢٠٠٩ على تخصيص مبلغ ٣٠ مليون دولار «للدخول إلى شبكة الإنترنت وحرية استخدامها» بهدف «توسيع نطاق الدخول غير الخاضع للرقابة أو المراقبة لعدد كبير من المستخدمين لشبكة الإنترنت، ممن يعيشون في مجتمعات منغلقة حيث تتسم فيها بيئة الإنترنت بالعداء الشديد مثل الصين وإيران.» سوف يخصص من هذا المبلغ ١٠ مليون دولار لوضع برامج المكتب المعني بالديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل التابع لوزارة الخارجية، و١٠ مليون دولار آخرين لبرنامج مؤسسة الديمقراطية الإقليمية للشرق الأدنى ذات التركيز على إيران. هذا المبلغ، أي ٣٠ مليون دولار، يمثل زيادة ملحوظة في تمويل وزارة الخارجية المخصص لدعم حرية استخدام شبكة الإنترنت على الخصوص، ولقد تخصص تقريبًا ٢٠ مليون دولار لهذا الغرض خلال عامين مجتمعين هما السنة المالية ٢٠٠٨ والسنة المالية ٢٠٠٩. لا يحتوي طلب السنة المالية ٢٠١١ على أي عناوين خاصة بالدخول إلى شبكة الإنترنت وحرية استخدامها، ولكن كل المؤشرات تدل على الحفاظ على هذا الإهتمام بدرجة متساوية أو بدرجة تزيد عن التمويل في السنة المالية ٢٠١١.

أعلنت الوزيرة كلينتون في خطابها بشهر كانون الثاني/يناير، حول حرية استخدام شبكة الإنترنت، أن وزارة الخارجية حاليًا «تعمل في أكثر من ٤٠ دولة لمساعدة الأفراد الصامتين بفعل الحكومات القامعة.» وعلى الرغم من أن مبادرات الحكومة الأمريكية الخاصة بحرية استخدام شبكة الإنترنت تواجه مثل هذه القضايا في دول مختلفة بالعالم، إلا أن منطقة الشرق الأدنى تبدو محط اهتمام خاص لتلك المجهودات. أشارت الوزيرة كلينتون في خطابها إلى أمثلة على تعرض مدونين ونشطاء على شبكة الإنترنت إلى الإعتقال في مصر والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى الرقابة الشديدة المفروضة على الإنترنت بتونس، وكذا الدور الهام للتكنولوجيا في المظاهرات التي تلت الإنتخابات الإيرانية في حزيران/يونيو الماضي.

إن برامج الحكومة الأمريكية تحت هذا العنوان تتضمن الجهود المبذولة لتطوير أدوات تكنولوجية تسمح للمواطنين بالتعبير عن أنفسهم بحرية من خلال تطويق الرقابة ذات التوجيه السياسي. تتضمن هذه الجهود ترجمة التكنولوجيا القائمة للكمبيوتر والهواتف النقالة إلى لغات أخرى، وتطويعها حتى تتناسب مع السياق المحلي للعديد من الدول، حيث تسود مثل هذه الرقابة المشار إليها سابقًا. كما توفر الحكومة الأمريكية التدريب لنشطاء ومدوني شبكة الإنترنت للمساعدة في زيادة حصولهم على المعلومات، فضلا عن الحفاظ على أمنهم من حكوماتهم القامعة، بل وتهدف البرامج أيضًا إلى إقامة مجتمعات من المواطنين والمنظمات والمشاريع على شبكة الإنترنت والمساعدة في وضع سياسات صارمة للخصوصية داخل تلك المجتمعات.

علاوة على ما سبق ألزمت الوزيرة كلينتون وزارة الخارجية "بإعادة إنعاش فرقة العمل العالمية لحرية استخدام شبكة الإنترنت باعتبارها منتدى لمعالجة التهديدات المحيطة بحرية استخدام شبكة الإنترنت حول العالم." وكانت وزيرة الخارجية السابقة كوندليزا رايس شكلت فرقة العمل هذه في الأساس في فبراير ٢٠٠٦ لقيادة التنسيق بين وزارة الخارجية وغيرها من الوكالات الحكومية، وشركات الإنترنت والتكنولوجيا الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، والباحثين الأكاديميين وغيرهم من أصحاب المصالح.

إن الكونجرس يدعم بشدة اهتمام الإدارة بحرية استخدام شبكة الإنترنت، حيث قام في أذار/مارس ٢٠١٠، في جلسة تشارك في رئاستها كل من السيناتور تيد كوفمان والسيناتور سام براون باك، بإطلاق مجموعة جديدة ثنائية الأحزاب من مجلس الشيوخ الأمريكي تُعنى بحرية استخدام شبكة الإنترنت. تهدف هذه المجموعة الجديدة إلى "تأمين الحريات الرقمية في شتى أنحاء المعمورة" من خلال استرعاء الإنتباه إلى المسائل المتعلقة بحرية استخدام شبكة الإنترنت مع إلقاء الضوء على محاولات من جانب بعض الحكومات الأجنبية لتحجيم الدخول إلى شبكة الإنترنت، مع تعزيز المجهودات للتملص من القيود المفروضة على شبكة الإنترنت. من المتوقع للكونجرس مرة أخرى أن يخصص مبالغ من السنة المالية ٢٠١١ من أجل موضوع "الدخول إلى شبكة الإنترنت وحرية استخدامها" والتي من المحتمل أن تتمثل في أو تزيد عن مبلغ ٣٠ مليون دولار والمخصص في السنة المالية ٢٠١٠.

نظرة عن قرب: المساعدات الثنائية في طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١١ حسب الدولة

في حين يحصل عمل البرامج المذكورة أعلاه في مجال الديمقراطية والحوكمة في المنطقة على الكثير من الاهتمام، تحصل برامج الديمقراطية في المنطقة على غالبية تمويلها من خلال المساعدات الثنائية التي تديرها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حيث توجد بعثات وبرامج للوكالة في سبع دول، هي مصر والعراق والأردن ولبنان والمغرب والضفة الغربية وغزة واليمن. وتطلب ميزانية الرئيس للسنة المالية ٢٠١١ زيادات متواضعة نسبيا في المساعدات الكلية المقدمة إلى المغرب والضفة الغربية وقطاع غزة، مع زيادة كبيرة في المساعدات لليمن، مقارنة بإجمالي التمويل الممنوح في السنة المالية ٢٠١٠. ومن ناحية أخرى، فقد بقي المستوى العام للمساعدات المقدمة إلى مصر والأردن ولبنان ثابتا نسبيا، بينما يشهد العراق وحده انخفاضا كبيرا في مستوى المساعدات الخارجية في إطار طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١١.

وقد تمت زيادة الأموال المخصصة تحديدا تحت بند الهدف الاستراتيجي المسمى الحكم بالديمقراطية والعدل لكل من لبنان والمغرب والضفة الغربية وقطاع غزة، بينما ظل طلب المساعدات الخاص بالديمقراطية والحوكمة في مصر واليمن ثابتا عند مستوى السنة المالية ٢٠١٠، وشهد طلب تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل للأردن انخفاضا متواضعا، كما شهد تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل للعراق، جنبا إلى جنب مع التمويل العام المخصص لهذا البلد انخفاضا حادا مقترن بتخفيض الولايات المتحدة لوجودها في البلاد. فيما يلي عرض لدراسات لكل من هذه الدول السبع على حدة، تسبقه لمحات عامة وجيزة عن التمويل المطلوب لأفغانستان وباكستان، فعلى الرغم من تركيز هذا التقرير في الأساس على منطقة الشرق الأدنى، تستحق الدراسة الموجزة لهذين البلدين الواقعين خارج المنطقة العناء حيث يمثلان نقطتان محوريتان بالنسبة لإدارة أوباما لما لهما من أثر واضح على الشرق الأوسط.

المساعدات العسكرية والاقتصادية في طلب السنة المالية ٢٠١١

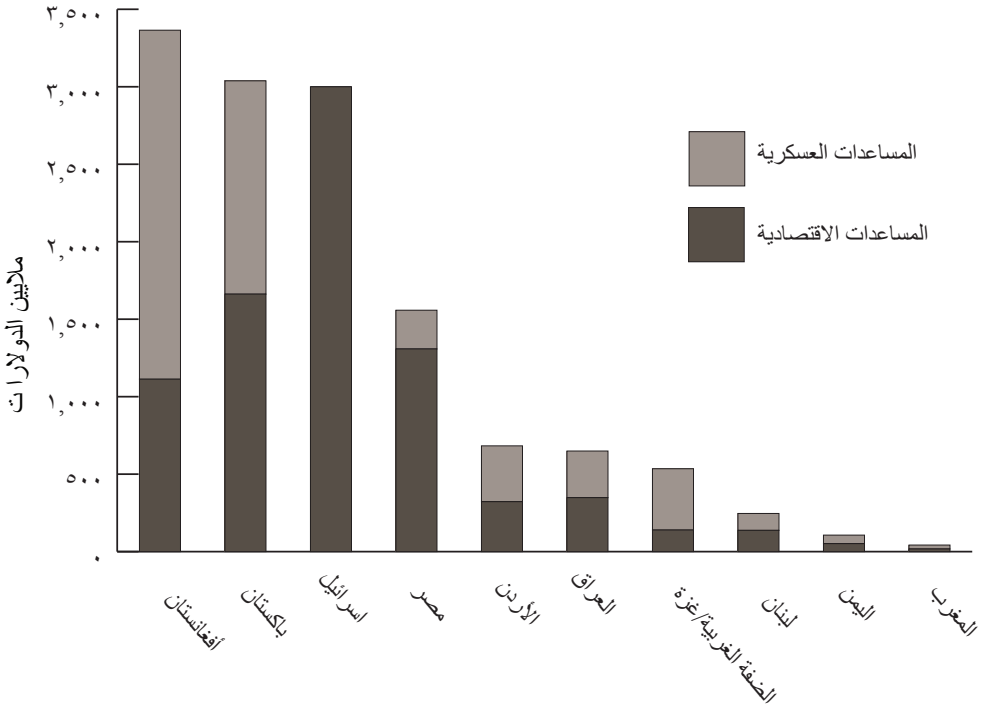

طلب السنة المالية ٢٠١١ للحكم بالديمقراطية والعدل
حسب الدولة ومجال البرامج

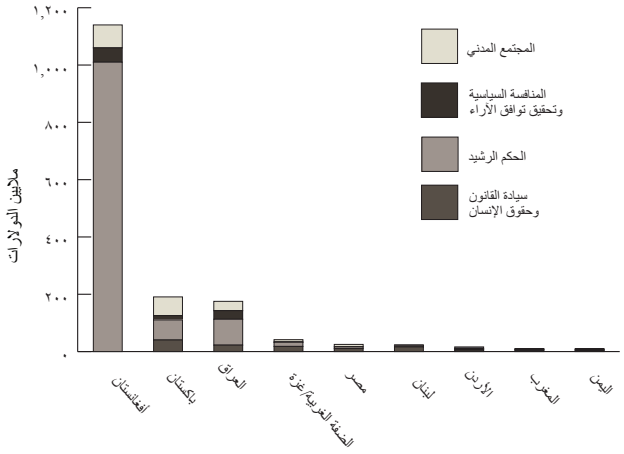

طلب السنة المالية ٢٠١١ للحكم بالديمقراطية والعدل
حسب الدولة ومجال البرامج، دون أفغانستان والعراق وباكستان

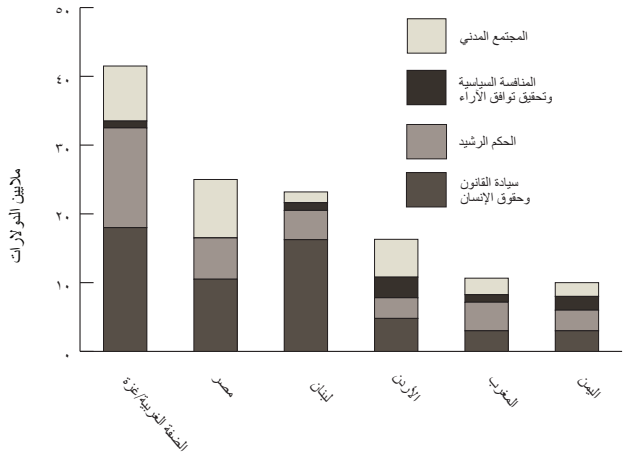

أفغانستان

من الواضح أن الرئيس أوباما قد جعل تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان من أهم محاور سياسته الخارجية، الأمر الذي ينعكس بوضوح على ميزانيته للمساعدات الخارجية. علاوة على ذلك، من الواضح أن دعم مؤسسات الحكم الأفغانية يمثل عنصرا رئيسيا باستراتيجية الإدارة لهذا البلد. وكانت قد برزت مخاوف جدية حول النظرة إلى شرعية حكومة قرضاي في أعقاب انتخابات الرئاسة الأفغانية المعيبة العام الماضي، علاوة على المخاوف المتعلقة بالانتخابات البرلمانية التي من المقرر إجراؤها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

تشمل ميزانية السنة المالية ٢٠١١ مبلغ ٣,٩٢ مليار دولار في شكل مساعدات لأفغانستان، الأمر الذي سيجعلها أكبر متلقي للمساعدات الخارجية الأميركية لعام ٢٠١١[٢٢]، بزيادة نسبتها ٥٠٪ على مبلغ ٢,٦٢ مليار دولار الممنوحة لأفغانستان من خلال عملية الاعتمادات السنوية للسنة المالية ٢٠١٠، وإن

٢٢ من المتوقع أن تصبح اسرائيل وباكستان التاليتان في تلقي أعلي مستوى من المساعدات الخارجية حيث تم طلب ٣ مليار دولار لكل منهما.

أفغانستان: إجمالي الطلب للسنة المالية ٢٠١١

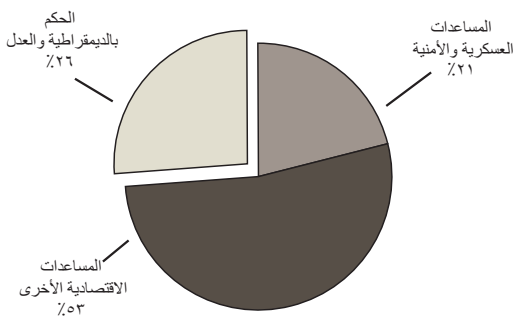

أفغانستان: تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل، السنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠١١

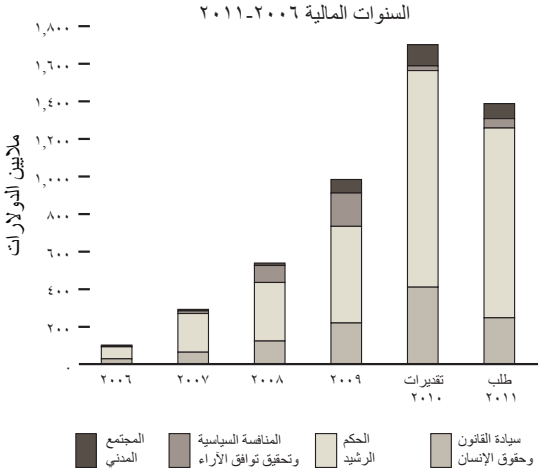

كانت تجدر الإشارة إلى أن إدارة أوباما قد طلبت مبلغا إضافيا من المساعدات لأفغانستان قدره ١,٧٨ مليار دولار ضمن طلبها لقانون تكميلي للطوارئ للسنة المالية ٢٠١٠، مما يرفع القيمة الإجمالية للمساعدات لأفغانستان لهذه السنة المالية لتصل إلى ٤,٤ مليار دولار.

ويتضمن مبلغ ٣,٩٢ مليار دولار المطلوب للسنة المالية ٢٠١١ مبلغ ١,٣٩ مليار دولار من أجل هدف الحكم بالديمقراطية والعدل، أي ما يقرب من ضعف مبلغ ٧١٧ مليون دولار الممنوح لتمويل برنامج الديمقراطية والحوكمة في السنة المالية ٢٠١٠. وكما كان الحال في السنة المالية ٢٠١٠، يعد هذا أكبر مبلغ يخصص لدعم الديمقراطية والحوكمة في أي دولة. ولمزيد من التوضيح، تضمن طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١١ مبلغ ٤٠١ مليون دولار لتمويل برنامج الديمقراطية والحوكمة في دول منطقة الشرق الأدنى الثماني عشر، أي أقل من ثلث المبلغ المخصص لأفغانستان. ويخصص معظم هذا التمويل -البالغ ١,٠١ مليار دولار- لبرامج الحكم الرشيد مقارنة بمبلغ ٣٩٢,٦ مليون دولار الممنوح لهذا الغرض في السنة المالية ٢٠١٠، مما يعكس الحاجة الملحة من جانب الإدارة لدعم المؤسسات الحاكمة في أفغانستان. وقد شهد التمويل المقدم للمجتمع المدني، الذي كان قد ارتفع بشكل كبير في السنة المالية ٢٠١٠، انخفاضا بنسبة ٢٩٪ ليصل إلى ٨٠ مليون دولار.

وقد علق البعض في دوائر السياسة الخارجية بأن تركيز الإدارة على قضايا الديمقراطية والحوكمة في أفغانستان قد تحول أكثر نحو قضايا الحوكمة، مبتعدا عن المنافسة السياسية أو الانتخابات. وفي أعقاب الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في العام الماضي، التي يعتبرها الكثيرون معيبة إلى حد كبير، شعر بعض المراقبين بخيبة الأمل لعدم وجود المزيد من التركيز على تحسين المؤسسات الانتخابية. وهذا أمر مهم لا سيما في ضوء الانتخابات البرلمانية الأفغانية القادمة التي كان من المقرر عقدها في آيار/مايو عام ٢٠١٠ لكنها تأجلت إلى أيلول/سبتمبر لأسباب أمنية. وعلى الرغم من دعم الكونجرس حتي الآن لنهج الإدارة الأميركية تجاه أفغانستان، إلا أنه قد أشار إلى أن هذا الدعم لن يظل متاحا في حالة غياب التقدم في مجالي الأمن والتنمية.

باكستان

كما هو الحال مع أفغانستان، من الواضح أن إدارة أوباما تولي باكستان أولوية قصوى، ولهذا فهذين البلدين أكبر المستفيدين من المساعدات الخارجية للولايات المتحدة في إطار طلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١١. وتربط الإدارة بين دعم الاستقرار والتنمية في كلا البلدين ارتباطا لا ينفصم. وتتركز غالبية المساعدات لكلا البلدين في القطاعين العسكري والأمني. وقد شهدت المساعدات الأميركية لباكستان، بما في ذلك تمويل دعم الديمقراطية والحوكمة، زيادة كبيرة في السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. تتضمن الموازنة الجديدة زيادات هائلة في المساعدات العسكرية مرة أخرى، مع زيادة متواضعة في تمويل برامج الديمقراطية والحوكمة.

ويبلغ إجمالي طلب تمويل المساعدات لباكستان ٣,٠٥ مليار دولار، مما سيضاعف مبلغ ١,٦٤ مليار دولار الممنوحة للسنة المالية ٢٠١٠ من خلال عملية الاعتمادات السنوية. وكما هو الحال مع أفغانستان، تم تخصيص معظم الزيادة في تمويل المساعدات العسكرية والأمنية التي بلغ الطلب من أجل تمويلها ١,٦٦ مليار دولار، أي ما يزيد على أربعة أضعاف مبلغ ٣٩٣ مليون دولار المخصص للسنة المالية ٢٠١٠.

وفيما يتعلق بالديمقراطية والحوكمة، تطلب ميزانية السنة المالية ٢٠١١ مبلغ ١٩٠,٨ مليون دولار، وهو ما يماثل

باكستان: إجمالي الطلب للسنة المالية ٢٠١١

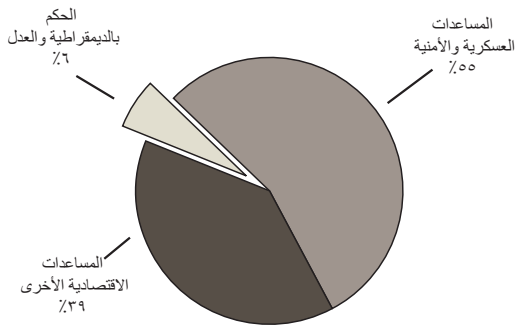

باكستان: تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل، السنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠١١

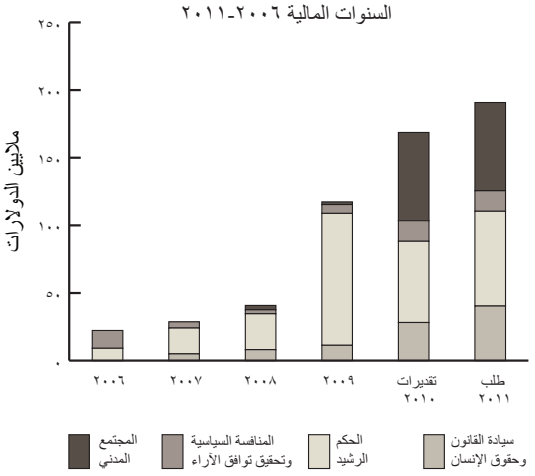

طلب إدارة أوباما للسنة المالية ٢٠١٠ قبل عام. ومع ذلك فقد كان مستوى التمويل المخصص فعليا للحكم بالديمقراطية والعدل للسنة المالية ٢٠١٠ أقل بكثير حيث بلغ فقط ١٦٤,٦ مليون دولار. ولذلك، إذا تمت الموافقة على إجمالي طلب السنة المالية ٢٠١١ فإنه سيمثل زيادة بنسبة ١٦٪ في التمويل المخصص للحكم بالديمقراطية والعدل مقارنة بالمستويات الحالية للسنة المالية ٢٠١٠. ويحتفظ طلب السنة المالية ٢٠١١ تحت بند هدف الحكم بالديمقراطية والعدل بالتحولات الرئيسية في تخصيص الأموال للسنة المالية ٢٠١٠ حيث تطلب الميزانية نفس مستويات التمويل المطلوبة للسنة المالية ٢٠١٠ لجميع مجالات برامج الحكم بالديمقراطية والعدل الأربعة. وقد تلقى برنامج سيادة القانون وحقوق الإنسان ٢٤,٢ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٠, أي ١٥ مليون دولار أقل من مبلغ ٣٩,٣ مليون دولار الذي كان مطلوبا، ولذلك سيمثل مبلغ ٤٠,٤ مليون دولار المطلوب زيادة كبيرة إذا تم منحه بالكامل.

ويحظى هذا التركيز المتزايد على دعم الحكومة الباكستانية الهشة المنتخبة ديمقراطيا بدعم واسع داخل الكونجرس وخارجه. وقد اقترح السناتور –حينذاك- جو بايدن قبل دخوله البيت الأبيض زيادة المساعدات غير العسكرية ثلاثة أضعاف لتصل إلى ١,٥ مليار دولار في إطار اتفاق مساعدات يبلغ ٧ مليار دولار يوزع على عدة سنوات. كما دعا بايدن أيضا إلى توزيع مبلغ مليار دولار إضافي كـ"توزيعات أرباح الديمقراطية" من أجل "إعطاء دفعة" للحكومة الباكستانية الجديدة المنتخبة ديمقراطيا. وتتضمن ميزانية السنة المالية ٢٠١١ مبلغ ١,٣٨ مليار دولار من المساعدات غير العسكرية إلى باكستان الذي يعد أقل بنسبة ٨٪ عن مبلغ ١,٥ مليار دولار الذي اقترحه السيناتور بايدن في أوائل عام ٢٠٠٨. ومن الجدير بالذكر أن كل الدلائل تشير إلى دعم الكونجرس الكامل للهذا الطلب .

مصر

لقد أثار نهج إدارة أوباما فيما يتعلق بمساعدات الولايات المتحدة لمصر خلال العام الماضي العديد من الانتقادات في كل من القاهرة وواشنطن، خصوصاً فيما يتعلق بمسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد ظلت مستويات المساعدات الاقتصادية الكلية وتمويل برامج الديمقراطية والحوكمة في الميزانية الجديدة عند نفس المستويات التي انخفضت بحدة في أذار/مارس ٢٠٠٩. كما تؤكد ميزانية السنة المالية ٢٠١١ التخفيضات غير المتناسبة في التمويل الموجه للمجتمع المدني على الرغم من نتائج مراجعة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أكتوبر ٢٠٠٩ التي استنتجت أن المنح المباشرة للمجتمع المدني مثلت القسم الأكثر نجاحا من تمويل الوكالة في مجال الديمقراطية والحوكمة في مصر. بينما لم يتغيرالقرار المثير للجدل الذي اتخذته الوكالة الأمريكية للتنمية في ٢٠٠٩ بتوفير التمويل فقط لتلك المنظمات غير الحكومية المسجلة رسميا والتي تحصل على موافقة الحكومة المصرية. وأخيرا، تدرس الادارة حاليا مقترح الحكومة المصرية بإنشاء «منحة» يحتمل أن تلغي رقابة الكونجرس على المساعدات الاقتصادية الأمريكية في المستقبل.

وقد ظلت قيمة المساعدات الكلية لمصر في طلب الرئيس ثابتة عند مستوي السنة المالية ٢٠١٠ البالغ ١,٥٦ مليار دولار. ويشمل هذا المبلغ ١,٣ مليار دولار من المساعدات العسكرية تحت بند التمويل العسكري الأجنبي، و٢٥٠ مليون دولار في صورة مساعدات مدنية من صندوق الدعم الاقتصادي، اللذان ظلا ثابتان عند نفس مستوي السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. كما ظل التمويل المخصص للديمقراطية والحوكمة ثابتا عند ٢٥ مليون دولار حسب طلب الكونجرس في السنة

مصر: إجمالي الطلب للسنة المالية ٢٠١١

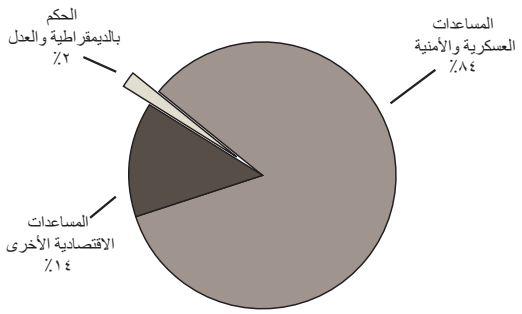

مصر: تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل، السنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠١١

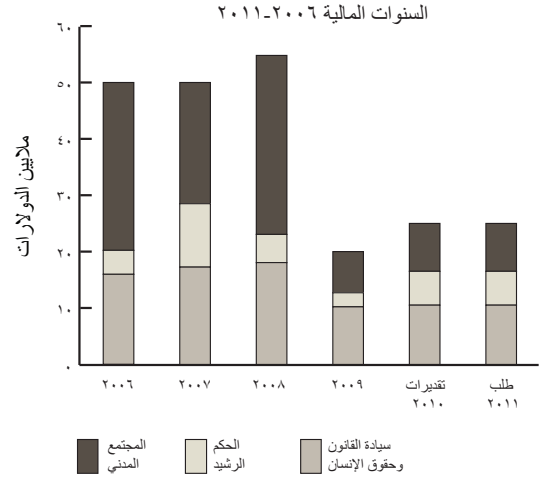

المالية ٢٠١٠. وكانت الإدارة قد طلبت في ذلك العام ٢٠ مليون دولار فقط لتمويل برنامج الحكم بالديمقراطية والعدل إلا أن الكونجرس خصص مبلغ في إطار قانون عام ٢٠١٠ للمخصصات الموحدة معلنا أنه "سيتم توفير مبلغ لا يقل عن ٢٥ مليون دولار لبرامج الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة." وعلى الرغم من تضمن طلب السنة المالية ٢٠١١ لبرنامج الحكم بالديمقراطية والعدل لهذه الزيادة المطلوبة من قبل الكونجرس والبالغة خمس ملايين دولار، مازال مبلغ ٢٥ مليون دولار يمثل فقط نصف المبلغ الذي كان يصرف سنويا على مثل هذه البرامج في السنوات المالية ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨. كما يمثل أيضا نصف الطلب الأخير الذي قدمته إدارة الرئيس جورج بوش لبرنامج الحكم بالديمقراطية والعدل في السنة المالية ٢٠٠٩، الذي كان بدوره جزء من مبلغ ٢٠٠ مليون دولار مطلوب لصندوق المساعدات الاقتصادية في تلك السنة (في حين وصل مستوى صندوق المساعدات الاقتصادية في نهاية المطاف إلى ٢٥٠ مليون دولار).

وظل تقسيم التمويل المطلوب للديمقراطية والحوكمة على مختلف مجالات البرامج ثابتا أيضا عند مستويات السنة المالية ٢٠١٠، حيث تم تخصيص ١٠,٥ مليون دولار لبرامج سيادة القانون وحقوق الإنسان، و٦ مليون دولار لبرامج الحكم الرشيد ومكافحة الفساد، و٨,٥ مليون دولار لدعم المجتمع المدني المصري. ويشتمل ذلك على ٤,٦ مليون دولار في شكل منح مباشرة لمنظمات المجتمع المدني، مع تخصيص ما تبقى من مبلغ ٣,٩ مليون دولار تحت بند "المجتمع المدني" لبرنامج تطوير وسائل الإعلام الذي يدار بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية. ويمثل مبلغ ٨,٥ مليون دولار المعين تحت بند المجتمع المدني انخفاضا يزيد على ٧٣٪ من مبلغ ٣١,٨ مليون دولار الذي تم تخصيصه للمجتمع المدني في السنة المالية ٢٠٠٨ (الذي حصلت منظمات المجتمع المدني منه على ٢٧,٨٥ مليون دولار في شكل منح مباشرة مع ما تبقى من ٣,٩٥ مليون دولار لبرنامج تطوير وسائل الإعلام المذكور سابقاً. وقد اعتبر الكثيرون هذا الانخفاض الحاد كمؤشر على تقلص التزام إدارة أوباما بدعم المجتمع المدني المصري.

وتعد التخفيضات الحادة في التمويل المخصص للمجتمع المدني المصري مثيرة للقلق، لا سيما في ضوء التقرير[٢٣] الصادر عن مكتب المفتش العام للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أكتوبر ٢٠٠٩ الذي يقيم البرامج التي تنفذها الوكالة لدعم التنمية الديمقراطية والحوكمة في مصر. وفي حين ركز التقرير بشكل كبير على محدودية فعالية هذه البرامج وأشار إلى عدم تعاون الحكومة المصرية باعتباره السبب الرئيسي لهذا الضعف، إلا أنه وجد أن «هيئة المعونة الأمريكية / مكتب مصر للديمقراطية والحوكمة قد حقق نجاحه الأكبر في برنامج المنح المباشرة للمجتمع المدني».

أشارت الإدارة إلى أن عدم قدرة مصر على استيعاب مستوى التمويل المخصص لدعم الديمقراطية والحوكمة في السنوات المالية من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ بشكل صحيح هو السبب وراء الانخفاض الحاد الذي شهده التمويل منذ السنة المالية ٢٠٠٩. ولكن إذا كانت لدى الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان، اللذان يقل عدد سكان كل منهما عن ٥ مليون نسمة، القدرة على الاستيعاب السليم لمبالغ تصل إلى ٤١,٥ مليون دولار و٢٣,٢

٢٣ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مكتب المفتش العام. «مراجعة نشاطات الديمقراطية والحوكمة الخاصة بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في مصر.» تقرير المراجعة رقم ٦-٢٦٣-١٠-٠٠١-P بتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩.

مليون دولار على التوالي، يبدو غريباً ألا تستطيع دولة مثل مصر استيعاب أكثر من ٢٥ مليون دولار من مثل هذا التمويل نظراً أن عدد سكانها ٨٠ مليون نسمة ولديها ما يزيد على ١٥ ألف منظمة غير حكومية.

قرار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالتوقف عن توفير التمويل الثنائي المباشر للمنظمات غير المسجلة رسميا كمنظمات غير حكومية لدى الحكومة المصرية لا يقل إثارة للجدل عن قرار أذار/مارس ٢٠٠٩ بخفض التمويل الممنوح للمجتمع المدني المصري. ومن الجدير بالذكر أن العديد من منظمات المجتمع المدني المصرية تختار التسجيل كشركات مدنية بدلا من منظمات غير حكومية خوفا من التدخل الحكومي الشديد في شؤونها، وبذلك تتنازل عن الإعفاء الضريبي لكي تتجنب تدخل الحكومة ورقابتها، بينما تفشل منظمات أخرى كثيرة تحاول التسجيل لدى الحكومة المصرية في الحصول على الموافقات اللازمة.

قصر التمويل فقط على تلك المنظمات التي توافق الحكومة المصرية على تسجيلها كمنظمات غير حكومية تعطي النظام المصري سلطة الفيتو على المستفيدين من منحها المباشرة للمجتمع المدني. ويعتقد كثير من المراقبين، بمن فيهم موظفون في الكونجرس، أن هذا التغيير في السياسة يتعارض مع لغة قانون الاعتمادات السنوية التي تنص على أنه: "فيما يتعلق بتقديم المعونات لأنشطة الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة، يجب ألا تكون المنظمات التي تنفذ مثل هذه المعونات والطبيعة المحددة لهذه المعونات خاضعة للموافقة المسبقة من جانب حكومة أي بلد أجنبي." وبينما يعتبر محامو وزارة الخارجية هذا القرار ممتثلا حرفيا لتشريع الاعتمادات، فإنه بالتأكيد يبدو أنه يشكل انتهاكا لروح هذه اللغة والقصد منها.

وقد دافعت الحكومة مرارا عن هذا القرار، مشيرة إلى أن تمويل المنظمات غير الحكومية غير المسجلة لم يتوقف تماما بل نقل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى المكتب المعني بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان في وزارة الخارجية ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية. وقد وفرا حوالي ٣ مليون دولار لمنظمات المجتمع المدني غير المسجلة في السنة المالية ٢٠٠٩ في حين كانت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية توفر ١٠ مليون دولار لتلك المنظمات حتى السنة المالية ٢٠٠٨. وتجدر الإشارة هنا إلى أن غالبية التمويل المذكور للمنظمات غير المسجلة في مصر في السنة المالية ٢٠٠٨ حصلت عليه منظمات دولية غير مسجلة لدى الحكومة المصرية تعمل في مصر كمنظمات غير حكومية. ووفقا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فقد حصلت منظمات محلية مصرية غير مسجلة على حوالي ٩٢٥ مليون دولار كمنح مباشرة سنويا اعتبارا من السنة المالية ٢٠٠٨، وهذا المبلغ لم يشهد الكثير من التغيير في السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و٢٠١٠. ويعني هذا أنه تم تخصيص مايزيد على ٩ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٨ لمنظمات دولية من أجل تنفيذ برامج لدعم الديمقراطية والحوكمة في مصر، مثل المعهد الديمقراطي الوطني للشئون الدولية، والمعهد الجمهوري الدولي، والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية ومنظمة النظير الدولية. ويبدو أن المبالغ التي تحصل عليها هذه المنظمات قد انخفضت لتصل إلى أقل من ٢ مليون دولار. علاوة على ذلك، فقد وزعت هذه المنظمات جزء كبير من المبالغ التي حصلت عليها من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على شركاء محليين مصريين في شكل منح.

بالإضافة إلى هذا التخفيض البالغ ٧٤٪ في مستوى التمويل الممنوح للمنظمات غير المسجلة في مصر، كان لقرار وقف تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالكامل لمثل هذه المنظمات أهمية رمزية كبيرة، واعتبرها النشطاء المصريون المدافعون عن الديمقراطية كمؤشر على غياب الدعم، بينما شعرت الحكومة المصرية أن مثل هذا القرار يضفي الشرعية على حقها في تقرير أي المنظمات تحصل على التمويل الأجنبي، على الرغم من تناقض ذلك مع تشريعات أمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أرسل هذا القرار إشارات خطيرة خارج حدود مصر، حيث لاحظ كبار مسئولي الإدارة مطالبة دول أخرى في السنة الماضية بترتيبات مماثلة لتلك التي حصلت عليها مصر لمنع وصول التمويل الأمريكي لمنظمات المجتمع المدني المستقلة.

ويصبح لهذا القرار أثرا أكبر في مصر في ضوء مشروع قانون صاغته وزارة التضامن الاجتماعي المصرية يهدد بفرض قيود مشددة على وجود المنظمات غير الحكومية المستقلة[٢٤]. وفي حالة تفسير هذا القرار على إنه يضفي شرعية على سلطة الحكومة المصرية على الموافقة على المنظمات غير الحكومية، ربما يكون قد شجع النظام في مصر على الضغط من أجل إصدار قانون يمكنه أن يقضي تماما على المنظمات غير الحكومية المستقلة. وعلاوة على ذلك، فقد اعترف مسئولو الإدارة بأن تمرير البرلمان المصري لمشروع القانون المذكور يمكن أن يؤدي إلى منع حصول أي منظمات مصرية للمجتمع المدني على التمويل

٢٤ إيساندر العمراني، «المجتمع المدني المصري في خطر»، مجلة فورين بوليسي، ١٨ أذار/مارس، ٢٠١٠.

المباشر من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وهي على وجه التحديد نفس نوع المساعدات التي اعتبرها تقرير مراجعة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ الأكثر اثمراً.

وأخيرا، يعترف تفنيد استخدامات ميزانية الكونجرس بأن الإدارة «تدرس اقتراحا بإنشاء صندوق خاص ، ونحن نعمل بالتشاور مع الكونجرس، على تطوير رؤية لذلك.» وكانت الحكومة المصرية قد اقترحت مثل هذه المنحة لعدة سنوات بقصد التخلص من رقابة الكونجرس وأشرافه على المساعدات الاقتصادية الأمريكية لمصر. وتتمثل الفكرة في قيام الحكومة الأمريكية بإيداع أموال في الصندوق الخاص على مدى عدد من السنوات، يمكن للحكومة المصرية بعدها أن تستفيد من الصندوق دون الخضوع لاعتمادات الكونجرس غير المضمونة. وقد صدر قانون المخصصات الموحد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ محتويا على اللغة التالية:

> «من بين الأموال التي يخصصها هذا القانون تحت عنوان «صندوق الدعم الاقتصادي» للمساعدات إلى مصر، قد يتم توفير مبلغ يصل إلى ٥٠ مليون دولار من أجل صندوق خاص يهدف إلى تعزيز المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة ومصر، بما يتسق مع أهداف ومتطلبات طلب مثل هذه الأموال في إطار تفنيد استخدامات ميزانية الكونجرس للسنة المالية ٢٠١٠ والمخصصة في إطار هذا البند، بشرط قيام وزير(ة) الخارجية بالتشاور مع لجان المخصصات حول إنشاء مثل هذه المنحة. وستكون أي أموال تستخدم لمثل هذه المنحة خاضعة لإجراءات الإشعار المعتادة والخاصة بلجان المخصصات.»

ويعد استخدام الكونجرس للغة في قانون المخصصات تهدف أساسا إلى التخلي عن رقابته على جزء كبير من المساعدات الاقتصادية لمصر مثيرا للدهشة في كثير من النواحي. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المصرية، بسبب تعرض النظام المصري لانتقادات من جانب الكونجرس أكثر من السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة، وخصوصا فيما يتعلق بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، ترغب في إنشاء صندوق يمكنها أن تعتمد عليه في المستقبل دون رقابة من الكونجرس. واعتبر منتقدو هذا النهج المنحة المقترحة «صندوق مبارك الاستئماني»[٢٥]. وقد أجرت الإدارة مفاوضات مع الحكومة المصرية منذ تمرير مشروع قانون الاعتمادات الشامل في ديسمبر ٢٠٠٩ حول تفاصيل المنحة المحتملة. وعلى الرغم من منح الكونجرس للإدارة سلطة إنشاء صندوق خاصخلال السنة المالية ٢٠١٠ باستخدام أموال صندوق الدعم الاقتصادي، يبدو الآن أن الإدارة تود الانتظار حتى السنة المالية ٢٠١١ قبل إنشاءها. وقد أكد مسئولون في الإدارة أن مثل هذه المنحة لن يتم إنشاؤها بدون آليات الإشراف المناسبة ووضع الشروط على الحكومة المصرية، بما في ذلك شروط محتملة تتعلق بإجراءات الإصلاح. ويشعر أنصار الديمقراطية في مصر بالخوف من تمكن النظام المصري مع الوقت من التلاعب بشروط المنحة اتفاقا مع رغباته، حتى لو تم تأسيسها بأفضل النوايا.

وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يمنح الكونجرس المستوى العام للمساعدات المطلوبة لمصر، يبقى سؤالان رئيسيان، يتمثل أولهما فيما إذا كان الكونجرس سيخصص ثانية الأموال لصندوق خاص مثير للجدل يهدف إلى تقليص دوره مستقبلا فيما يتعلق بالمعونات الاقتصادية التي تحصل عليها مصر. ويتعلق السؤال الثاني بالمستوى الذي سيخصص عنده الكونجرس التمويل لبرامج الديمقراطية والحوكمة في مصر. ومن الممكن أيضا أن يضيف الكونجرس إلى قوانين الاعتمادات لغة من شأنها أن تضمن حصول منظمات المجتمع المدني المصرية على الدعم، علاوة على دعم الانتخابات القادمة في مصر. ومن ناحية أخرى، لم يعد من المرجح أن يتم ربط أجزاء من المساعدات العسكرية بشرط اتخاذ الحكومة لإجراءات إصلاحية، وهو الأمر الذي كان محور لمناقشات في الكونجرس من السنة المالية ٢٠٠٥ وحتى السنة المالية ٢٠٠٨. وعلى الرغم من نجاح مناصرو هذا النهج في إدخال مثل هذه اللغة إلى قانون الاعتمادات للسنة المالية ٢٠٠٨، ما لبثت وزيرة الخارجية أن تنازلت سريعا عن هذه الشروط. وقد قلصت هذه الحادثة، علاوة على تغيير الإدارة الأمريكية، من دعم هذا النهج داخل الكونجرس.

العراق

جعل الرئيس أوباما التزامه بسحب القوات الأمريكية المقاتلة من العراق من أهم محاور حملته الانتخابية لعام ٢٠٠٨، وهو الآن بصدد سحب القوات كما هو مقرر. ومع تقليص مستويات وجود القوات الأمريكية خلال السنة المالية ٢٠١١، يتضمن طلب الميزانية السنوية زيادة كبيرة في المساعدات العسكرية والأمنية للحكومة العراقية، يصاحبه انخفاض في التمويل الممنوح لبرامج الديمقراطية والحوكمة. ويرجع هذا

---

٢٥ جريج كارلستروم، «صندوق استئماني لعائلة مبارك»، المجلس، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٩.

العراق: إجمالي الطلب للسنة المالية ٢٠١١

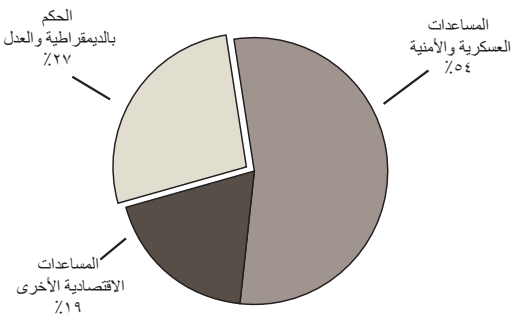

العراق: تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل، السنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠١١

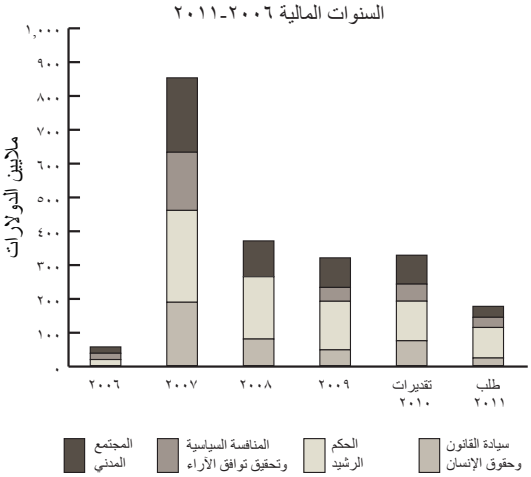

في جانب منه إلى تقليص بعض المنظمات التي تعمل في مجال تعزيز الديمقراطية لوجودها ليتواكب ذلك مع انسحاب الجيش الأمريكي. ومع ذلك فقد أكد بعض المراقبين بأن المؤسسات الحاكمة للديمقراطية الهشة في العراق ستكون في حاجة إلى المزيد من الدعم أثناء انسحاب القوات الدولية من البلاد.

ويمثل إجمالي طلب السنة المالية ٢٠١١ من المساعدات الأمريكية للعراق البالغ ٧٢٩,٣ مليون دولار زيادة قدرها ٤٦٪ عن طلب السنة المالية ٢٠١٠ البالغ ٥٠٠ مليون دولار. ومع ذلك فإنه يتضمن تحولا حادا في التمويل من المعونات الاقتصادية المدنية إلى تقديم المساعدات العسكرية والأمنية. وفي حين لم تمثل المساعدات العسكرية والأمنية سوى ١٦٪ من طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٠ للعراق، إلا أنها تبلغ الآن ٤٨٪ من طلب السنة المالية ٢٠١١.[٢٦]

ويمثل طلب الإدارة لمبلغ ١٧٥,٣ مليون دولار لبرامج الديمقراطية والحوكمة في العراق انخفاضا نسبته ٤٧٪ عن مبلغ ٣٢٦,٥ مليون دولار التي تم تخصيصها في السنة المالية ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، يمثل مبلغ ١٧٥,٣ مليون دولار فقط ٢٤٪ من إجمالي الطلب للعراق البالغ ٧٢٩,٣ مليون دولار. وقد تعرضت هذه الحصة من المساعدات الشاملة لبرامج الديمقراطية والحوكمة للانخفاض بصورة كبيرة من ٦٦٪ في طلب السنة المالية ٢٠١٠. ويعكس هذا، من ناحية، اتجاها نحو خفض التمويل الممنوح للمؤسسات الحاكمة في العراق للإعداد للتنازل كليا عن حكم العراق للعراقيين، ومن ناحية أخرى، يعكس سعيا لتعزيز قوات الأمن والجيش العراقية مع بدء تقليص الوجود العسكري الأمريكي. ويشهد تمويل برامج الحكم بالديمقراطية والعدل انخفاضا في جميع المجالات، مع انخفاض حاد لبرامج المجتمع المدني (خفض من ٨٥,٥ مليون دولار إلى ٣٢,٥ مليون دولار) وسيادة القانون/ حقوق الانسان (خفض من ٧٣,٥ مليون دولار إلى ٢٢,٥ مليون دولار فقط).

سوف يركز تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل للعراق في السنة المالية ٢٠١١ على تحسين المساءلة واستجابة المؤسسات الديمقراطية، مع التركيز بشكل خاص على حكومات المحافظات المنتخبة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. كما سوف تركز برامج المساعدات الأمريكية على إصلاح وبناء قدرات قطاع العدالة الجنائية في العراق مع تسليم جميع السجون التي شيدتها الولايات المتحدة إلى الحكومة العراقية بحلول شهر كانون الثاني/يناير عام ٢٠١١. وسيشمل ذلك برامج واسعة النطاق لتدريب القضاة والمحققين، وتحسين المساءلة، وجهود مكافحة الفساد.

لم يكن التمويل للعراق مثار خلاف بين إدارة أوباما والكونجرس، ولذا فمن المتوقع أن يقوم الكونجرس بمنح طلب الإدارة بالكامل لهذا البلد. وقد خصص الكونجرس في السنوات الأخيرة أموالا لدعم الديمقراطية في العراق. ولكن الإدارة عادة ما تجاوزت الحد الأدنى لمتطلبات تخصيصات تمويل الديمقراطية، فعلى سبيل المثال، تضمن قانون الاعتمادات الموحد للسنة المالية ٢٠١٠ تخصيصا يتطلب على الأقل ١٢٦ مليون دولار لصرفها على "الديمقراطية والمجتمع المدني" في العراق،

٢٦ تجدر الإشارة إلى أن هذا لا يتضمن الإنفاق الخاص بوزارة الدفاع في العراق والتي تمثل الغالبية العظمى من المصروفات العسكرية والأمنية في العراق، بما في ذلك برامج وزارة الدفاع لتدريب الجيش العراقي.

بينما كانت الإدارة في الحقيقة قد اختارت صرف أكثر من ٣٠٠ مليون دولار على برامج الديمقراطية والحوكمة في السنة المالية ٢٠١٠. وعلى الرغم من ذلك، من الممكن أن يضمن الكونجرس تخصيصا للديمقراطية يزيد على المبلغ المطلوب، بينما تخفض الإدارة طلبها الخاص ببرنامج الحكم بالديمقراطية والعدل في العراق إلى حد كبير.

الأردن

شهد النظام السياسي الأردني اضطرابا خلال السنة الماضية، إذ أصدر الملك عبد الله قرارا بحل مجلس النواب الاردني في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٩، وتم تأجيل انتخابات اختيار البرلمان الجديد حتى وقت متأخر من العام. تنفق إدارة أوباما الآن على برامج الديمقراطية والحوكمة في الأردن أكثر مما كان مخططا خلال السنة المالية ٢٠١٠ كرد فعل جزئي على هذه الأحداث. ومع ذلك، فقد تضمن طلب السنة المالية ٢٠١١ تخفيضات في هذا المجال، وهو القرار الذي جاء مفاجئا في ظل المناخ السياسي الراهن والفراغ البرلماني.

يمثل إجمالي طلب الإدارة الأميركية البالغ ٦٨٢,٧ مليون دولار من المساعدات للأردن في طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١١ انخفاضا طفيفا جدا (١,٥٪) من إجمالي المبلغ المنصرف في السنة المالية ٢٠٠٩ البالغ ٦٩٣ مليون دولار. كما استمرت نواحي التوزيع الإجمالي لهذه الأموال ثابتة نسبيا، حيث تم تخصيص ٣٢٢,٤ مليون دولار للمساعدات العسكرية والأمنية و٣٦٠ مليون دولار للمساعدات الاقتصادية المدنية، على الرغم من انخفاض الجزء المطلوب ضمن المساعدات المدنية من أجل برامج الديمقراطية والحوكمة بمقدار ٥,٧ مليون دولار (٢٦٪) من ٢٢ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٠ إلى ١٦,٣ مليون دولار فقط للسنة المالية ٢٠١١. ويشمل ذلك تخفيض ٢ مليون دولار من بند المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء، وتخفيض ٢ مليون دولار من المجتمع المدني، علاوة على ١,٧ مليون دولار من برنامج سيادة القانون وحقوق الإنسان.

تأتي هذه التخفيضات في الوقت الذي يهدف الأردن إلى إجراء عدة إصلاحات رئيسية، بما في ذلك تعديل القانون الحالي للانتخابات والإجراءات الانتخابية قبل حلول موعد الانتخابات البرلمانية. ويتضمن برنامج الحكم بالديمقراطية والعدل في الأردن دعم برنامج حكومة الأردن لتحسين «سلطة واستقلالية ومساءلة» القضاء، فضلا عن برامج اللامركزية التي تهدف إلى تعزيز الحوكمة المحلية وتحسين المشاركة العامة. وعلاوة على ذلك، ستساند المعونات الأمريكية الجهود الرامية إلى تعديل قانون العقوبات في محاولة لمنع ارتكاب «جرائم الشرف» ضد النساء.

ويعد التغيير الأكبر في المساعدات الأمريكية للأردن في ميزانية السنة المالية ٢٠١١ هو التحول الذي شهده هدف الأمن و السلام لمبلغ ٨٣ مليون دولار إلى مجال برنامج مكافحة الإرهاب، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٨١٪ في تمويل مكافحة الإرهاب ليصل إلى ١٨٦,٣ مليون دولار. ويعد هذا المبلغ هو الأعلى بين المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة لأي دولة على مستوي العالم في مجال مكافحة الإرهاب. وكانت بضع حوادث متفرقة ارتكبها أردنيون في أواخر عام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠ قد أثارت المخاوف المتزايدة من الهجمات الإرهابية في الأردن؛ ففي ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٩ قام الطبيب الأردني همام خليل أبو ملال البلوي بهجمة انتحارية في أفغانستان أسفرت عن مقتل سبعة من عناصر وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وأحد مسئولي المخابرات الأردنية، وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ انفجرت قنبلة مزروعة على الطريق خارج عمان مستهدفة قافلة من الدبلوماسيين الاسرائيليين.

وبالإضافة إلى هذه المساعدات الثنائية الموزعة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، من المتوقع أن تسفر مفاوضات الأردن القائمة حاليا مع مؤسسة التصدي لتحديات الألفية عن التوقيع خلال السنة المالية ٢٠١٠ على اتفاق كبير للمساعدات مدته عدة سنوات. ومع ذلك، فمن غير الواضح في هذه المرحلة إلى أي مدى يمكن أن يؤثر حل البرلمان والفراغ البرلماني على هذا الاتفاق. وفي يونيو/حزيران ٢٠٠٩ اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومؤسسة التصدي لتحديات الألفية على منحة توفر ما يصل إلى ١٣,٣ مليون دولار للمساعدة في إعداد برنامج اتفاق واسع النطاق يركز على التخفيف من حدة الفقر من خلال التنمية الاقتصادية. وسيقوم مقترح الاتفاق واسع النطاق لمؤسسة التصدي لتحديات الألفية على أساس ورقة مفاهيمية صدرت في نوفمبر ٢٠٠٨، تحدد فيها المشاريع المحتملة لتوصيل المياه وإدارة مياه الصرف الصحي، مع التركيز بصفة خاصة على محافظة الزرقاء. وقد اكتمل في آب/أغسطس ٢٠٠٩ مشروع برنامج التأهل للمساعدات الخاص بتحدي الألفية في الأردن، الذي أدارته الوكالة الأمريكية للتنمية وكان يهدف إلى تعزيز آليات الحوكمة في ٩ بلديات.

وعلى مدى سنوات عديدة مضت كان الكونجرس داعما للغاية للنظام الأردني، ولم يعبر عن أي قلق تجاه أي من قضايا حقوق الإنسان أو ركود الإصلاح السياسي التي أثيرت بشأن غيره من حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة. وعلى الرغم من أن قيام الملك عبد الله الثاني بحل البرلمان في نوفمبر ٢٠٠٩ قد أثار الكثير من الانتقادات بين المحللين والمراقبين، لم يبد الكونجرس أي رد فعل، بل أعرب العديد من أعضاء

الأردن: إجمالي الطلب للسنة المالية ٢٠١١

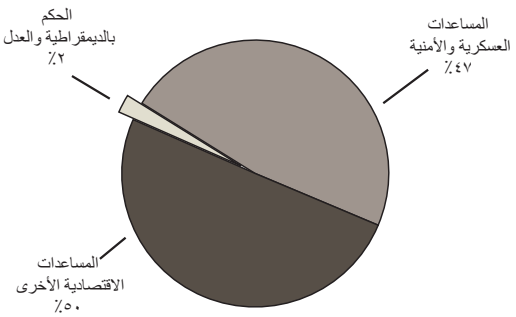

الأردن: تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل، السنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠١١

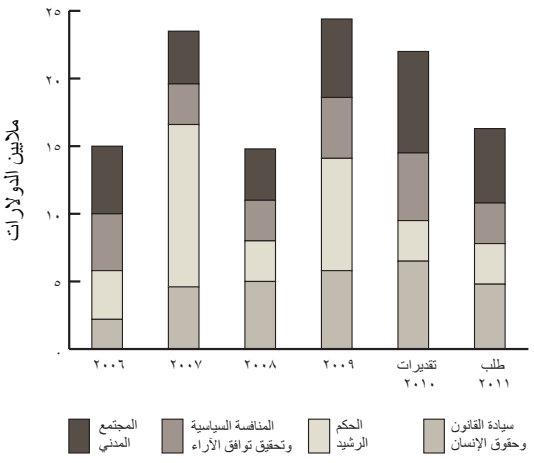

الكونجرس من كلا الحزبين باستمرار دعمهم للنظام الأردني كحليف استراتيجي رئيسي للولايات المتحدة يتعرض لضغوط بسبب تدفق اللاجئين من العراق. وقد ساهم هذا الدعم في حصول الأردن على زيادة كبيرة في المساعدات الخارجية خلال السنوات الخمس الماضية.

لبنان

لقد ازداد دعم الحكومة الأمريكية للديمقراطية والإصلاح السياسي بصفة عامة تدريجيا على مدى السنوات القليلة الماضية من خلال تقديم المساعدات إلى لبنان، في حين ظل التمويل العام للبنان مستقرا، بما في ذلك المساعدات العسكرية والأمنية، بعد الزيادات الكبيرة التي شهدها في السنة المالية ٢٠٠٨. وقد أعرب بعض أنصار الديمقراطية والإصلاح السياسي اللبناني عن مخاوفهم من أن يمثل لبنان أولوية أقل لإدارة أوباما في سعيها للتواصل من جديد مع سوريا والتركيز على عملية السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين. ومع ذلك، فما من دليل على ذلك من حيث الميزانية والتمويل.

تظل المساعدات للبنان عند مستويات ثابتة نسبيا في السنة المالية ٢٠١١ مقارنة بالسنتين الماليتين ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بعد الزيادات الكبيرة التي شهدتها في السنة المالية ٢٠٠٨. ويعد إجمالي الطلب البالغ ٢٤٦,٣ مليون دولار مماثل لإجمالي مستوى التمويل المخصص للسنة المالية ٢٠٠٩. وقد طالبت الميزانية بمبلغ ١٠٩ مليون دولار لصندوق المساعدات الاقتصادية، وهو نفس المبلغ المطلوب والممنوح للسنة المالية ٢٠١٠، إلى جانب مبلغ ١٣٧,٣ مليون دولار للمساعدات العسكرية والأمنية، بما في ذلك ١٠٠ مليون دولار للمساعدات العسكرية الخارجية و٣٧,٣ مليون دولار لثلاثة حسابات أصغر للمساعدات الأمنية، وهي التعليم والتدريب العسكري الدولي، والرقابة الدولية على ترويج المخدرات وإنفاذ القانون، والحد من انتشار الأسلحة، ومكافحة الارهاب، وإزالة الألغام، والبرامج ذات الصلة. وقد شهدت المساعدات المقدمة للبنان زيادة كبيرة في جميع المجالات من السنة المالية ٢٠٠٨ إلى السنة المالية ٢٠٠٩، ثم ظل المستوي الإجمالي للمساعدات ثابتا في السنة المالية ٢٠١٠ مع تحويل ٤٠ مليون دولار من المساعدات العسكرية إلى المساعدات المدنية الاقتصادية. ويحافظ طلب السنة المالية ٢٠١١ على وجه العموم على التغييرات التي أدخلت في السنة المالية ٢٠١٠.

يتضمن الطلب ٢٨,٨ مليون دولار لتمويل الديمقراطية والحوكمة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢,١ مليون دولار (٨ ٪) على مجموع مخصصات السنة المالية ٢٠١٠، وزيادة تقدر بأربعة أضعاف مقارنة بمستويات السنة المالية ٢٠٠٨ التي بلغت فقط ٧ ملايين دولار. وتتضمن هذه الزيادة البالغة ٢,١ مليون دولار في تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل ١,٥٦ مليون دولار إضافية للمجتمع المدني، و٥٦٠ ألف دولار للمنافسة السياسية وبناء الإجماع، مع تحويل ٢,٥ مليون دولار من برنامج الحكم الرشيد إلى برنامج سيادة القانون وحقوق الإنسان. وبقيت مستويات تمويل معظم البرامج الأخرى خارج سياق الحكم بالديمقراطية والعدل ثابتة. وفي سياق التمويل من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، تم إلغاء مبلغ ٩ ملايين دولار الممنوح في السنة المالية ٢٠١٠ لمؤسسة الاقتصاد الكلي من أجل النمو، في حين شهد التمويل لدعم البيئة زيادة تزيد على ١٠ مليون دولار.

بعد أن قدمت إدارة أوباما طلب الميزانية الخاص بها إلى الكونجرس، ثارت بعض الشكوك بالنسبة لوضع المساعدات الأميركية للبنان في الفترة التي سبقت إعلان نتائج الانتخابات البرلمانية في حزيران/يونيو ٢٠٠٩. وقد زار لبنان السيد بايدن نائب الرئيس قبل الانتخابات بعدة أيام واعترف بأن نتائج الانتخابات يمكن أن تؤثر على مستوى المساعدات الأميركية

لبنان: إجمالي الطلب للسنة المالية ٢٠١١

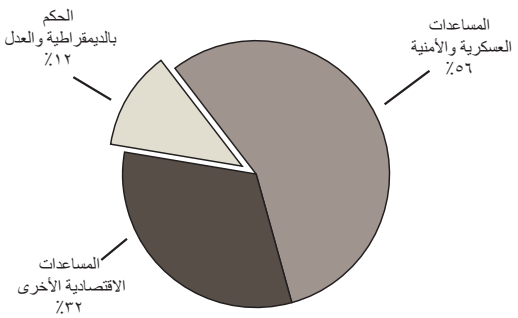

لبنان: تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل، السنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠١١

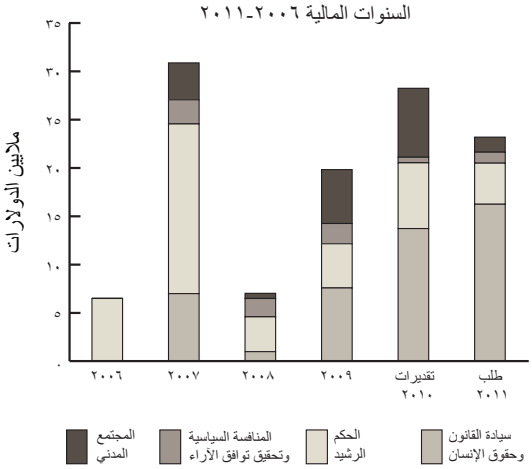

لهذا البلد، الأمر الذي يعني أن مساعدات الولايات المتحدة ستتقلص بحدة في حال فوز المعارضة التي يقودها حزب الله في الانتخابات (٨ أذار/مارس). ومع ذلك، فإن هذا السيناريو لم يتحقق، حيث فاق ائتلاف ١٤ آذار الحاكم التوقعات ورفع حصته من المقاعد في البرلمان اللبناني. وقبلت جميع الأطراف نتائج الانتخابات بأنها دقيقة وشرعية ، واعتبرت الانتخابات السلمية عموما خطوة إلى الأمام. وبعد هذا النجاح، ينظر إلى السنة المقبلة باعتبارها فترة هامة وحاسمة بالنسبة للبنان، فهي محملة بفرص الاصلاحات الانتخابية التي طال انتظارها قبل عقد انتخابات البلدية العام المقبل.

ولطالما اهتم الكونجرس اهتماما كبيرا بلبنان، وكان هذا يرجع جزئيا إلى وجود عدد من الممثلين الأمريكيين اللبنانيين بمجلس النواب، وكذلك إلى الدور الذي يلعبه لبنان في أولويات إقليمية عدة. وقد دعم الكونجرس كلا من المساعدات الاقتصادية والعسكرية إلى لبنان بشكل عام. وكان يمكن أن يؤدي فوز ٨ أذار/مارس في الانتخابات البرلمانية التي عقدت في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ إلى تقليص دعم الكونجرس إلى حد كبير، إن لم يقض عليه كليا، ولكن تم تفادي هذا السيناريو. كل الدلائل الآن تشير إلى موافقة الكونجرس على طلب الرئيس للمساعدات للبنان في السنة المالية ٢٠١١.

المغرب

توفر الولايات المتحدة غالبية تمويلها للمغرب منذ عام ٢٠٠٧ من خلال اتفاق مع مؤسسة التصدي لتحديات الألفية، على الرغم من التزايد التدريجي لتمويل الوكالة الأمريكية للتنمية لهذا البلد، بما في ذلك تمويل برامج الديمقراطية والحوكمة. وترى واشنطن في بعض الأحيان أن المغرب يدخل الإصلاحات بشكل مطرد، حيث شهد، على سبيل المثال، إنجازات مثيرة للإعجاب لمرشحات في الجولة الأخيرة من الانتخابات المحلية. ولكن من الناحية الأخري شهد المغرب في الوقت نفسه بعض الخطوات المعادية للديمقراطية المثيرة للقلق في السنوات القليلة الماضية. وقد اعتبر الكثيرون إنشاء حزب الأصالة والمعاصرة عام ٢٠٠٨ خطوة يهدف النظام الملكي أن يسيطر بها على الساحة الانتخابية. وقد أدى الشعور العام بخيبة الأمل في العملية السياسية في الانتخابات الأخيرة إلى قيام الكثيرين بتسليم بطاقاتهم الانتحابية فارغة أو إبطال أصواتهم عمدا.

وقد دعا طلب الرئيس لميزانية السنة المالية ٢٠١١ إلى زيادة بنسبة ٢٠ ٪ في مجموع المساعدات الخارجية الثنائية للمغرب من ٣٥,٣ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٠ إلى ٤٢,٥ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١١. وتجدر الإشارة إلى أن طلب السنة المالية ٢٠١١ مطابق تقريبا لطلب السنة المالية ٢٠١٠، ولكن المبلغ النهائي المخصص في السنة المالية ٢٠١٠ كان أقل بنسبة ٢٠ ٪.

ويماثل الطلب البالغ ١٠,٦٥ مليون دولار من أجل برامج الديمقراطية والحوكمة طلب السنة المالية ٢٠١٠، إلا أن ٧,٢٥ مليون دولار فقط تم تخصيصها حينها، وهو ما يعد مع ذلك زيادة على التمويل الممنوح للحكم بالديمقراطية والعدل للمغرب في السنوات السابقة. وقد اشتمل نقص تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل في السنة المالية ٢٠١٠ على مبلغ ٣ ملايين دولار كانت مطلوبة تحت بند سيادة القانون وحقوق الانسان من أجل مشروع جديد لتحسين النظام القضائي للأحداث. وعلى الرغم من أن المشروع لم يكن مقررا بدؤه في السنة المالية ٢٠١٠، تخطط الإدارة الآن لإطلاقه بمبلغ ٣ ملايين دولار في السنة المالية ٢٠١١. ويندرج مشروع العدالة في التعامل مع الأحداث تحت تركيز أوسع نطاقا على الشباب في كل مجالات برامج الوكالة الأمريكية للتنمية في المغرب. ويشمل ذلك الجهود المبذولة لزيادة دور الشباب في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وبالإضافة

إلى مبلغ ٣ ملايين دولار المطلوبة لمشروع عدالة الأحداث، فقد ظل تمويل مجالات البرامج الأخرى ثابتا نسبيا مع زيادات طفيفة مطلوبة تحت بنود الحكم الرشيد والمنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء، علاوة على انخفاض طفيف (٣٠٠ ألف دولار أمريكي، أو ١١٪) في التمويل المطلوب للمجتمع المدني.

وعلى الرغم من الزيادات التي شهدتها المعونات الثنائية للمغرب، لا يزال الاتفاق مع مؤسسة التصدي لتحديات الألفية هو المكون الأكبر للمساعدات. في آب/أغسطس ٢٠٠٧، وقع المغرب اتفاقا قيمته ٦٩٧,٥ مليون دولار لمدة خمس سنوات مع المؤسسة ركز على الحد من الفقر والنمو الاقتصادي. ويعني هذا أن متوسط الاتفاق البالغ ١٣٩,٥ مليون دولار في السنة يتضاءل أمامه مبلغ ٤٢,٥ مليون دولار الخاص بالمساعدات الثنائية المقترح في ميزانية السنة المالية ٢٠١١. الجزء الأكبر من أموال الاتفاق مع مؤسسة التصدي لتحديات الألفية مخصص لخمسة برامج تهدف إلى إعادة تأهيل وتوسيع إنتاج أشجار الفاكهة؛ وتحديث قطاع مصايد الأسماك الصغيرة؛ ودعم المشاريع الحرة الصغيرة في مجال السلع الحرفية التقليدية، بما في ذلك مدينة فاس القديمة؛ وتوفير الخدمات المالية بما في ذلك توفير القروض متناهية الصغر لأصحاب المشاريع الصغيرة، وتوفير التدريب في مجال الأعمال والقيادة للمؤسسات الصغيرة.

وعلى الرغم من عدم توجيه أي من أموال مؤسسة التصدي لتحديات الألفية لأي من برامج الديمقراطية أو الحوكمة أو حقوق الإنسان، تتضمن المؤشرات السبعة عشر المستخدمة في بطاقات مؤسسة التصدي لتحديات الألفية السنوية لدرجات الإنجاز ستة مؤشرات تندرج تحت هدف "الحكم بعدل" المصممة لتوفير حوافز لإحراز التقدم في مجالات الإصلاح السياسي. ومع ذلك، لا يزال المغرب يحصل على درجات أقل من العادي من منظمة فريدوم هاوس فيما يتعلق بكل من الحقوق السياسية والحريات المدنية، علاوة على مؤشر "الصوت والمساءلة" الخاص بمعهد البنك الدولي. ولا يزال البعض يشكك في الحكمة وراء منح مثل هذه الحزمة الكبيرة من مساعدات مؤسسة التصدي لتحديات الألفية (كان أكبر مبلغ اتفاق تمنحه المؤسسة في وقت التوقيع عام ٢٠٠٧) لدولة لم تظهر المزيد من التقدم في مجالات الحقوق السياسية والحريات.[٢٧]

وفي السنة المالية ٢٠١٠ أيد البيان التوضيحي المشترك المصاحب لقانون الاعتمادات الموحد اللغة المستخدمة

المغرب: إجمالي الطلب للسنة المالية ٢٠١١

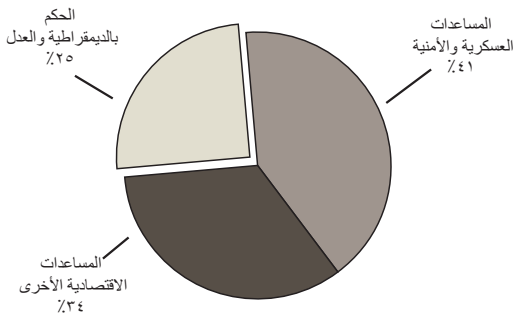

المغرب: تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل، السنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠١١

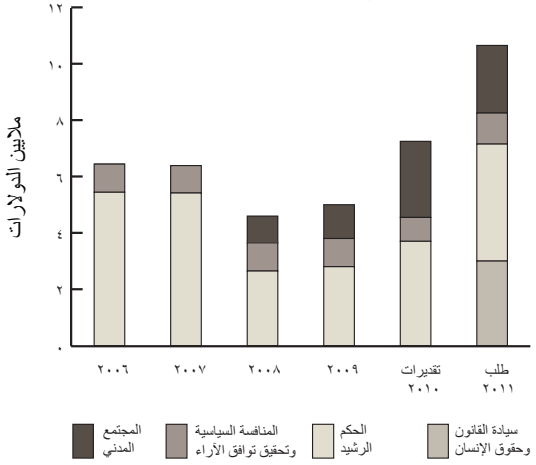

بتقرير لجنة مخصصات مجلس الشيوخ التي وجهت وزيرة الخارجية «لتقديم تقرير في موعد لا يتجاوز ٤٥ يوما بعد صدور هذا القانون تفصل الخطوات التي اتخذتها حكومة المغرب في الاثني عشر شهرا السابقة لمواصلة تحقيق التقدم في مجال حقوق الإنسان، وما إذا كانت تسمح لجميع الأشخاص بالدعوة بحرية لآرائهم المتعلقة بوضع ومستقبل الصحراء الغربية من خلال ممارسة حقهم في التعبير السلمي وتكوين الجمعيات، علاوة على القدرة على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في هذه المنطقة دون التعرض لمضايقات.» كان إغلاق لو جورنال إبدومادير[٢٨] في شهر كانون الثاني/يناير قد أبرز الفجوة بين أهداف هذا التقرير المطلوب والواقع في المغرب؛ فلقد أرغمت هذه الجريدة

٢٧ منظمة فريدوم هاوس. «التصدي لتحدي الألفية: يجب توجيه التمويل إلى الدول الملتزمة بالديمقراطية.» ٢ نوفمبر ٢٠٠٥.

٢٨ إيساندر العمراني، «المغرب يخسر منارة للحرية»، جريدة الجارديان، ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

التي تعد أهم إصدارات المغرب المستقلة على إغلاق أبوابها بسبب الإفلاس الناجم عن تعرضها لسلسلة من الغرامات الباهظة. وكانت تغطية الجريدة لانتهاكات الحكومة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية قد جلبت عليها عدد كبير من هذه الغرامات، وغيرها من التدابير المتخذة من قبل النظام لتقويض الوضع المالي للجريدة، وهو على وجه التحديد ما يركز عليه التقرير المطلوب من لجنة الاعتمادات.

يبعث التقرير المقدم حسب طلب وزيرة الخارجية على القلق، حيث يعلق على «كثرة حوادث قمع الحكومة هذا العام للناشطين الذين يدعمون استقلال الصحراء الغربية.» كما يشير إلى «لجوء الشرطة للوحشية ضد النشطاء» ويصف حرية التعبير والتجمع في المنطقة بأنها «محدودة.» ويعد هذا التركيز من جانب الكونجرس على حقوق الإنسان في المغرب هو أمر جديد. وعلى الرغم من أن لهجة متطلبات الإبلاغ لا تعلق المساعدات للمغرب صراحة على قضايا حقوق الإنسان المذكورة، سيكون من المثير للاهتمام، بالرغم من ذلك، معرفة ما إذا كان غياب التقدم في هذا الصدد سيؤثر على النهج المتبع في الكونجرس تجاه المغرب في عملية اعتمادات السنة المالية ٢٠١١.

الضفة الغربية وغزة

لقد جعلت إدارة أوباما تجديد عملية السلام بين الاسرائيليين والفلسطينيين هدفا رئيسيا لسياستها الخارجية التي مثل دعم مؤسسات السلطة الفلسطينية أحد عناصرها الأساسية لتمهيد الطريق لاقامة دولة فلسطينية. وبالإضافة إلى دعم السلطة الفلسطينية التي تحكم المؤسسات، يزداد أيضا دعم الولايات المتحدة للمجتمع المدني الفلسطيني المستقل. وقد ركز دعم الولايات المتحدة للاراضي الفلسطينية بشكل أساسي على الضفة الغربية منذ سيطرة حماس على غزة في حزيران/يونيو ٢٠٠٧. وتشير تقارير عديدة إلى أن سيادة القانون قد شهدت تحسنا كبيرا في كل من الضفة الغربية التي تسيطر عليها فتح، وقطاع غزة الذي تسيطر عليه حماس منذ ذلك الوقت، في حين يبدو أن احترام حقوق الإنسان في كلا المنطقتين قد تراجع بشكل ملحوظ خلال الفترة نفسها.

وقد طلب الرئيس أوباما مساعدات قدرها ٥٥٠,٤ مليون دولار للسنة المالية ٢٠١١، مع تخصيص ما يقرب من نصف هذا المبلغ لتحقيق هدف « الاستثمار في الموارد البشرية»، علاوة على تخصيص ما يزيد على ٢٠٠ مليون دولار من هذه الأموال للخدمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية لحماية الفئات الضعيفة من السكان. ويمثل الطلب الإجمالي زيادة قدرها ٤٧,٥ مليون دولار (٩,٤٪) على التمويل المخصص للسنة المالية ٢٠١٠.

ومن حيث تمويل البرامج الداعمة للديمقراطية والحوكمة، تضمن طلب الميزانية مبلغ ٥,١٤ مليون دولار لبرامج الحكم بعدل وديمقراطية، وهو مبلغ مماثل لإجمالي المبلغ الممنوح في السنة المالية ٢٠٠٨ (٨,١٤ مليون دولار)، فضلا عن مبلغ ٢٤ مليون دولار المطلوبة للسنة المالية ٢٠١٠. ومع ذلك فقد انخفض مبلغ ١,٢٣ مليون دولار المخصص للسنة المالية ٢٠١٠ كثيرا عن هذا الحد، وبالتالي سيمثل طلب السنة المالية ٢٠١١ زيادة قدرها ٩٢٪ عن المستوى الحالي في التمويل الممنوح لبرامج دعم الديمقراطية والحوكمة في حالة الموافقة على إجمالي المبلغ المطلوب. ويشمل ذلك زيادة كبيرة قدرها ٥٧,٢١ مليون دولار في تمويل برامج سيادة القانون المكرسة جزئيا لبرنامج جديد لتعزيز السلطة القضائية الخاصة بالسلطة الفلسطينية –المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل- من خلال التدريب وتحسين المرافق. كما ظل التمويل المطلوب لبرامج دعم المجتمع المدني والتنافس السياسي وتحقيق توافق الآراء ثابتا عند مستويات السنة المالية ٢٠١٠، بينما انخفض تمويل برامج الحكم الرشيد بمبلغ ٨,٢ مليون دولار (٦١٪).

تهدف بعثة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى دعم جهود رئيس الوزراء سلام فياض لبناء مؤسسات الحكم اللازمة لإقامة دولة فلسطينية في المستقبل. ويتضمن هذا تركيزا قويا على تحسين وضع سيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان في الضفة الغربية. والوكالة الأمريكية بصدد إطلاق العديد من المشاريع في مجالي الديمقراطية والحوكمة في السنة المالية ٢٠١٠، وسيستخدم تمويل السنة المالية ٢٠١١ في المقام الأول لمواصلة التوسع في البرامج التي بدأ تنفيذها في السنة المالية ٢٠١٠. يجري حاليا تنفيذ ١٣ مشروعا للوكالة الأمريكية للتنمية في مجالي الديمقراطية والحوكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتشمل برامج كبيرة متعددة السنوات تنفذها منظمات دولية، مثل كيمونكس أو المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، بالتعاون مع وزارات السلطة الفلسطينية أو لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية من أجل تحسين قدرة وفعالية مؤسسات السلطة الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل عدد من مشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية مع منظمات المجتمع المدني لتمكين الشباب من المشاركة في حل النزاعات المحلية أو سد الفجوات بين الاسرائيليين والفلسطينيين.

بعد فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وسيطرتها بعد ذلك على السلطة الفلسطينية، تم تعليق كل المساعدات الأميركية المباشرة للسلطة

الضفة الغربية وغزة: إجمالي الطلب للسنة المالية ٢٠١١

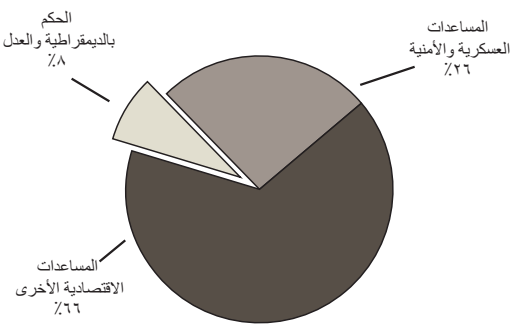

الضفة الغربية وغزة: تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل، السنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠١١

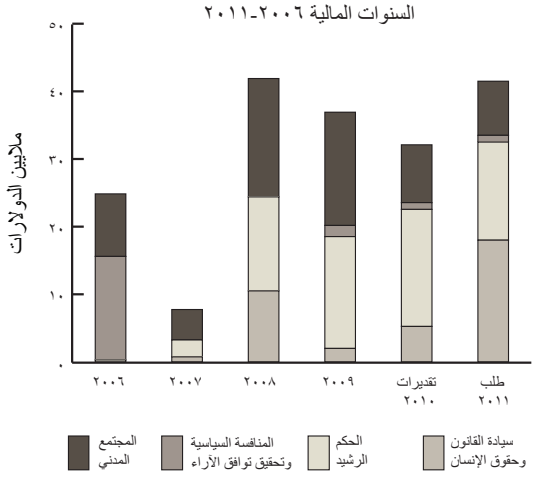

الفلسطينية لمدة ما يقرب من ١٨ شهرا تم خلالها صرف الإغاثات الإنسانية وتمويل مبادرات الديمقراطية والحوكمة من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية. وبعد تشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة بقيادة رئيس الوزراء سليمان فياض في حزيران/يونية ٢٠٠٧ استؤنفت المساعدات للضفة الغربية، بما في ذلك تمويل برامج الديمقراطية والحوكمة. وكانت السلطة الفلسطينية تهدف إلى إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ولكن التوترات الداخلية بين فتح وحماس حالت دون التقدم على هذه الجبهة. إذا ما تم إجراء هذه الانتخابات ستؤثر النتائج بدون شك على تقدم العلاقات الأمريكية-الفلسطينية فيما يتعلق بالمساعدات.

وقد دعم الكونجرس بشكل عام جهود الإدارة للتنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى الآن، على الرغم من أنه من المرجح أن تثير التغييرات التي طرأت على الديناميكيات السياسية بين فتح وحماس، فضلا عن أي زيادة في أعمال العنف بين اسرائيل والفلسطينيين، رد فعل قوي من جانبه. وفيما عدا مثل هذه التطورات، من المرجح أن يوافق الكونجرس على منح كامل التمويل المطلوب للضفة الغربية وقطاع غزة للسنة المالية ٢٠١١.

اليمن

على مدى الأشهر الأخيرة ازداد الاعتراف بالحاجة إلى دعم الحوكمة الرشيدة والاستقرار في اليمن، واتسع نطاقها بين دوائر السياسات بواشنطن. وأثارت التوترات بين الحكومة في صنعاء والحركة الانفصالية المتنامية في الجنوب والمتمردين الحوثيين في الشمال، إلى جانب الضغوط الاقتصادية وتأجيل الانتخابات التشريعية المقرر عقدها في الأصل في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ لمدة سنتين، القلق على استقرار اليمن لبعض الوقت. كما شهد النصف الأخير من عام ٢٠٠٩ تصاعدا في المخاوف من استخدام تنظيم القاعدة الأراضي اليمنية لأغراض التدريب وتخطيط الهجمات، مما دفع الكونجرس لعقد عدة جلسات استماع حول المخاطر التي يشكلها عدم الاستقرار في اليمن و دفع مسؤولون في الادارة للبدء في استثمار موارد إضافية هناك. وقد بلغ هذا القلق المتزايد ذروته في أعقاب فشل محاولة عمر فاروق مطلب تفجير طائرة في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، ومن المعتقد أن تنظيم القاعدة في اليمن قد درب عمر فاروق مطلب. أدى هذا الحادث إلى تزايد المخاوف القائمة على الاستقرار السياسي اليمني، مع تحذير كثير من المحللين من معالجة عدم الاستقرار كقضية أمنية ونزعها من سياقها السياسي الأوسع.

يمثل طلب المساعدات لليمن للسنة المالية ٢٠١١ زيادة أخرى كبيرة بسبب هذه المخاوف المتزايدة من مبلغ ٦٧,٣ مليون دولار الممنوحة في السنة المالية ٢٠١٠ إلى ١٠٦,٦ مليون دولار، ويأتي هذا في أعقاب زيادة كبيرة شهدتها السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، مما أدى إلى زيادة بلغت خمسة أضعاف على مدى ثلاث سنوات من ١٩,٤ مليون دولار الممنوحة لليمن في السنة المالية ٢٠٠٨. ويصب الجزء الأكبر من الزيادة في السنة المالية ٢٠٠١ في المساعدات العسكرية والأمنية التي ارتفعت من ١٩,٣ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٠ إلى ٥١,٦ مليون دولار في طلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت المساعدات الأميركية في مجال الخدمات الصحية المحلية إلى أكثر من الضعف لتصل إلى طلب ٢١ مليون دولار مقارنة بمبلغ ١٠ مليون دولار في السنة المالية ٢٠١٠.

التمويل المخصص لبرامج الديمقراطية والحوكمة في اليمن مطابق تماما لطلب السنة المالية ٢٠١٠، حيث يبلغ في مجموعه ١٠ مليون دولار تحت بند الحكم بعدل وديمقراطية ويتكون من

٣ مليون دولار لمجال برنامج سيادة القانون وحقوق الإنسان، و٣ مليون دولار للحكم الرشيد، و٢ مليون دولار للمنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء، و٢ مليون دولار للمجتمع المدني. وبالمعنى الدقيق يمثل الطلب انخفاضا طفيفا في التمويل الممنوح للحكم بعدل وديمقراطية بسبب منح ٣ مليون دولار لتمويل المجتمع المدني في اليمن في السنة المالية ٢٠١٠، بزيادة مليون دولار على طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١٠. ومع ذلك، فقد حذر موظفو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من التعويل كثيرا على الأرقام المحددة لمجالات برنامج الحكم بعدل وديمقراطية في اليمن، حيث سيتم تخصيص مجمل تمويل صندوق الدعم الاقتصادي لمبادرتين متعددتي القطاعات يتم شرحهما فيما يلي، تغطي كل منهما مجالات برامج متعددة.

وقد أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في وثيقة أصدرتها في أواخر عام ٢٠٠٩ توضح "الاستراتيجية الخاصة باليمن"[٢٩] للفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ أن «الهدف الاستراتيجي الشامل للوكالة في اليمن يتمثل في زيادة الاستقرار من خلال مداخلات معينة في المناطق المعرضة للخطر". وقد أضافت الوثيقة أن هذا الهدف سيتم تحقيقه من خلال هدفين محددين للمساعدات، هما "تحسين سبل العيش في المناطق المعرضة للخطر" و"تحسين طاقات الحوكمة بهدف تقليص آثار الأسباب المؤدية لعدم الاستقرار". كما توضح وثيقة شرح الاستراتيجية عدة مراحل أداء وسيطة في سياق السعي إلى تحقيق هذين الهدفين الرئيسيين للمساعدات. وقد أطلقت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية منذ إصدار هذه الوثيقة مشروعين كبيرين، مدة كل منهما خمس سنوات، يتماشيان مع هدفي المساعدات، يتمثل أحدهما في مشروع سبل عيش المجتمع الممول بمبلغ ١٢٥ مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات، والآخر هو مشروع للحوكمة التجاوبية، وهو ممول على مستوى يبلغ ٤٣ مليون دولار على مدى خمس سنوات. ومن المتوقع أن يحصل هذين المشروعين معا على مجمل أموال الدعم الاقتصادي لليمن، على الأقل في السنتين الماليتين ٢٠١٠ و٢٠١١.

يهدف كل من هذين المشروعين إلى إدخال نهج متكامل ومتعدد القطاعات إلى مجال التنمية يعتمد، جنبا إلى جنب مع الاستراتيجيات التقليدية للتنمية، على تشجيع الأساليب الجديدة المبتكرة. كما يشدد كل مشروع أيضا على الحاجة إلى المرونة والأسلوب التجاوبي في التعامل مع الظروف المحلية المتغيرة. ويدير المشروعين مكتب المبادرات الانتقالية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.[٣٠] وقد وصف مسئولو الإدارة هذين المشروعين بأنهما يمثلان نهجا جديدا تماما، وأضافوا أن أكثر برامج وكالة التنمية الدولية شبها قد يكون مشروع الواحد وثلاثين شهرا المسمى "نعمل معا"[٣١] الذي أطلقته الوكالة في غينيا في تموز/يوليو ٢٠٠٧. وعد هذا النهج أيضا شبيها بعض الشئ لاستراتيجية إدارة أوباما لتنمية أفغانستان وتحقيق الاستقرار بها.

إن مشروع سبل عيش المجتمع، الذي تصفه وكالة التنمية الدولية بأنه مشروعها "الرائد" الذي يهدف إلى تنفيذ الاستراتيجية الجديدة الخاصة باليمن، يرمي إلى تحقيق التنمية والاستقرار من خلال "تيسير وتنفيذ تقديم خدمات حكومية ذات جودة، وخلق فرص العمل، والحوكمة المحلية التجاوبية، والمشاركة النشطة للمجتمع المدني." ويهدف المشروع إلى التأكيد على أهمية الاستجابة السريعة لاحتياجات المجتمع المحلي، مع السعي في نفس الوقت لتضمين الشباب اليمني تحت سن ٢٥ والذي يمثل ٧٥٪ من سكان اليمن.

صمم مشروع الحوكمة التجاوبية ليكون بمثابة تكملة لمشروع سبل عيش المجتمع، ولذا سيركز بطبيعة الحال على أهداف الديمقراطية والحوكمة أكثر من تركيزه على برامج سبل عيش المجتمع. وتشدد وكالة التنمية الدولية على وجود علاقة تعاونية وثيقة بين المنظمات المنفذة لكل من المشروعين. وتصف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروع الحوكمة التجاوبية بأنه يهدف إلى "تيسير التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إنصافا من خلال تعزيز السياسات والمؤسسات العامة التي ستساهم في التخفيف من أسباب عدم الاستقرار في اليمن." وتحقيقا لهذه الغاية حددت وكالة التنمية الدولية خمسة موضوعات ينبغي إدراجها في جميع مجالات برامج الحوكمة التجاوبية، وهي موضوعات الشباب، والنوع الاجتماعي، والحوكمة الرشيدة، وبناء المؤسسات، والحفاظ علي الموارد. أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في كانون الثاني/يناير

---

٢٩ "الاستراتيجية الخاصة باليمن ٢٠١٠ – ٢٠١٢»، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فبراير ٢٠١٠.

٣٠ تجدر الإشارة إلى أنه علي الرغم من أن مكتب المبادرات الانتقالية (OTI) سيلعب دورا في إدارة مشروعي سبل عيش المجتمع (CLP) والحوكمة التجاوبية (RGP)، فإن كلاهما ممول بالكامل تحت بند صندوق الدعم الاقتصادي (ESF) لليمن ولن يعتمدا على الأموال المخصصة لمكتب المبادرات الانتقالية في طلب الميزانية السنوية.

٣١ أنظر http://www.worlded.org/WEIINternet/projects/ListProjects.cfm?Select=Country&ID=148.

٢٠١٠ عن طلبها عروض لتنفيذ لكل من هذين المشروعين الكبيرين في شباط/فبراير بهدف ترسية المشروعين بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٠. ونظرا للنطاق الواسع لكل من المشروعين وطبيعتهما متعددة القطاعات، تم تشجيع المنظمات على تقديم الطلبات في إطار اتحاد مع منظمات شريكة يمكنها أن تثري المشروعات بمواطن قوة متنوعة.

وفيما يبدو مشروع الحوكمة التجاوبية نهجا مبتكرا لتحسين حوكمة المؤسسات اليمنية، فقد عبر الكثيرون في دوائر السياسة الخارجية عن قلقهم من تركيزه المفرط على جانب الحوكمة في برامج «الديمقراطية والحوكمة». ومن الواضح للعيان أن دعم جوانب المنافسة السياسية، وحقوق المعارضة السياسية والتعددية السياسية يتعرض للتجاهل في إطار نهج الحوكمة التجاوبية. وعلاوة على ذلك، فقد انتقد عضو بارز في دوائر الترويج للديمقراطية كون وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية المسئولة الرئيسية عن المساءلة والرقابة على كل من هذين المشروعين الكبيرين بقوله: «إنه من المنطقي إسناد مسئولية الإشراف على مشروعات التنمية العادية إلى الحكومة المحلية، ولكن يجب ألا تشرف على مشروعات التنمية السياسية لأن هذه الوزارات الحكومية لديها الحافز لتثبيط التنمية السياسية.''

من ناحية، تعد التهديدات الحالية لاستقرار اليمن وأمنه من الحدة بحيث يدعو البعض إلى تجاهل قضايا الديمقراطية والتعددية في هذا الوقت، حيث يعتقدون أن تشجيع الانفتاح السياسي سيؤدي إلى المزيد من إضعاف الحكومة المركزية الضعيفة بالفعل. ومن ناحية أخرى، يشعر أنصار الديمقراطية والإصلاح بالقلق من أن تؤدي زيادة القمع في مناخ اليمن السياسي المنفتح نسبيا لصالح تحقيق الاستقرار والأمن على المدى القريب إلى خلق ظروف تهدد بالمزيد من عدم الاستقرار في المستقبل. وعلاوة على ذلك، يمكن لمثل هذه التحركات أن تؤدي إلى تطرف قوي المعارضة إذا لم يسمح لها بالمشاركة. هنالك بالتأكيد ارتفاع في الاهتمام باليمن والقلق داخل الكونجرس الذي كان داعما إلى أقصى حد لقرار زيادة الموارد المتاحة لهذا البلد في دورتي الميزانية السابقتين. وعموما فقد كان الكونجرس داعما لتحول نهج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تجاه اليمن، وكان يركز في الأساس على الاهتمام بقضايا الأمن، مبديا اهتمام أقل بقضايا الديمقراطية. ومن المرجح أن يقوم الكونجرس بمنح مبلغ ١٠٦,٦ مليون دولار المطلوب لليمن بالكامل، إن لم يتخطاه.

اليمن: إجمالي الطلب للسنة المالية ٢٠١١

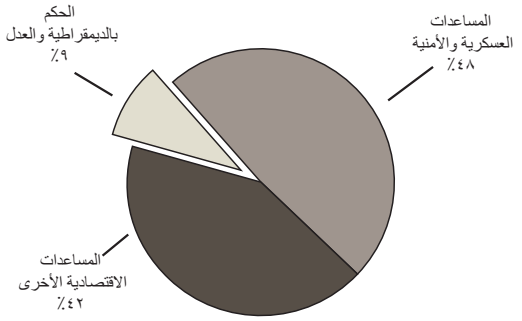

اليمن: تمويل الحكم بالديمقراطية والعدل، السنوات المالية ٢٠٠٦-٢٠١١

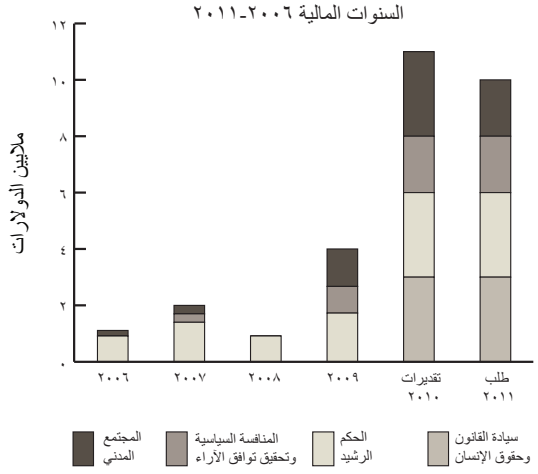

ما الذي سيحدث الآن؟ بدء تنفيذ الاعتمادات المالية للكونجرس

أما وقد قدمت الإدارة طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١١ بالكامل، فالأمر متروك للكونجرس للتحرك. أولا، يجب على مجلسي النواب والشيوخ تمرير قرارات الميزانية الخاصة بكل منهما، ثم، وقبل الانتقال إلى اعتمادات السنة المالية ٢٠١١، من المتوقع أن تقوم لجان اعتمادات المجلسين أولا بدراسة الطلب التكميلي لميزانية السنة المالية ٢٠١٠ الذي قدمته الإدارة في شهري شباط/فبراير وأذار/مارس مع طلب ميزانية السنة المالية ٢٠١١.

وعند اكتمال قانون الاعتمادات التكميلية للسنة المالية ٢٠١٠ وصدروه، على الأرجح في أواخر آيار/مايو أو مطلع حزيران/يونيو، ستحول لجان الاعتمادات كامل اهتمامها إلى اعتمادات السنة المالية ٢٠١١. وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد في احتمال صدور قوانين الاعتمادات المالية في وقت مبكر هذا العام عن الأعوام السابقة، حيث يخشي الحزب الديمقراطي المسيطر حاليا على مجلسي النواب والشيوخ من احتمال فقدانه السيطرة على أحد المجلسين أو كليهما في انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر/تشرين الثاني، أو على الأقل تضاؤل ميزته. ويبدو أن القيادة الديمقراطية ترغب في تمرير مشاريع قوانين الاعتمادات قبل تعليق الجلسات في تشرين الاول/أكتوبر من أجل انتخابات التجديد النصفي للكونجرس. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تمرير عدد أكبر من مشاريع قوانين الاعتمادات بشكل فردي، أو تمرير نوع من قوانين الاعتمادات الموحد بسرعة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر بدلا من ذلك. وفي حالة حدث الاحتمال الأخير يمكن أن يؤدي تمرير قانون اعتمادات عمليات الدولة والخارجية كتشريع مستقل إلى عملية أكثر شفافية وفعالية، حيث ساهم التمرير السريع لقوانين الإنفاق الشاملة في السنوات الأخيرة في تمرير أحكام غير معروفة لمعظم أعضاء الكونجرس، حتى لجان الاعتمادات.

وكما كان الحال في السنة المالية ٢٠١٠، من المتوقع على وجه العموم أن يقوم الكونجرس الذي يسيطر عليه الديمقراطيون بدعم طلب ميزانية الرئيس أوباما للشؤون الدولية. وكما يتبين من الأقسام المختلفة أعلاه، من المتوقع موافقة الكونجرس على منح مستويات التمويل المطلوبة أو أكثر منها لمعظم برامج الشرق الأوسط. وقد مثل تمويل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، ومؤسسة التصدي لتحديات الألفية، وتفاصيل حزمة المساعدات الاقتصادية لمصر مجالات الميزانية الثلاثة التي شهدت اختلافا مستمرا بصورة ما في تخصيص الكونجرس مقارنة بطلب الإدارة. ويبدو أن الكونجرس وإدارة أوباما متقاربان في نهجهما تجاه مبادرة الشراكة الشرق أوسطية ومؤسسة التصدي لتحديات الألفية، اللتين تتمتعان بفرصة حقيقية للحصول على كامل مستويات التمويل المطلوبة للمرة الأولى. أما بالنسبة لمصر فيبقي سؤالان رئيسيان، وهما ما إذا كان الكونجرس سيخصص أموالا مرة أخرىلصندوق خاص مثير للجدل، والمستوي الذي سيخصص عنده الكونجرس الأموال لدعم الديمقراطية والحوكمة.

وعلى مستوى أعم، بقي أن نعرف ما إذا كان الكونجرس سيتبنى أي إصلاحات على نطاق أوسع تتعلق بجهاز المساعدات الخارجية الخاص بالولايات المتحدة. وكان عضو الكونجرس هوارد بيرمان، (وهو ديمقراطي من كاليفورنيا) ورئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب، يأمل في ٢٠٠٩ إعادة صياغة قانون المساعدات الخارجية لسنة ١٩٦١ بالكامل والموافقة على التغييرات. وقد قدم بالفعل قانونا بعنوان «قانون بدء المساعدات الخارجية لسنة ٢٠٠٩» الذي يؤكد فيه على الحاجة إلى إجراء إصلاح واسع النطاق للمساعدات الخارجية للولايات المتحدة ويطالب الإدارة بتطوير وتنفيذ استراتيجية عالمية للتنمية. ومن غير الواضح ما إذا كان الكونجرس سيتخذ أي خطوات إضافية بشأن إصلاح المساعدات الخارجية خلال عام ٢٠١٠، وذلك بسبب الأولويات التشريعية الأخرى والجدول التشريعي المضغوط بسبب انتخابات نوفمبر النصفية.

الخاتمة: الاستمرارية وتأكيد أولويات السنة الأولي للإدارة

ظهر أول طلب للميزانية السنوية للرئيس أوباما الذي قدمه للسنة المالية ٢٠١٠ في ربيع عام ٢٠٠٩ عدة تحولات مهمة مقارنة باستراتيجية إدارة الرئيس بوش وأولوياتها، مع الحفاظ على درجة مدهشة من الاستمرارية في مجالات أخرى. وبشكل عام يؤكد طلب الرئيس أوباما للميزانية السنوية الثانية للسنة المالية ٢٠١١ النهج المتبع في ميزانية السنة المالية ٢٠١٠، فقد أكد على جوانب ميزانية السنة المالية ٢٠١٠ التي شجعت أنصار الديمقراطية وحقوق الإنسان، في حين ازدادت في الوقت نفسه الأسباب المثيرة القلق. كما استمرت الزيادات الكبيرة في المساعدات الممنوحة لأفغانستان، وباكستان، واليمن في ميزانية هذه السنة، وكذلك الزيادة في تمويل مبادرة الشراكة الشرق أوسطية ومؤسسة التصدي لتحديات الألفية. وقد تكررت زيادات التمويل الممنوحة في السنة المالية ٢٠١٠ لبرامج الديمقراطية والحوكمة في العالم العربي في السنة المالية ٢٠١١، لكن تم أيضا تعزيز مجموعة متنوعة من التخفيضات والقيود التي فرضت على التمويل الممنوح لبرامج دعم الديمقراطية في مصر السنة الماضية، مع تكرار تخفيض تمويل المجتمع المدني في الأردن. وتشير عدة علامات في ميزانية هذا العام إلى تكرار الظاهرة التي أثارت القلق على نطاق واسع في العام الماضي بين ناشطي منطقة الشرق الأوسط بأن إدارة أوباما تتعاون بشكل مفرط مع الأنظمة الاستبدادية في المنطقة لتحسين قدرتها على الحكم، بدلا من أن تدعم التعددية والعمليات السياسية المفتوحة والواضحة.

وفي إيجاز أكبر، يمكن التوصل إلى عدد من الاستنتاجات المحددة بشأن أولويات جدول أعمال الإدارة الأميركية في المنطقة:

لقد أصبحت مبادرة الشراكة الشرق أوسطية تمثل حجر الزاوية في الجهود التي تبذلها الادارة لإشراك المجتمع المدني ودعم الديمقراطية في المنطقة. بعد زيادة بنسبة ٣٠٪ في التمويل في السنة المالية ٢٠١٠، تطلب الميزانية الجديدة زيادة إضافية بنسبة ٣٢٪ ليرتفع المبلغ ليصل إلى ٨٦ مليون دولار. أكثر من نصف (٥٢,٩ مليون دولار) التمويل المطلوب موجه لبرامج الديمقراطية والحوكمة في إطار مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، مع تخصيص ٢٧,٢ مليون دولار للمجتمع المدني، بزيادة بنسبة ٣٩٪ عن السنة المالية ٢٠١٠. وتستمر برامج مبادرة الشراكة الشرق أوسطية في التركيز بصورة متزايدة على المنح المباشرة لمنظمات المجتمع المدني المستقلة. وعلى الرغم من أن مستقبل هذه المبادرة كان موضع شك حتى وقت قريب، يبدو أن إدارة أوباما الآن توفر لها بيئة داعمة، وتنظر إليها بوصفها انعكاسا لالتزامها بالديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة.

يعزز طلب الرئيس للميزانية عدد من التغييرات المثيرة للجدل التي أدخلت على المساعدات الأميركية لمصر في السنتين الماليتين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، حيث تبقي المساعدات الاقتصادية وتمويل برامج الديمقراطية والحوكمة في مجموعها ثابتة عند المستويات التي شهدت انخفاض حاد في أذار/مارس ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك، تعزز ميزانية السنة المالية ٢٠١١ التخفيضات غير المتناسبة في تمويل المجتمع المدني، على الرغم مما أظهرته نتائج مراجعة أعمال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في أكتوبر ٢٠٠٩ من أن الجزء الأكثر نجاحا من تمويل الوكالة لبرامج الديمقراطية والحوكمة يتمثل في المنح المباشرة للمجتمع المدني. كما أن قرار الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المثير للجدل والمتمثل في توفير التمويل فقط لتلك المنظمات غير الحكومية التي توافق الحكومة المصرية عليها والمسجلة رسميا لديها لا يزال ساريا. وأخيرا، تدرس الإدارة حاليا إنشاء "خاص صندوق « اقترحته الحكومة المصرية لكي تتخلص من إشراف الكونجرس على المساعدات الاقتصادية الأميركية في المستقبل. أثارت كل هذه التحركات قلق نشطاء الديمقراطية في مصر في العام الماضي؛ وسيؤدي تأكيد هذه الميزانية عليها إلى تفاقم مخاوفهم.

أظهر الرئيس أوباما استعدادا لترك أمور حوكمة العراق في أيدي المؤسسات العراقية بينما يقوم بتخفيض الوجود العسكري الأمريكي. ومع تخفيض الجيش الأمريكي لوجوده تبدأ الميزانية في تقليص تمويل برامج الديمقراطية والحوكمة واسعة النطاق في العراق، ففي حين ظل تمويل الديمقراطية والحوكمة أعلى من ٣٠٠ مليون دولار سنويا على مدى السنوات الأربع الماضية، خفض طلب الميزانية الحالي ١٧٥ مليون دولار. وقد تواكب مع هذا التخفيض في تمويل برامج الحكم بعدل وديمقراطية ارتفاع كبير في المساعدات للجيش العراقي وقوات الأمن، في الوقت الذي تستعد فيه للحفاظ على الاستقرار في ظل انسحاب عشرات الآلاف من الجنود الغربيين.

ضاعفت إدارة أوباما استثماراتها الهائلة في الموارد في أفغانستان وباكستان، بما في ذلك دعم المؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني. ففي السنة الماضية طلب الرئيس أوباما في

ميزانية السنة المالية ٢٠١٠ مبلغا إجماليا قدره ٤,٣٦ مليار دولار من المساعدات لأفغانستان وباكستان، وهو ما يمثل أكثر من ضعف مبلغ ١,٨٧ الذي طلبته إدارة الرئيس بوش في العام الماضي. وقد طلب أوباما الآن مرة أخري زيادة كبيرة في المساعدات لكلا البلدين تصل إلى مبلغ إجمالي قدره ٦,٩٥ مليار دولار بحيث تصبح أفغانستان وباكستان تحت طلب الميزانية الخاص بالسنة المالية ٢٠١١ أكبر مستفيدين من المساعدات الأجنبية لتتخطي كل منهما المبلغ الذي تحصل عليه اسرائيل، التي ظلت تحتفظ بمركزها كالمستفيد الأكبر من المساعدات سنويا منذ عام ١٩٧٩، وتمتد هذه الزيادة لتشمل ١,٥٨ مليار دولار لتمويل برامج الديمقراطية والحوكمة في البلدين مقارنة بمبلغ ٩٩١ مليون دولار في طلب السنة المالية ٢٠١٠ (الذي مثل في حد ذاته ثلاثة أضعاف المبلغ الذي طلبته إدارة الرئيس بوش للسنة المالية ٢٠٠٩). وتؤكد الميزانية على أن هذا الدعم للمؤسسات الديمقراطية والمجتمع المدني يمثل عنصرا لا غنى عنه في إطار الجهود التي تبذلها الإدارة الأميركية من أجل بناء أفغانستان وباكستان أكثر أمنا واستقرارا وديمقراطية .

ازدادت أهمية تحقيق الاستقرار والتنمية في اليمن بالنسبة للإدارة. لقد طلب الرئيس أوباما زيادة نسبتها ٣٨٪ في المساعدات الأجنبية لليمن في ميزانية السنة المالية ٢٠١٠، بما في ذلك ما يزيد على ثلاثة أضعاف في تمويل برامج دعم الديمقراطية والحوكمة. وقد طلب الرئيس الآن زيادة أخري بنسبة ٥٨٪ في المساعدات لليمن بميزانية السنة المالية ٢٠١١. وهذه السنة تم تخصيص الجزء الأكبر من هذه الزيادة للمساعدات العسكرية والأمنية، بينما وقفت برامج الديمقراطية والحوكمة عند المستويات التي كانت قد ارتفعت إليها قبل عام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بصدد إطلاق نهج جديد متكامل ومتعدد القطاعات للتنمية وتحقيق الاستقرار يتمحور حول مشروعين مدة كل منهما خمس سنوات، يركزان على سبل عيش المجتمع والحوكمة التجاوبية. وبصفة عامة يبدو النهج الجديد واعدا ومبتكرا، ولكنه أثار المخاوف من احتمال سعي الإدارة إلى تعزيز حوكمة النظام الحالي وتجاهلها في الوقت نفسه لأهمية التعددية والمنافسة السياسية.

وإذا نحينا جانبا حالات العراق وأفغانستان وباكستان، نجد أن ميزانية السنة المالية ٢٠١١ ترفع التمويل المتاح للديمقراطية والحوكمة بنسبة ١٠٪ في منطقة الشرق الأوسط. ويشمل هذا زيادات في ثلاثة من واقع أربع مجالات لبرامج دعم الديمقراطية والحوكمة، مع انخفاض متواضع بنسبة ٨٪ في تمويل برامج الحوكمة الرشيدة. وترفع الميزانية تمويل حكم القانون وحقوق الإنسان (٣٩٪)، والمنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء (١٣٪)، والمجتمع المدني (٣٪). وعلاوة على ذلك، تم طلب زيادات في التمويل الثنائي من جانب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لبرامج الديمقراطية والحوكمة لكل من لبنان والمغرب والضفة الغربية وغزة.

وتعكس ميزانية السنة المالية ٢٠١١ التوترات الكامنة بين التزام إدارة أوباما ببناء علاقات ثنائية قوية مع الحكومات غير الديمقراطية بالمنطقة من ناحية، ورغبتها المعلنة لدعم كرامة الإنسان وتحقيق «المشاركة على نطاق أوسع» من ناحية أخرى. وفي كثير من النواحي، يبدو أن الميزانية توفر إطار المساعدات اللازم لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط. وتستمر في نفس اتجاه العقد الماضي المتمثل في زيادة المساعدات الأجنبية إلى المنطقة، بما في ذلك تمويل برامج الديمقراطية والحوكمة. ولكن المساعدات والبرامج وحدها ليست كافية لتحقيق الإصلاح الديمقراطي، بل يجب أن تقترن بالدبلوماسية والسياسات التكميلية الفعالة. ويبقي أقل وضوحا ما إذا كانت المساعدات ستقترن بالدعم الدبلوماسي اللازم في إطار علاقات الولايات المتحدة بالنظم الاستبدادية في المنطقة. وكانت نسخة العام الماضي من هذا التقرير قد ختمت بملاحظة أن «الأشهر المقبلة ستأتي بالرد على باقي الأسئلة المتعلقة بكيفية استخدام إدارة أوباما للدبلوماسية، ومجموعة الأدوات السياسية المتاحة كأدوات تكميلية للتمويل المتاح في إطار الميزانية لدعم حقوق مواطني المنطقة.» واليوم، وبعد مضي ما يقرب من عام على ذلك، مازال على الإدارة أن تقدم إجابة واضحة على هذه الأسئلة.

ملحق: جداول البيانات

الجدول ١: إجمالي المساعدات حسب الهدف الاستراتيجي بالنسبة لمختلف المجموعات الإقليمية بالشرق الأوسط من السنة المالية ٢٠٠٦ إلي السنة المالية ٢٠١١ (ملايين الدولارات)

إجمالي الشرق الأدنى	٢٠٠٨	٪	٢٠٠٩	٪	تقديرات ٢٠١٠	٪	طلب ٢٠١١	٪
الأمن والسلام	٤٣٧٤,١	٦٩,١	٤٨٥٧,٤	٦٨,٦	٤٨٤٩,٦	٧٤,٠	٥٤٠٨,٠	٧٥,٩
الحكم بالديمقراطية والعدل	٥٣٨,٣	٨,٥	٤٨٣,٥	٦,٨	٥٣٠,٨	٨,١	٤٠١,٠	٥,٦
الاستثمار في الموارد البشرية	٦١٦,٥	٩,٧	٩٣٩,٩	١٣,٣	٥٤٦,٩	٨,٣	٦٤٩,٧	٩,١
النمو الاقتصادي	٦٦٦,٢	١٠,٥	٦٧٩,٧	٩,٦	٥٧٩,٧	٨,٨	٥٧٤,٠	٨,١
المساعدات الإنسانية	١٣١,٣	٢,١	١١٨,٨	١,٧	٤٨,١	٠,٧	٩٥,٥	١,٣
الإجمالي	**٦٣٢٦,٤**	**١٠٠**	**٧٠٧٩,٥**	**١٠٠**	**٦٥٥٥,١**	**١٠٠**	**٧١٢٨,٣**	**١٠٠**
الشرق الأدنى دون العراق	٢٠٠٨	٪	٢٠٠٩	٪	تقديرات ٢٠١٠	٪	طلب ٢٠١١	٪
الأمن والسلام	٤,١٦٨,٥	٧٣,٢	٤,٧٠٨,٨	٧٢,٧	٤,٧٨٠,٣	٧٨,٥	٥,٠٥٩,٦	٧٩,١
الحكم بالديمقراطية والعدل	١٦٩,٥	٣,٠	١٦٤,٨	٢,٥	٢٠٤,٣	٣,٤	٢٢٥,٧	٣,٥
الاستثمار في الموارد البشرية	٦١٦,٥	١٠,٨	٩٢٢,٢	١٤,٢	٥٤١,٩	٨,٩	٦٠٩,١	٩,٥
النمو الاقتصادي	٦٣١,٢	١١,١	٥٦٥,٨	٨,٧	٥١٣,٧	٨,٤	٤٨٩,٠	٧,٦
المساعدات الإنسانية	١٠٧,٦	١,٩	١١٨,٨	١,٨	٤٨,١	٠,٨	١٥,٥	٠,٢
الإجمالي	**٥,٦٩٣,٣**	**١٠٠**	**٦,٤٨٠,٥**	**١٠٠**	**٦,٠٨٨,٣**	**١٠٠**	**٦,٣٩٩,٠**	**١٠٠**
إجمالي الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا	٢٠٠٨	٪	٢٠٠٩	٪	تقديرات ٢٠١٠	٪	طلب ٢٠١١	٪
الأمن والسلام	٥,٢٠١,٢	٥٦,٦	٦,٧٤٨,٨	٥٦,٧	٥,٩٩٩,٣	٤٨,٨	٨,١٨٩,٠	٥٨,٠
الحكم بالديمقراطية والعدل	١,١١٩,٢	١٢,٢	١,٥٨٥,٩	١٣,٣	٢,٤٠٢,٠	١٩,٥	١,٩٨٠,٠	١٤,٠
الاستثمار في الموارد البشرية	١,١٢٢,٥	١٢,٢	١,٧٣٣,٧	١٤,٦	١,٧٣٦,١	١٤,١	١,٤٦٥,١	١٠,٤
النمو الاقتصادي	١,٤٠٨,٢	١٥,٣	١,٤٧٣,٥	١٢,٤	٢,٠٩٦,٠	١٧,٠	٢,٣٦٩,٧	١٦,٨
المساعدات الإنسانية	٣٣٨,٢	٣,٧	٣٦٨,٠	٣,١	٦٥,٩	٠,٥	١١٣,٣	٠,٨
الإجمالي	**٩,١٨٩,٤**	**١٠٠**	**١١,٩١٠,٠**	**١٠٠**	**١٢,٢٩٩,٤**	**١٠٠**	**١٤,١١٧,٢**	**١٠٠**

الجدول ٢: تمويل برامج الحكم بالديمقراطية والعدل حسب مجال البرنامج في مختلف المجموعات الإقليمية بالشرق الأوسط، السنة المالية ٢٠٠٦ إلى السنة المالية ٢٠١١ (ملايين الدولارات)

الشرق الأدنى	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
سيادة القانون وحقوق الإنسان	٣٤,٧	٢٢١,٦	١٢١,٠	٨٢,٦	١٢٢,٩	٩١,٢
الحكم الرشيد	٤٠,٢	٣٢٣,٥	٢١٧,٤	١٨٦,٤	١٦٥,٠	١٣٤,٧
المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء	٥٥,٤	١٨٤,٣	١٦,٦	٥٩,٣	٧٣,٧	٥٦,٢
المجتمع المدني	٩٥,١	٢٦٦,٩	١٨٣,٣	١٥٥,٣	١٦٩,١	١١٨,٨
إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل	٢٢٥,٤	٩٩٦,٢	٥٣٨,٣	٤٨٣,٥	٥٣٠,٨	٤٠١,٠
الشرق الأدنى دون العراق	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
سيادة القانون وحقوق الإنسان	٣٤,٧	٣٤,٣	٤٢,٤	٣٦,٠	٤٩,٤	٦٨,٧
الحكم الرشيد	٢٢,٢	٥١,٨	٣٣,٢	٤٢,٧	٤٨,٠	٤٤,٤
المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء	٣٦,٩	١٢,٤	١٦,٦	١٨,٣	٢٣,٢	٢٦,٢
المجتمع المدني	٧٦,٢	٤٦,٨	٧٧,٤	٦٧,٨	٨٣,٦	٨٦,٣
إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل	١٧٠,٠	١٤٥,٣	١٦٩,٥	١٦٤,٨	٢٠٤,٣	٢٢٥,٧
الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
سيادة القانون وحقوق الإنسان	٦٤,٥	٢٩١,٧	٢٥٣,٧	٣١٤,٥	٥٦٢,٢	٣٧٩,٦
الحكم الرشيد	١١٣,١	٥٤٨,٤	٥٥٦,٠	٧٩٨,٤	١,٣٧٨,٣	١,٢١٤,٧
المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء	٧٢,١	٢٠٢,٨	١٠٩,٨	٢٤٣,٨	١١٤,٣	١٢١,٦
المجتمع المدني	١٠٠,٩	٢٧٥,٠	١٩٩,٧	٢٢٩,٣	٣٤٧,٢	٢٦٤,٠
إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل	٣٥٠,٦	١,٣١٧,٨	١,١١٩,٢	١,٥٨٥,٩	٢,٤٠٢,٠	١,٩٨٠,٠
الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا دون العراق وأفغانستان وباكستان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
سيادة القانون وحقوق الإنسان	٣٤,٧	٣٤,٣	٤٢,٤	٣٦,٠	٤٩,٤	٦٨,٧
الحكم الرشيد	٢٢,٢	٥١,٨	٣٣,٧	٤٣,١	٤٨,٧	٤٤,٤
المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء	٣٦,٩	١٢,٤	١٦,٦	١٨,٧	٢٣,٥	٢٦,٤
المجتمع المدني	٧٦,٢	٤٦,٨	٧٧,٤	٦٧,٨	٨٣,٦	٨٦,٣
إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل	١٧٠,٠	١٤٥,٣	١٧٠,٠	١٦٥,٦	٢٠٥,٣	٢٢٥,٩

الجدول ٣: المساعدات الخارجية الثنائية حسب البلد وحسب الهدف الاستراتيجي، السنة المالية ٢٠٠٦ إلى السنة المالية ٢٠١١، (ملايين الدولارات)

أفغانستان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
المساعدات العسكرية والأمنية	٣٧٨,١	٥٤١,٨	٤٨٤,٥	٧٦٧,٠	٧٤٨,٣	١١١٢,٨
الحكم بالديمقراطية والعدل	١٠٢,٩	٢٩٢,٩	٥٣٩,٥	٩٨٤,٢	١٧٠١,٥	١٣٨٨,٠
الاستثمار في الموارد البشرية	١٠٣,٧	١٩٠,٨	٢٥٢,٨	٣٣٤,٦	٤٥٩,٢	٣٧٧,٤
النمو الاقتصادي	٣٢٣,٠	٦٩٥,٧	٦٧٢,٢	٥٦٧,٨	١١١٢,٥	١٠٤٣,٠
المساعدات الإنسانية	٦٠,٠	٦٠,٠	١٥٤,٧	٥٩,٥	٢,٥	٢,٥
إجمالي المساعدات الثنائية	٩٦٧,٧	١,٧٨١,٢	٢,١٠٣,٧	٢,٧١٣,٢	٤,٠٢٤,١	٣,٩٢٣,٧
الجزائر	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
المساعدات العسكرية والأمنية	٠,٨٢	١,٨	١,٦	١,٤	١,٩	٢,٤
الحكم بالديمقراطية والعدل	٠	٠	٠	٠	٠,٨	٠
الاستثمار في الموارد البشرية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
النمو الاقتصادي	٠	٠	٠	٠,٤	٠,٣٣	٠,٤
المساعدات الإنسانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
إجمالي المساعدات الثنائية	٠,٨	١,٨	١,٦	١,٨	٣,٠	٢,٨
مصر	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
المساعدات العسكرية والأمنية	١,٢٩٠,٥	١,٣٠٢,٧	١,٢٩٣,٦	١,٣٠٤,٧	١,٣٠٥,٧	١,٣٠٨,٠
الحكم بالديمقراطية والعدل	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٤,٨	٢٠,٠	٢٥,٠	٢٥,٠
الاستثمار في الموارد البشرية	١٧٨,١	١٩٦,٨	١٧٠,٦	١١٩,٤	٧٥,٩	١٠٦,٠
النمو الاقتصادي	٢٦٠,٦	٢٠٨,٢	١٨٦,٢	١١٠,٦	١٤٩,١	١١٩,٠
المساعدات الإنسانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
إجمالي المساعدات الثنائية	١,٧٧٩,٣	١,٧٥٧,٧	١,٧٠٥,٢	١,٥٥٤,٧	١,٥٥٥,٧	١,٥٥٨,٠
العراق	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
المساعدات العسكرية والأمنية	٠	١,٠٥٥,٨	٢٠٥,٦	١٤٨,٦	٦٩,٣	٣٤٨,٤
الحكم بالديمقراطية والعدل	٥٥,٤	٨٥٠,٩	٣٦٨,٨	٣١٨,٧	٣٢٦,٥	١٧٥,٣
الاستثمار في الموارد البشرية	٠	٠	٠	١٧,٧	٥,٠	٤٠,٦
النمو الاقتصادي	٠	٢٠٤,٥	٣٥,٠	١١٣,٩	٦٦,٠	٨٥,٠
المساعدات الإنسانية	٠	٥,٠	٢٣,٨	٠	٠	٨٠,٠
إجمالي المساعدات الثنائية	٥٥,٤	٢,١١٦,٣	٦٣٣,٢	٥٩٩,٠	٤٦٦,٨	٧٢٩,٣
الأردن	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
المساعدات العسكرية والأمنية	٢١٣,٤	٢٨٣,٩	٣٧٦,٤	٣٥٨,٣	٣٣٠,٠	٣٢٢,٤
الحكم بالديمقراطية والعدل	١٥,٠	٢٣,٥	١٤,٧	٢٤,٣	٢٢,٠	١٦,٣
الاستثمار في الموارد البشرية	٤٨,٠	٧٨,٣	١٧١,٥	١٩٢,٤	١١٨,١	١٢٢,٠
النمو الاقتصادي	١٨٤,٥	١٥٢,٢	٣٣٠,٢	٢٩٦,٩	٢٢٢,٩	٢٢٢,٠
المساعدات الإنسانية	٠	٠	٤٥,٠	٠	٠	٠
إجمالي المساعدات الثنائية	٤٦٠,٩	٥٣٧,٩	٩٣٧,٨	٨٧١,٨	٦٩٣,٠	٦٨٢,٧

لبنان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
المساعدات العسكرية والأمنية	٧,٤	٢٩٦,٥	١٣,٢	١٧٢,٦	١٢٩,٣	١٣٧,٣
الحكم بالديمقراطية والعدل	٦,٥	٨٠,٩	٧,٠	١٨,٣	٢٦,٧	٢٨,٨
الاستثمار في الموارد البشرية	٨,٣	١٨,٥	٩,٠	٢٧,٦	٤٨,٣	٥٠,٧
النمو الاقتصادي	١٢,٩	٢٦٨,٢	١٦,١	١٦,٦	٣٤,٠	٢٩,٥
المساعدات الإنسانية	١٤,١	١٩,١	١٣,٠	٥,٠	٠	٠
إجمالي المساعدات الثنائية	٤٩,٣	٦٨٣,١	٥٨,٣	٢٤٠,١	٢٣٨,٣	٢٤٦,٣
ليبيا	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
المساعدات العسكرية والأمنية	٠	٠	١,٠	٣,٣	٠,٧٨	٠,٨٨
الحكم بالديمقراطية والعدل	٠	٠	٠	١,٠	٠	٠
الاستثمار في الموارد البشرية	٠	٠	٠	١,٠	٠	٠
النمو الاقتصادي	٠	٠	٠	٠,٥	٠	٠
المساعدات الإنسانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
إجمالي المساعدات الثنائية	٠	٠	١,٠	٥,٨	٠,٧٨	٠,٨٨
موريتانيا	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
المساعدات العسكرية والأمنية	٠	٠	٠,٨٣	٠	٠,٣١	٠,٤٨
الحكم بالديمقراطية والعدل	٠	٠	٠,٥	٠,٨	١,٠	٠,٢
الاستثمار في الموارد البشرية	٣,٦	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٢,٠
النمو الاقتصادي	٢,٥	٤,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٣,٠
المساعدات الإنسانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
إجمالي المساعدات الثنائية	٦,١	٨,٠	٦,٢٩	٥,٨	٦,٣١	٥,٦٨
المغرب	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
المساعدات العسكرية والأمنية	١٦,٠	١٦,٣	٧,٠	٧,٢	١٣,٨	١٧,٤
الحكم بالديمقراطية والعدل	٦,٤	٦,٤	٤,٦	٥,٠	٧,٢	١٠,٧
الاستثمار في الموارد البشرية	٤,٨	٢,٧	٤,٨	٦,٥	٨,٥	٦,٥
النمو الاقتصادي	٨,٠	٩,٥	١٠,١	٦,٥	٥,٨	٨,٠
المساعدات الإنسانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
إجمالي المساعدات الثنائية	٣٥,٢	٣٤,٩	٢٦,٥	٢٥,٢	٣٥,٣	٤٢,٥
باكستان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
المساعدات العسكرية والأمنية	٣٤٢,٦	٣٣٣,٠	٣٢٩,٤	١,١١٦,٤	٣٩٣,١	١,٦٦١,٨
الحكم بالديمقراطية والعدل	٢٢,٣	٢٨,٧	٤٠,٨	١١٧,٤	١٦٨,٧	١٩٠,٨
الاستثمار في الموارد البشرية	١١٤,٧	٢٤٠,٧	٢٤٩,٣	٤٥٤,٧	٧٢٦,١	٤٣٦,٠
النمو الاقتصادي	٢٠٩,٣	٢٤,٣	٦٨,٨	٤٢٧,٧	٤٠٢,٨	٧٤٩,٧
المساعدات الإنسانية	١٧,٧	١٠٠,٠	٥٢,١	١٨٩,٧	١٥,٣	١٥,٣
إجمالي المساعدات الثنائية	٧٠٦,٦	٧٢٦,٧	٧٤٠,٥	٢,٣٠٥,٩	١,٧٠٥,٩	٣,٠٥٣,٦

تونس	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
المساعدات العسكرية والأمنية	١٠,٣	١٠,٨	١٠,٤	١٣,٨	١٧,٢	٧,٢
الحكم بالديمقراطية والعدل	٠	٠	٠,٦	٠,٣	٠,٥	٠
الاستثمار في الموارد البشرية	٠	٠	٠	٠	٠,٥	٠
النمو الاقتصادي	٠	٠	٠,٦	٠,٥	١,٠	٠
المساعدات الإنسانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
إجمالي المساعدات الثنائية	١٠,٣	١٠,٨	١١,٦	١٤,٦	١٩,٢	٧,٢
تركيا	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
المساعدات العسكرية والأمنية	١٩,٠	١٩,٨	١٢,٤	٧,٩	٨,٠	٥,٩
الحكم بالديمقراطية والعدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الاستثمار في الموارد البشرية	٠	٠	٠	٠,٥	٠	٠
النمو الاقتصادي	٠	٠	٠	٧,٠	٠	٠
المساعدات الإنسانية	٠	٠	٠	٠	٠	٠
إجمالي المساعدات الثنائية	١٩,٠	١٩,٨	١٢,٤	١٥,٤	٨,٠	٥,٩
الضفة الغربية وغزة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
المساعدات العسكرية والأمنية	٩٥,٨	٠	٢٦,٤	٢٣٣,٥	١٠١,٢	١٣٩,٥
الحكم بالديمقراطية والعدل	٢٤,٨	٧,٨	٤١,٩	٣٦,٩	٣٢,١	٤١,٥
الاستثمار في الموارد البشرية	١٨,٢	١٨,٦	٢٣٦,٥	٥٣٠,٧	٢٤٦,٠	٢٧٢,٥
النمو الاقتصادي	٧,٨	٩,٨	٨٢,٧	١٢١,٩	٧٥,٥	٨١,٤
المساعدات الإنسانية	٦,٨	٢٧,٤	١٦,٥	١٠٤,٥	٤٨,١	١٥,٥
إجمالي المساعدات الثنائية	١٥٣,٣	٦٣,٥	٤٠٤,٠	١,٠٢٧,٥	٥٠٢,٩	٥٥٠,٤
اليمن	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
المساعدات العسكرية والأمنية	١٠,٨	١٣,٧	٧,٩	٥,٩	١٩,٣	٥١,٦
الحكم بالديمقراطية والعدل	١,١	٢,٠	٠,٩	٤,٠	١١,٠	١٠,٠
الاستثمار في الموارد البشرية	٥,٧	٧,٥	٨,٤	٢٦,٠	٢٢,٥	٣٣,٠
النمو الاقتصادي	١,١	٠,٤٩	٠	٤,٠	١٤,٥	١٢,٠
المساعدات الإنسانية	٠	٠	٢,٢	٢,٤	٠	٠
إجمالي المساعدات الثنائية	١٨,٧	٢٣,٧	١٩,٤	٤٢,٤	٦٧,٣	١٠٦,٦

الجدول ٤: تمويل برامج الحكم بالديمقراطية والعدل حسب الدولة وحسب مجال البرنامج، السنة المالية ٢٠٠٦ حتى السنة المالية ٢٠١٠، (ملايين الدولارات)

أفغانستان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
سيادة القانون وحقوق الإنسان	٢٩,٨	٦٥,١	١٢٤,٥	٢٢٠,٥	٤١١,١	٢٤٨,٠
الحكم الرشيد	٦٣,٧	٢٠٥,٨	٣١١,٦	٥١٤,٢	١,١٥٢,٦	١,٠١٠,٠
المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء	٣,٥	١٣,٩	٩٠,٣	١٧٧,٥	٢٥,٠	٥٠,٠
المجتمع المدني	٥,٨	٨,١	١٣,٢	٧٢,٠	١١٢,٨	٨٠,٠
إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل	١٠٢,٩	٢٩٢,٩	٥٣٩,٥	٩٨٤,٢	١,٧٠١,٥	١,٣٨٨,٠
الجزائر	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
سيادة القانون وحقوق الإنسان	٠	٠	٠	٠	٠,١٩	٠
الحكم الرشيد	٠	٠	٠	٠	٠,١٩	٠
المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجتمع المدني	٠	٠	٠	٠	٠	٠
إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل	٠	٠	٠	٠	٠,٣٨	٠
مصر	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
سيادة القانون وحقوق الإنسان	١٦,٠	١٧,٣	١٨,١	١٠,٢	١٠,٥	١٠,٥
الحكم الرشيد	٤,٣	١١,٣	٥,٠	٢,٥	٦,٠	٦,٠
المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجتمع المدني	٢٩,٨	٢١,٥	٣١,٨	٧,٣	٨,٥	٨,٥
إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٤,٨	٢٠,٠	٢٥,٠	٢٥,٠
العراق	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
سيادة القانون وحقوق الإنسان	٠	١٨٧,٣	٧٨,٦	٤٦,٦	٧٣,٥	٢٢,٥
الحكم الرشيد	١٨,٠	٢٧١,٦	١٨٤,٢	١٤٣,٦	١١٧,٠	٩٠,٣
المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء	١٨,٥	١٧١,٩	٠	٤١,٠	٥٠,٥	٣٠,٠
المجتمع المدني	١٨,٩	٢٢٠,١	١٠٦,٠	٨٧,٥	٨٥,٥	٣٢,٥
إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل	٥٥,٤	٨٥٠,٩	٣٦٨,٨	٣١٨,٧	٣٢٦,٥	١٧٥,٣
الأردن	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
سادة القانون وحقوق الإنسان	٢,٢	٤,٦	٥,٠	٥,٨	٦,٥	٤,٨
الحكم الرشيد	٣,٦	١٢,٠	٣,٠	٨,٣	٣,٠	٣,٠
المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء	٤,٢	٣,٠	٣,٠	٤,٥	٥,٠	٣,٠
المجتمع المدني	٥,٠	٣,٩	٣,٨	٥,٨	٧,٥	٥,٥
إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل	١٥,٠	٢٣,٥	١٤,٧	٢٤,٣	٢٢,٠	١٦,٣

طلب ٢٠١١	تقديرات ٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	لبنان
١٦,٢	١٣,٧	٧,٦	١,٠	٧,٠	٠	سيادة القانون وحقوق الإنسان
٤,٣	٦,٨	٤,٦	٣,٦	١٧,٦	٦,٥	الحكم الرشيد
١,١	٠,٦	٢,١	١,٩	٢,٥	٠	المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء
١,٦	٧,١	٥,٦	٠,٥٤	٣,٨	٠	المجتمع المدني
٢٣,٢	٢٨,٢	١٩,٨	٧,٠	٣٠,٩	٦,٥	إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل
طلب ٢٠١١	تقديرات ٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	ليبيا
٠	٠	٠,٣	٠	٠	٠	سيادة القانون وحقوق الإنسان
٠	٠	٠,٥	٠	٠	٠	الحكم الرشيد
٠	٠	٠	٠	٠	٠	المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء
٠	٠	٠,٢	٠	٠	٠	المجتمع المدني
٠	٠	١,٠	٠	٠	٠	إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل
طلب ٢٠١١	تقديرات ٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	موريتانيا
٠	٠	٠	٠	٠	٠	سيادة القانون وحقوق الإنسان
٠	٠,٧	٠,٣٥	٠,٥	٠	٠	الحكم الرشيد
٠,٢	٠,٣	٠,٤٥	٠	٠	٠	المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء
٠	٠	٠	٠	٠	٠	المجتمع المدني
٠,٢	١	٠,٨	٠,٥	٠	٠	إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل
طلب ٢٠١١	تقديرات ٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	المغرب
٣	٠	٠	٠	٠	٠	سيادة القانون وحقوق الإنسان
٤,٢	٣,٧	٢,٨	٢,٦	٥,٤	٥,٤	الحكم الرشيد
١,١	٠,٨٥	١,٠	١,٠	٠,٩٧	١,٠	المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء
٢,٤	٢,٧	١,٢	١,٠	٠	٠	المجتمع المدني
١٠,٧	٧,٢	٥,٠	٤,٦	٦,٤	٦,٤	إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل
طلب ٢٠١١	تقديرات ٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	باكستان
٤٠,٤	٢٨,٢	١١,٤	٨,١	٥,٠	٠	سيادة القانون وحقوق الإنسان
٧٠,٠	٦٠,٠	٩٧,٥	٢٦,٥	١٩,١	٩,١	الحكم الرشيد

المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء	١٣,٢	٤,٦	٣,٠	٦,٥	١٥,٢	١٥,٢
المجتمع المدني	٠	٠	٣,٢	٢,٠	٦٥,٢	٦٥,٢
إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل	٢٢,٣	٢٨,٧	٤٠,٨	١١٧,٤	١٦٨,٧	١٩٠,٨
تونس	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
سيادة القانون وحقوق الإنسان	٠	٠	٠	٠,١٥	٠,١٥	٠
الحكم الرشيد	٠	٠	٠,٢٥	٠,١٥	٠,١٥	٠
المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجتمع المدني	٠	٠	٠,٣٤	٠	٠,٢	٠
إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل	٠	٠	٠,٥٩	٠,٣	٠,٥	٠
تركيا	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
سيادة القانون وحقوق الإنسان	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الحكم الرشيد	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجتمع المدني	٠	٠	٠	٠	٠	٠
إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الضفة الغربية وغزة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
سيادة القانون وحقوق الإنسان	٠	٠,٧٥	١٠,٥	٢,٠	٥,٣	١٨,٠
الحكم الرشيد	٠,٣	٢,٥	١٣,٩	١٦,٥	١٧,٣	١٤,٥
المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء	١٥,٣	٠	٠	١,٧	١,٠	١,٠
المجتمع المدني	٩,٢	٤,٥	١٧,٥	١٦,٧	٨,٦	٨,٠
إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل	٢٤,٨	٧,٨	٤١,٩	٣٦,٩	٣٢,١	٤١,٥
اليمن	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	تقديرات ٢٠١٠	طلب ٢٠١١
سيادة القانون وحقوق الإنسان	٠	٠	٠	٠	٣,٠	٣,٠
الحكم الرشيد	٠,٩١	١,٤	٠,٩١	١,٧	٣,٠	٣,٠
المنافسة السياسية وتحقيق توافق الآراء	٠	٠,٣	٠	٠,٩٥	٢,٠	٢,٠
المجتمع المدني	٠,٢	٠,٣	٠	١,٣	٣,٠	٢,٠
إجمالي الحكم بالديمقراطية والعدل	١,١١	٢,٠	٠,٩١	٤,٠	١١,٠	١٠,٠

PROJECT
on Middle East
Democracy

www.pomed.org